اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2005

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2005/13
13 December 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2005

الأمم المتحدة
نيويورك، 2005

E/ESCWA/GRID/2005/13
ISSN. 1726-5967
ISBN. 92-1-628055-7
05-0676

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.06.II.L.7

تصدير

يتناول العدد الرابع من "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسـكوا، 2005"، تقويماً للتقدم المحرز في مجال اندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي مـن ناحيـة ومـدى التكامـل الاقتصادي الإقليمي المحرز من ناحية أخرى. وقد ساهم في إعداد هذا التقريـر إدارة العولمـة والتكامـل الإقليمـي، وإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم خدمـة المـؤتمرات. ونأمـل أن يعـزز هـذا الاستعراض فهم القراء فرص العولمة وتحدياتها وضرورة تسريع التكامل الإقليمي العربي والسبل المقدمة لتحقيق ذلك.

المحتويات

	الصفحة
تصدير	ج
مختصرات	ح
ملخص تنفيذي	ط
مقدمة	1
الفصل	
أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي	2
ألف- المؤشرات الرئيسية	2
باء- الاستثمار الأجنبي المباشر	4
ثانياً- التطورات الرئيسية في المفاوضات التجارية الدولية والتنمية الاقتصادية	17
ألف- التطورات في المفاوضات التجارية: من كانكون إلى هونغ كونغ	17
باء- التكامل الإقليمي، الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف: تناغم أم تضارب	21
ثالثاً- التكامل الإقليمي	24
ألف- التجارة العربية البينية	24
باء- التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)	33
جيم- الاستثمار العربي البيني	33
دال- السياحة العربية البينية	38
هاء- انتقال العمالة العربية البينية	41
واو- المساعدات العربية الرسمية البينية للتنمية	46
رابعاً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي	48
ألف– التقدم المحرز في الاتفاقات المتعلقة برفع مستوى التكامل الإقليمي في قطاع النقل	48
باء- أهم التطورات في مجال النقل الدولي في المنطقة	52
جيم– التكامل الإقليمي في موضوع السلامة المرورية	55
دال- أهم التطورات في مجال تسهيل التجارة	58
هاء- قطاع الطاقة	62
واو- قطاع المياه	66
زاي- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	68
خامساً- الخلاصة والتوصيات	73
ألف- الخلاصة	73
باء- التوصيات	74

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي، 2003 و2004 مؤشرات مختارة 2
2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2000-2004 5
3- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود، 2002-2004 6
4- نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند 2002-2004 9
5- نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة، 2002-2004 11
6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، 2001-2004..... 13
7- متغيرات مختارة عن مناخ الأعمال في الدول العربية لعام 2004 15
8- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، 2001-2004 24
9- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي للفترة 1997-2004 25
10- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2002 و2004 26
11- بلدان مختارة من العالم العربي: نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للفترة 1997-2004..... 28
12- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة 1997-2004 28
13- الشركاء الرئيسيون في التجارة العربية البينية للسنوات 2002 و2003 و2004..... 29
14- ترتيب بلدان الإسكوا وبعض البلدان العربية الأخرى حسب القيمة المطلقة والنسبية للتجارة البينية في عامي 2003 و2004 31
15- نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004 35
16- نصيب البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004 36
17- السياحة العربية البينية لعام 2002 39
18- السياحة العربية البينية للسنوات 1995 و2001-2003 40
19- السياحة العربية البينية لعام 2002، كنسبة من إجمالي السياح..... 41
20- تحويلات العاملين 44
21- المساعدات العربية الرسمية للتنمية للسنوات 2001 و1995-2003 47
22- ترتيب موانئ/مرافئ الإسكوا للحاويات على المستويين الإقليمي والعالمي 51
23- طول الطرق الدولية الواقعة ضمن الاتفاق في المملكة العربية السعودية..... 53
24- الـ 1676 لافتة التي تم تركيبها في المملكة العربية السعودية 53

25- مقارنة لنسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي لبعض بلدان الإسكوا مع الهند وآيرلندا 70
26- مؤشرات مختارة لقطاع الاتصالات لعام 2004 71

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأطر

1- مستخدمو الإنترنت في دول الإسكوا والدول العربية والعالم ونسبة الدول العربية في العالم 4
2- مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر 7
3- أنشطة الإسكوا في تعزيز تمويل التنمية 18
4- المملكة العربية السعودية أصبحت العضو 149 في منظمة التجارة العالمية 20
5- اجتماع خبراء حول "تقويم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي" في بيروت في السابع والثامن من تموز/يوليو 2005 21
6- مؤتمر القمة الأول للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تعزيز التعاون جنوب-جنوب 22
7- أكبر 10 مصارف عربية 31
8- نظام العمل والعمال الجديد في المملكة العربية السعودية 43
9- التطورات المتعلقة بنظام النقل المتكامل في المشرق العربي 53
10- دور الإسكوا في السلامة المرورية 57
11- شركات الاتصالات العربية عبر الوطنية 69
12- القمة العالمية لمجتمع المعلومات – من جنيف إلى تونس 71

قائمة الأشكال

1- نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية على مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند 2002-2004 10
2- أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2004 10
3- نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول الإسكوا لعام 2004 12
4- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، لعام 2003 13
5- تحديات إنشاء المشاريع، مقارنة بين بعض الدول العربية مع بعض من دول العالم لعام 2004 16
6- تنفيذ العقود مقارنة بين أفضل بعض الدول العربية مع دول مختارة من العالم لعام 2004 16
7- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية مع وبدون النفط، 1997-2004 25
8- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية، 2002 و2004 27
9- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي 2004 32

10- تحويلات العاملين لعام 2003 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية 45
11- شبكة الموانئ والمرافئ البحرية والمسارات الملاحية في المشرق العربي 49
12- مؤشرات نمو النقل البحري في منطقة الإسكوا مقارنة مع مثيلاتها العربية والعالمية..... 51

مختصرات

AGFUND	Arab Gulf Programme for United Nations Development Organizations
AMCEN	African Ministerial Conference on Environment
APEC	Asia—Pacific Economic Cooperation
ASEAN	Association of South-East Asian Nations
CAMRE	Council of Arab Ministers Responsible for the Environment
DESA	Department of Economic and Social Affairs
EU	European Union
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area
GATT	General Agreement on Trade and Tariffs
GATS	General Agreement on Trade in Services
GCC	Gulf Cooperation Council
GOIEC	General Organization for Import and Export Control
IAF	International Accreditation Forum
IMF	International Monetary Fund
JCEDAR	Joint Committee on Environment and Development in the Arab Region
LAS	League of Arab States
MCTC	Model Customs and Tax Center
MEDRING	Mediterranean Electric Ring
MERCOSUR	Common Market of the Southern Cone
NAFTA	North American Free Trade Area
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
PERSGA	Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden
QUALEB	Lebanese Quality Program
ROPME	Regional Organization for the Protection of the Marine Environment
UCTE	Union for the Coordination of Transmission of Electricity
UCPTE	Union for Power Production and Transport Coordination
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
UNDA	United Nations Development Account
UNDP	United Nations Development Programme
UNEPIROWA	United Nations Environment Programme/Regional Office for West Asia
USAID	United States Agency for International Development
WB	World Bank
WTO	World Trade Organization

ملخص تنفيذي

يهدف العدد الرابع من "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" إلى تحليل درجة انخراط الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي من جهة، والتكامل الاقتصادي العربي بين الدول العربية من جهة أخرى، وتقديم توصيات تهدف إلى دعم جهود هذه الدول في الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي وتعزيز التكامل في ما بينها في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويستعرض هذا العدد ما حققته الدول العربية بما في ذلك الدول الأعضاء في الإسكوا من تقدم في التكامل مع الاقتصاد العالمي من جهة، وتسريع التكامل الاقتصادي العربي من جهة أخرى. وتوجه هذه المطبوعة في الأساس إلى صناع القرار في دول الإسكوا والعالم العربي بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين والمهتمين في مجال اقتصاد العولمة والتكامل الإقليمي.

فقد شهد العام 2004 تحسناً طفيفاً في بعض مؤشرات العولمة والتكامل الإقليمي في العالم العربي إلا أن مشاركة العالم العربي في الاقتصاد العالمي لا تزال متدنية إذا ما قورنت بالنسب المماثلة في الدول النامية الأخرى، ولا يزال أمام الدول العربية الكثير لتبذله للحاق بقطار العولمة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة وعدد السكان فمنطقة الإسكوا التي بلغت مساحة دولها مجتمعة 1.8 مليون ميل مربع وعدد سكانها حوالي 179 مليوناً في العام 2004، أي ما يعادل 3.5 في المائة من مساحة دول العالم و2.8 في المائة من سكان العالم، ما زالت تنتج فقط 1.6 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم وتستحوذ فقط على 2.7 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية في العالم و2.7 في المائة من إجمالي الاحتياط العالمي من العملات الأجنبية. وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية العالم العربي ككل فإن الصورة لا تختلف كثيراً عن تلك الموجودة في منطقة الإسكوا. فالعالم العربي الذي يغطي مساحة 5.3 مليون ميل مربع ويضم 306 ملايين نسمة، أي ما يعادل 10.2 في المائة من مساحة العالم و4.8 في المائة من عدد سكان العالم، لديه في العام 2004 ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 865 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 2.1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويستحوذ على 3.5 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية فقط، وبلغ نصيب الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر 1.9 في المائة مقارنة بحوالي 1.5 في المائة في عام 2003. وبالرغم من هذه النتائج المتواضعة إلا أن العديد من الخطوات قد اتخذت إن لجهة سن الإجراءات والتشريعات أو لجهة فتح قطاعات اقتصادية حديثة لزيادة هذا التدفق وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

ولا يزال قطاع النفط أهم قطاع من حيث مساهمة العالم العربي في المخزون والإنتاج، حيث ارتفعت نسبة إنتاج النفط في الدول العربية في عام 2004 إلى 31.2 في المائة من الإنتاج العالمي مقابل حوالي 26.3 في المائة في عام 2003. أما الاحتياطي النفطي فقد انخفض إلى 55.5 في المائة من الاحتياطي العالمي مقابل 56.7 في المائة في عام 2003. أما نسبة إنتاج الغاز الطبيعي فقد انخفضت إلى حوالي 12 في المائة في عام 2004 من الإنتاج العالمي مقابل 16.9 في المائة في عام 2003.

وفي إطار التطورات المتعلقة باندضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فقد انضمت المملكة العربية السعودية مؤخراً بعد مفاوضات طويلة لتصبح بذلك العضو رقم 149 والدولة العربية الـ 12 التي تنضم إلى المنظمة التجارة العالمية. كما حصلت الجماهيرية العربية الليبية على صفة مراقب في تموز/يوليو عام 2004 ولا يزال كل من لبنان والسودان والجمهورية اليمنية والجزائر في مرحلة التفاوض للاندضمام. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الدول النامية أن التكامل الإقليمي مقبول ومتجانس مع إطار منظمة التجارة العالمية برزت على السطح مؤخراً توجهات جديدة قد تكون دوافعها على الأغلب سياسية، من قبل بعض الدول المتقدمة اقتصادياً، تدعو إلى الدخول في اتفاقات شراكة واتفاقات تجارة حرة ثنائية بين دول نامية ومتقدمة كما هو الحال في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية واتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية. فيجب الحرص على ألا تطغى الاتفاقيات الثنائية على جهود التكامل الإقليمي العربي وعلى بعض الامتيازات التي توفرها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وان تكرس وتثبت النواقص التي تظهر في التطبيق العملي في الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

وفي مجال التجارة البينية شهد العام 2004 انضمام 4 دول عربية هي اليمن والسودان وموريتانيا والصومال إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بذلك 19 دولة. كما تم مؤخراً إعفاء السلع العربية من كافة الرسوم الجمركية في إطار الغافتا وهو ما كان مقرراً في العام 2007. ومن شأن هذه التطورات أن تنعكس إيجابياً على التجارة العربية البينية التي ارتفعت من 41.1 مليار

دولار عام 2003 إلى 57.4 مليار دولار عام 2004. وتبرز هذه الزيادة تطور الحركة التجارية بين الدول العربية لا سيما صادرات الدول الزراعية التي تعتمد بشكل رئيسي على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي دون أن نغفل اعتماد هذه الدول على واردات النفط والمشتقات النفطية من دول مجلس التعاون لتأمين احتياجاتها. وقد ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية من 7.8 في المائة إلى 8,8 في المائة عام 2004 وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة التجارة الخارجية نظراً لارتفاع أسعار النفط. وإذا استثنينا النفط من التجارة الخارجية، فقد ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية إلى 14 في المائة. ورغم ارتفاع هذه النسبة، إلا أنها بقيت متدنية إذا ما قورنت بالنسب المماثلة في تكتلات إقليمية أخرى. ففي الاتحاد الأوروبي بلغت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية 65.7 في المائة لعام 2004، و43.5 في المائة للنافتا و22.2 في المائة لمجموعة دول آسيا، وهذا ما يدل على نجاح هذه التجارب الإقليمية لا سيما تجربة الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار ينبغي على الدول العربية أن تقوم بالمزيد من الخطوات في مجال دعم التجارة البينية، ومن أهمها تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن طريق تخفيض القيود غير الجمركية وتحديد قواعد المنشأ وغيرها من الخطوات، إضافة إلى التنويع في هيكل الصادرات العربية وتخفيف اعتمادها على النفط بهدف جعل الاقتصاديات العربية أكثر تماسكاً في مواجهة الضغوط الخارجية، وزيادة تجارة الخدمات.

وشهدت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حركة دؤوبة - في معظم اللجان التفاوضية في الربع الأخير من عام 2004 وخلال عام 2005 وحتى نهاية تموز/يوليو 2005 - لتحقيق تقارب بين مواقف الدول الأعضاء حيال القضايا التي اشتمل الاتفاق الإطاري عليها في المواعيد المحددة، ولإنجاح المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي سينعقد في هونغ كونغ/الصين في الفترة 13-18 كانون الأول/ديسمبر 2005. وقد كان من المفروض أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق في عدد من المجالات ورفع توصيات لاتخاذ قرارات بشأنها من قبل المجلس العام للمنظمة بحلول تموز/يوليو 2005. ومن أهم هذه المواضيع قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية بالإضافة إلى إحراز تقدم في مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات وخاصة بشأن صيغ تخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتخفيض الجمركي. وقد انقضت جميع المهل المحددة، وعادت الدول الأعضاء إلى طاولة المفاوضات من جديد مع بداية أيلول/سبتمبر 2005 في محاولة لتمهيد الطريق لاختراق ما قبل مؤتمر هونغ كونغ دون إحراز تقدم جدي وحتى تاريخ إعداد هذا العرض.

وفيما يتعلق بمفاوضات الخدمات، فقد شهد النصف الثاني من العام 2005 وقبل نهاية شهر تموز/يوليو بعض النشاط في تقديم العروض التفاوضية الأولية والمحسنة من الدول الأعضاء، إلا أن ذلك لا يفي بمتطلبات اتفاق عام 2004 الإطاري الذي ألزم الدول الأعضاء تقديم العروض المحسنة بحلول أيار/مايو 2005، فأكثر من نصف الدول الأعضاء لم يتقدموا بعروض أولية أو محسنة حتى نهاية شهر تموز/يوليو 2005.

أما بالنسبة لتحضيرات الدول العربية، فقد شهدت عقد مؤتمرين على مستوى وزراء التجارة في الدول العربية؛ الأول في الأردن بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2005؛ والثاني في لبنان بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة 30 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2005 وذلك لتنسيق المواقف التفاوضية للدول العربية حيال القضايا المطروحة على المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ/الصين. وقد نشطت وفود بعض الدول العربية في المفاوضات الجارية في جنيف إلا أنه غلب عليها الطابع الفردي أو الظهور من خلال مجموعات الدول النامية الأخرى كالمجموعة الأفريقية ومجموعة الدول الأقل نمواً. وكان المطلوب إبراز نتائج الاجتماعات العربية في صورة أكثر تنسيقاً في اجتماعات جنيف وخلال المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ كذلك، إلى جانب انخراط الدول العربية بشكل أكثر فاعلية في جولة المفاوضات والعمل مع الدول النامية الأخرى لضمان ربط المفاوضات بتحقيق تقدم ملموس في مجالات المعاملة الخاصة والتفضيلية وإبرام التزام واضح من قبل الدول النامية بتقديم المعونة الفنية ودعم بناء القدرات للمساعدة في تنفيذ أي التزامات جديدة تنجم عن جولة المفاوضات.

وشهدت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً كبيراً في عام 2004 حيث حققت نسبة نمو بلغت أكثر من 53 في المائة. فقد ارتفع حجم هذه الاستثمارات من 3.8 مليارات دولار في عام 2003 إلى 5.9 مليارات دولار في عام 2004 وعليه فإن رصيد الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2004 وصل إلى 35.9 مليار دولار أي بمعدل ارتفاع سنوي وسطي بلغ 1.8 مليار دولار.

أما من حيث التوزيع القطاعي فيلاحظ أن معظم هذا الاستثمار موجه نحو قطاع الخدمات الذي نال 75

في المائة من النسبة خلال عام 2004 أما القطاع الصناعي فكان ترتيبه الثاني بـ 23 في المائة. أما من حيث أهمية الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية فكانت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة 33.5 في المائة من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2004. أما المرتبة الثانية فقد احتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 28.1 في المائة واحتلت الكويت المرتبة الثالثة بنسبة 14.2 في المائة. من بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية في عام 2004، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بعد أن كانت في المرتبة الثانية في عام 2003 باستثمارات بلغت قيمتها 297.3 1 مليون دولار، أي ما يعادل 21.9 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، تلتها مصر حيث حصلت على استثمارات بلغت 109 1 مليون دولار، أي حوالي 18.8 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. وحل لبنان في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 050.7 1 مليون دولار (17.8 في المائة) بعد أن كان في المرتبة الأولى لعام 2003. وبلغت قيمة الاستثمارات العربية في هذه الدول الثلاث مجتمعة حوالي 3.5 مليارات دولار، أي ما نسبته 58.6 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في عام 2004.

كما شهدت نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً وصل إلى 48.2 في المائة عام 2004 مما يدل على أنّ حوالي نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية هي استثمارات عربية. ويعتبر ذلك أمر إيجابي يدل على نجاح جهود الدول العربية في كسب ثقة المستثمرين العرب خاصة، وعلى أن إعادة ولو جزء بسيط من رؤوس الأموال العربية خارج المنطقة والتي تقدر بحوالي 1.2 ترليون دولار أمريكي كفيل بإحداث تغيرات إيجابية على الاقتصاديات العربية إن لجهة زيادة الاستثمارات العربية البينية أو لجهة توفير المزيد من التمويل للتنمية.

وفي إطار التمويل للتنمية، تشكل تحويلات العاملين في الدول العربية أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأحد العوامل المساهمة في الحد من الفقر. وقد ارتفعت قيمة تحويلات العاملين في الدول العربية بين عامي 2003 و2004 إلى حوالي 8 في المائة لتبلغ 900 9 مليون دولار في عام 2004. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد مثلت تحويلات العاملين في الدول العربية حوالي 6 في المائة في عام 2004 مقارنة بـ 5.7 في المائة في عام 2003 حيث مثلت تحويلات العاملين في بعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة عالية كما هو الحال في الأردن (19.2 في المائة). كما بلغت المساعدات العربية البينية الرسمية للتنمية حوالي 3.4 مليارات دولار في عام 2003. وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي أهم الدول المانحة للمساعدات. أما الدول المضيفة فتأتي على رأسها الأردن ثم فلسطين ثم جمهورية مصر العربية فالسودان. ورغم هذه التطورات فما زال أمام الدول العربية الكثير لتبذله لتأمين الموارد الضرورية المساعدة على حل المشاكل الاقتصادية في العالم العربي من بطالة وفقر وغيرهما.

وفي مجال السياحة يعتبر عام 2004 من أفضل الأعوام إذ شهدت السياحة العربية البينية نمواً كبيراً. أما في الفترة 1995-2003، فنلاحظ أن عدد السياح الوافدين من الدول العربية مثل حوالي 40 في المائة من إجمالي السياح من الدول العربية مع الإشارة إلى أنه في بعض الدول العربية مثل الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية تمثل السياحة العربية البينية 94 في المائة و77 في المائة على التوالي من إجمالي السياحة في عام 2003. لذا تعتبر السياحة العربية البينية مؤشراً بالغ الأهمية في التكامل الإقليمي.

وعلى الصعيد القطاعي فقد حصل في قطاع النقل تقدم في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي والذي كان أول اتفاق دولي يعتمد في إطار الإسكوا في 10 أيار/مايو 2001 ودخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003 وصدق عليه حتى تاريخه سبع دول أعضاء هي المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة قطر، والجمهورية اليمنية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، كما تم اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، ضمن فعاليات الدورة الوزارية الثالثة والعشرين للإسكوا المنعقدة في دمشق خلال الفترة من 9-12 أيار/مايو 2005، والتي تعتبر الأولى من نوعها في العالم العربي.

وشهدت المنطقة تطورات عديدة في مجال النقل البحري والموانئ والمرافئ بهدف تسهيل مرور البضائع المصدرة والمستوردة عن طريق البحر. وفي هذا الصدد قامت الجمهورية اليمنية بالتعاون مع الإسكوا، بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير الموانئ.

وحققت مشاريع الربط الكهربائي العربي إنجازات هامة جعلتها جديرة بأن تحظى باهتمام ودعم مستمر تمثل في وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته. كما تم تكليف مجلس الوزراء

العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بإيجاد آلية للتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لمساعدة الدول الأقل نمواً لاستكمال النظم الكهربائية لديها بما يؤهلها للربط مع الدول العربية (قمة الجزائر آذار/مارس 2005)، كما أصدر مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء في دورته السادسة المنعقدة بتاريخ 13 نيسان/أبريل 2005 عدداً من القرارات الهامة والهادفة إلى دعم مسيرة الربط الكهربائي.

وتشير مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتحديد مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت وعدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد، أن كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة تتعدى المعدل العالمي. أما بالنسبة لعدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد، فهناك ستّ دول ذات معدل يفوق المعدل العالمي وهي البحرين والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت لكل 000 10 فرد عن المعدل العالمي في كل من البحرين والكويت وقطر. وفي هذا المجال نرى أن وتيرة انخراط الدول العربية في الاقتصاد العالمي مرتفعة قياساً إلى قطاعات أخرى.

وبناء على ما سبق وفي سبيل تعزيز ما تم تحقيقه في مجالي العولمة والتكامل الإقليمي وبهدف تحقيق المزيد، يمكن لصانعي القرار في المنطقة أخذ التوصيات التالية والتي خلص إليها هذا العدد بعين الاعتبار:

1- تشجيع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المقام الأول، وتكثيف مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. والتفكير جيداً قبل توقيع الاتفاقيات الثنائية وذلك لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي كذلك على الدول العربية إبرام اتفاقية تجارة الخدمات.

2- التأكيد على مشاركة القطاع الخاص العربي في مشاريع تكاملية بين الدول العربية والعمل على تسهيل انتقال المستثمرين دون عراقيل.

3- على الدول العربية أن تعي حقيقة الالتزامات المتشددة في الترتيبات التجارية الإقليمية والتي تزيد كثيراً عن الالتزامات على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

4- على الدول العربية تشجيع التكامل القطاعي بين الدول العربية، وبالأخص في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والتكنولوجيا، ليلعب دوره لتسريع التكامل الاقتصادي العربي مع إيجاد آلية لتعويض القطاعات التي قد تتضرر على المدى القصير من التكامل.

5- على الدول العربية تحديد أولوياتها في هذه الاتفاقات والتنسيق في ما بينها للدفاع عن مصالحها التجارية بالتعاون مع بقية الدول النامية التي تتشارك معها في هذه الأهداف.

6- تعزيز التعاون في مجال الخدمات المالية عن طريق تسهيل الإجراءات البنكية ومجموعة الخدمات المالية والنقدية بين الدول العربية.

7- مواءمة القوانين الاقتصادية والمالية والتجارية العربية لتسهيل التكامل، وإنشاء بنك إقليمي للتنمية على غرار البنك الأوروبي يخصص لتمويل مشاريع التكامل فقط.

مقدمة

يتناول العدد الرابع من العرض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)[1] أهم التطورات المتعلقة بالعولمة والتكامل الإقليمي خلال عام 2004. ويتضمن تحليل أهم مؤشرات العولمة ومدى مشاركة الدول العربية[2] وتكاملها مع الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه المؤشرات هي الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج النفط واحتياطات النفط وكذلك إنتاج واحتياطات الغاز الطبيعي. وذلك نظراً لأهمية هذه العناصر في تحديد مدى ارتباط الدول العربية بالاقتصاد العالمي ومشاركتها في العملية الإنتاجية العالمية. وتعتبر التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والمعلوماتية من أهم الركائز التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية، ويؤدي تحليل هذه الركائز إلى استنباط مدى ارتباط إقليم أو بلد بالاقتصاد المعولم.

تهدف هذه المطبوعة إلى تحليل التقدم الذي حققته الدول العربية بما فيها الدول الأعضاء في الإسكوا في التكامل مع الاقتصاد العالمي من جهة، وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بين الدول العربية من جهة أخرى. ويحتوي هذا العدد على خمسة فصول:

يتناول الفصل الأول تحليل مساهمة الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا والدول العربية الأخرى في الاقتصاد العالمي عن طريق مقارنة حجم إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول بحجم الناتج المحلي الإجمالي في العالم وكذلك نصيب هذه الدول من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما يتناول مساهمة التجارة الخارجية لهذه الدول في التجارة العالمية. وهذه المؤشرات مهمة لمتابعة مدى تكامل اقتصاديات دول الإسكوا والدول العربية الأخرى مع الاقتصاد العالمي.

أما الفصل الثاني فيتناول التقدم المحرز في المفاوضات التجارية العالمية حيث يعطي نبذة عن سير هذه المفاوضات منذ مؤتمر الدوحة الذي صدر عنه "أجندة الدوحة" مروراً بمؤتمر كانكون والتحضيرات الحالية لمؤتمر هونغ كونغ. وكذلك يتناول مختلف القضايا التي لا زالت مدرجة على جدول المفاوضات مثل دعم السلع الزراعية والمفاوضات في قطاع الخدمات. كما ويتناول التحضيرات التي تتخذها الدول العربية للإعداد لجولة المفاوضات القادمة. كما يتناول مقاربة علمية عن تحول الدول العربية من اتفاقيات متعددة الأطراف إلى اتفاقيات ثنائية، وتأثير هذا التحول على الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتكامل الإقليمي.

أما الفصل الثالث فيتناول تحليل التكامل الاقتصادي الإقليمي في مختلف المجالات بما في ذلك التجارة البينية، الاستثمار البيني، السياحة البينية، تحويلات العاملين والمساعدات الرسمية للتنمية المقدمة من الدول العربية إلى الدول العربية الأخرى، أي أن هذا الفصل يتناول تحليل ملامح التكامل الاقتصادي العربي والتقدم المحرز في هذا المجال.

أما الفصل الرابع فيتطرق إلى التقدم المحرز في التكامل القطاعي وخاصة في قطاعات الاتصالات، والمواصلات والطاقة والمياه. ففي مجال الاتصالات، يتناول الاتصالات الثابتة والنقالة واستخدام الإنترنت في الدول العربية ومقارنتها بالعالم. أما في مجال المواصلات فيتناول التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات النقل البري في دول المشرق العربي وتوحيد إشارات الطرق. أما في مجال الطاقة فيتناول موضوع الربط الكهربائي في الدول العربية والتطورات في ميدان الغاز، وخاصة مشاريع شبكات الغاز الطبيعي في الدول العربية والآلية الإقليمية لتطوير استخدام الطاقة من أجل التنمية ودور المنظمات الإقليمية في مجال الطاقة. وفي مجال المياه يعرض عدد من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي كتأسيس المجلس العربي للمياه والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

أما الفصل الخامس فيتناول خلاصة لأهم ما توصل إليه هذا العدد من العرض السنوي في مختلف القطاعات والتقدم الذي أحرزه العالم العربي في الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي التكامل الإقليمي. كذلك يحتوي على مجموعة من التوصيات في مجال السياسة في مختلف القطاعات بغرض دعم تكامل الاقتصاد العربي في الاقتصاد الدولي من جهة ودعم التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق التكامل الإقليمي.

---

(1) تتألف عضوية الإسكوا من: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

(2) ويضم العالم العربي إلى جانب الدول الأعضاء في الإسكوا كل من الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والجماهيرية العربية الليبية، وموريتانيا، والمغرب، والصومال، والسودان، وتونس.

أولاً- حصة العالم العربي في الاقتصاد العالمي

ألف- المؤشرات الرئيسية

بالرغم من أن اقتصاديات منطقتي الإسكوا والعالم العربي قد شهدتا تطوراً من ناحية انخراطها في الاقتصاد العالمي غير ان هاتين المنطقتين، وكما يبين لنا الجدول 1، لا تزالان متخلفتين عن ركب العولمة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة وعدد السكان فمنطقة الإسكوا التي بلغت مساحة دولها مجتمعة 1.8 مليون ميل مربع وعدد سكانها حوالي 179 مليوناً في العام 2004، أي ما يعادل 3.5 في المائة من مساحة دول العالم و2.8 في المائة من سكان العالم، ما زالت تنتج فقط 1.6 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم وتستحوذ فقط على 2.7 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية في العالم و2.7 في المائة من إجمالي الاحتياط العالمي من العملات الأجنبية.

وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية العالم العربي ككل فإن الصورة لا تختلف كثيراً عن تلك الموجودة في منطقة الإسكوا. فالعالم العربي الذي يغطي مساحة 5.3 ملايين ميل مربع ويضم 306 ملايين نسمة، أي ما يعادل 10.2 في المائة من مساحة العالم و4.8 في المائة من عدد سكان العالم، لديه في العام 2004 ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 865 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 2.1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويستحوذ على 3.5 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية فقط. وتشير تقديرات الإسكوا الأولية إلى أن الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية في العام 2005 سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية واحتياطات العملات الأجنبية، مما سيزيد من انخراط دول المنطقة في الاقتصاد العالمي.

الجدول 1- حصتا منطقتي الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي، 2003 و2004
مؤشرات مختارة

	منطقة الإسكوا	العالم العربي	العالم	حصة منطقة الإسكوا من إجمالي العالم (نسبة مئوية)		حصة العالم العربي من إجمالي العالم (نسبة مئوية)	
				2003	2004	2003	2004
المساحة (ملايين الأميال المربعة)	1.8	5.3	51.8	3.5	3.5	10.2	10.2
عدد السكان (مليون نسمة)	179.0	305.6	6345.1	2.8	2.8	4.8	4.8
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)[أ]	648.8	864.5	40887.8	1.4	1.6	2.0	2.1
إجمالي الاحتياط بالعملات الأجنبية (مليار دولار)[ب]	108.5	202.6	3931.7	2.8	2.7	5.0	5.2
إجمالي التجارة[ج] (مليار دولار)	504.1	647.5	18581.8	2.8	2.7	3.5	3.5
السائحون الواصلون (مليون سائح)[د]	27.6	39.4	7.681	-	4.1	4,4	5.8
العائدات من السياحة (مليار دولار)[•]	13.2	19.1	6.626	-	2.1	2.7	3.1
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	7859	12219	648146	0.5	1.2	1.5	1.9
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	19.2	22.3	71.5	22.7	26.8	26.3	31.2
احتياطي النفط المعروف نهاية السنة (مليار برميل)	607.9	660.0	1188.6	52.4	51.1	56.7	55.5
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	229.5	320.8	2692	10.1	8.5	16.9	11.9
احتياطي الغاز الطبيعي نهاية السنة (مليار متر مكعب)	46942	53123	179529	26.3	26.2	29.7	29.6
طاقات مصافي التكرير القائمة (مليون برميل في اليوم)	6.1	7.3	84.6	7.3	7.2	8,8	8.6
استهلاك الطاقة (مليون برميل مكافئ نفط يومياً)	6.2	7.6	208.9	-	3.0	3.7	3.7
الموارد المائية المتجددة سنوياً (كم^3/السنة)	173.1	313.3	55176	0.1	0.3	0.3	0.6

المصدر: الإسكوا استناداً إلى مصادر إقليمية ودولية.

(أ) باستثناء العراق والصومال.

(ب) باستثناء الجمهورية العربية السورية، والسودان، وموريتانيا، والعراق، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة.

(ج) باستثناء جزر القمر، وجيبوتي، والعراق، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة.

(د) باستثناء البحرين والسودان والعراق وفلسطين والكويت.

(•) باستثناء جيبوتي، والجماهيرية العربية الليبية، وقطر، والجمهورية العربية السورية، واليمن، والسودان، وموريتانيا، والعراق، والصومال.

ويتبين من الجدول 1 أن حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي لا تتطابق مع حصته من السكان والمساحة. والعوامل الرئيسية التي تقف وراء النمو المحدود في إجمالي الناتج المحلي هو عدم قدرة العالم العربي على تعبئة الموارد المالية المحلية أو حتى استقطاب مصادر تمويل خارجية بشكل كاف وفعال، بالإضافة إلى الحجم الضخم للاستثمارات العربية في الخارج والمقدرة بأكثر من تريليون دولار. إن أسواق المال والقطاع المصرفي ما زالا غير متطورين بالشكل الكافي مما جعل دول العالم العربي بحاجة إلى آليات فاعلة لتحريك الموارد المالية المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن نسب النمو المحلية والأنظمة والقوانين التجارية المعمول بها والمؤسسات شكلت حاجزاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتعدَّ الـ 1.2 في المائة من التدفقات العالمية لمنطقة الإسكوا والـ 1.9 في المائة للعالم العربي. ويجب ألا ننسى واقع سوق العمل في هذه الدول حيث لا تزال نسبة كبيرة من العمالة فيها غير متخصصة، واقتصادياتها غير متنوعة. أما الصراعات المستعرة التي تعاني منها المنطقة فتأثيرها السلبي كبير ومباشر على التجارة والإنتاج.

وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة لتنويع مصادر التمويل في العالم العربي، فلا تزال صادرات النفط العامل المهيمن على التجارة الخارجية، بحيث تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي الصادرات. ويقدر إجمالي التجارة الخارجية في العالم العربي في العام 2004 بحوالي 647.5 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 3.5 في المائة من التجارة العالمية. وفي مجال السياحة، استطاع العالم العربي تحقيق عائدات سياحية في العام 2004 قدرها 19.1 مليار دولار، أي ما يقارب 3.1 في المائة من العائدات العالمية، وذلك باستقطاب 39.4 مليون سائح، أي ما يعادل 5.8 في المائة من إجمالي عدد السياح في العالم.

إن القطاعين الوحيدين الذين شهدا نمواً في العام 2004 وساهما في تسهيل انخراط دول العالم العربي في الاقتصاد العالمي هما قطاعا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإطار 1) والنفط والغاز. فما زال العالم العربي يستحوذ على اكبر احتياطي نفط في العالم والبالغ 660 مليار برميل أي ما يعادل 55.5 في المائة من احتياطي النفط في العالم. ففي عام 2004 أنتجت منطقتا الإسكوا والعالم العربي 19.2 مليون برميل في اليوم و22.3 مليون برميل في اليوم على التوالي. وبذلك كونت حصة العالم العربي 31.2 في المائة من إجمالي إنتاج النفط في العالم. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيبلغ احتياط العالم العربي 53.123 مليار متر مكعب أي ما يعادل 30 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. عام 2004 أنتجت منطقتا الإسكوا والعالم العربي 229.5 مليار متر مكعب و320.8 مليار متر مكعب على التوالي. وبذلك كوّنت حصة العالم العربي 11.9 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم. غير أن هذا القطاع يمكن استخدامه لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة طاقات التكرير في الدول العربية فحاليا طاقات مصافي التكرير القائمة في الدول العربية قادرة على تكرير 7.3 مليون برميل نفط يومياً أي ما يعادل حوالي 32 في المائة فقط من إنتاجها من النفط.

ويمكن اعتبار عام 2004 من أحسن الأعوام من ناحية السياحة في الدول العربية بما في ذلك السياحة البينية. حيث تشير الأرقام المتوفرة عن عام 2004 إلى أن هذا القطاع (عدد السياح القادمين) حقق نمواً كبيراً خلال السنة في عدة دول عربية. ففي الأردن، حقق هذا القطاع معدل نمو حوالي 10 في المائة حيث ارتفع عدد القادمين إلى حوالي 3.7 ملايين. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد وصل العدد إلى حوالي 4 ملايين قادم والمرتبة الأولى عربياً كانت من نصيب جمهورية مصر العربية حيث وصل عدد القادمين في عام 2004 إلى أكثر من 7 ملايين[3]. وبالرغم من عدم توفر أرقام عن دخل السياح في هذه الدول في عام 2004، إلا أنه باعتبار أن متوسط الإنفاق للسائح في حدود 80.0 دولاراً يومياً، فإن دخل السياح في الأردن في عام 2004 كان في حدود 2.9 مليار دولار. أما في الجمهورية العربية السورية فإن الدخل قدر بحدود 3 مليارات دولار، وفي جمهورية مصر العربية يقدر دخل السياح في عام 2004 بأكثر من 5 مليارات دولار. وفي المملكة المغربية فقد وصل عدد السياح في النصف الأول من عام 2004 إلى 3.2 ملايين سائح. أما خلال الفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو 2005، فقد بلغ عدد الوافدين السياح حوالي 3.5 ملايين سائح أي زيادة قدرها 6 في المائة عن نفس الفترة في عام 2004[4].

ومقابل هذه الوفرة في الموارد النفطية يجب الأخذ بعين الاعتبار الشح الكبير الذي تعاني منه منطقة الإسكوا والعالم العربي في الموارد المائية. فالموارد المائية المتجددة سنوياً في العالم العربي بلغت 313.3 كم^3/السنة

(3) MENAF, Financial Network: Middle East Tourism, www.menaf.com.

(4) Keep Media, www.keepmedia.com/pubs/MenaReport/2005.

ما يعادل نسبة ضئيلة للغاية وتبلغ 0.6 في المائة مقارنة بإجمالي العالم.

الإطار 1- مستخدمو الإنترنت في دول الإسكوا والدول العربية والعالم ونسبة الدول العربية من العالم

يوضح الجدول التالي النمو الملحوظ لمستخدمي الإنترنت في كثير من الدول العربية بما في ذلك الدول العربية الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة 2000 - تموز/يوليو 2005. وتظهر البيانات المتوفرة أن عدد مستخدمي الإنترنت في هذه الدول قد وصل إلى 13.4 مليون مستخدم مقارنة بإجمالي المستخدمين في العالم الذي بلغ 939 مليون مستخدم وهذا يعني أن مستخدمي الإنترنت العرب لا يمثلون سوى 1.43 في المائة من مستخدمي الإنترنت في العالم.

وتشير الأرقام في الجدول إلى أن جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مستخدمي الإنترنت الذي وصل إلى 4.2 ملايين مستخدم. وبالرغم من ذلك، فهذا الرقم لا يمثل سوى 6 في المائة من إجمالي عدد السكان نظراً لارتفاع كثافتها السكانية. أما المرتبة الثانية من حيث عدد المستخدمين فتحتلها المملكة العربية السعودية (2.5 مليون مستخدم) تليها دولة الإمارات العربية المتحدة (1,1 مليون مستخدم) ثم مملكة المغرب (مليون مستخدم) فيما تحتل الجمهورية العربية السورية المركز الرابع بـ 610 000 مستخدم.

وفيما يخص نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، يختلف ترتيب الدول حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة حوالي 30 في المائة من السكان تليها البحرين بنسبة حوالي 28 في المائة ثم دولة الكويت بحوالي 22 في المائة. في حين تصل نسبة مستخدمي الإنترنت في اليمن وموريتانيا والعراق إلى أدنى المستويات في المنطقة العربية وهي 0.51 و0.46 و0.96 في المائة على التوالي.

ويمثل المستخدمون العرب للإنترنت حوالي 1.43 في المائة فقط من إجمالي مستخدمي الإنترنت في العالم ويدل ذلك على ضعف نمو استخدامات الإنترنت في الدول العربية بالرغم من التقدم الملحوظ في معدلات نمو المستخدمين. فقد زاد بقيمة 1 933.3 في المائة في الجمهورية العربية السورية وبـ 500 1 في المائة في الجماهيرية العربية الليبية، وبـ 900 في المائة في كل من السودان والمغرب وبحوالي 51 في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

ومن أهم أسباب انخفاض هذه النسبة هي انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية، وارتفاعه في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ففي السودان حيث عدد السكان حوالي 30 مليوناً، لا يزيد عدد مستخدمي الإنترنت عن مليون مستخدم، وفي جمهورية مصر العربية حيث يبلغ عدد السكان حوالي 70 مليوناً، لا يزيد عدد مستخدمي الإنترنت عن 4.2 ملايين مستخدم. أما في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة فإن هذه النسبة بلغت حوالي 30 في المائة.

مستخدمي الإنترنت في الدول العربية خلال الفترة 2000 - تموز/يوليو 2005 والنسبة من العالم

	نسبة مستخدمي الإنترنت من عدد السكان	مستخدمو الإنترنت (مليون مستخدم)	عدد السكان (مليون نسمة)
الدول الأعضاء في الإسكوا	5.6	10.8	193.7
دول عربية غير أعضاء	2,2	2.6	116.4
إجمالي الدول العربية	4.3	13.3	310.1
العالم	14.6	938.7	6 420.1
الدول العربية كنسبة من العالم	1.43	1.43	4.83

باء- الاستثمار الأجنبي المباشر

حققت الدول الأعضاء في الإسكوا تقدماً كبيراً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 مقارنة بعام 2003، حيث ارتفع هذا التدفق من 4.5 مليارات دولار في عام 2003 إلى حوالي 7.9 مليارات دولار في عام 2004، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 74 في المائة. أما بالنسبة للدول العربية ككل فقد ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2003 (الجدول 2). وبالرغم من ذلك، فلا زالت الدول العربية بما فيها تلك الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعاني من انخفاض نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. فمن ناحية الكمية، لا يزال نصيب هذه الدول لا يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية والبشرية. حيث تدل آخر الإحصاءات المتوفرة على أن نصيب الدول العربية

لعام 2004 لم يتعدى 1.9 في المائة من التدفق العالمي مقارنة بنسبة 1.5 في المائة في عام 2003. إن هذه النسبة تقل عن مساهمة هذه الدول في التجارة الدولية التي بلغت 3.5 في المائة خلال عام 2004. أما إذا قارنا هذه النسبة بالتدفق للدول النامية نلاحظ أيضاً انخفاض هذه النسبة حيث لم تتعدَّ خلال عام 2004 حوالي 5.2 في المائة في مقابل 5.9 في المائة في عام 2003. أما من ناحية نوعية هذا الاستثمار فنلاحظ انخفاض نصيب الدول العربية من الحجم العالمي للاندماج والاقتناء حيث لم تتعدَّ في عام 2004 حولي 0.22 في المائة مقارنة بنسبة 1.93 في المائة في عام 2003 (الجدول 3). إن الانخفاض الكمي والنوعي للاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من أهمية هذا الاستثمار في اقتصاديات هذه الدول الأمر الذي ينعكس سلباً على قدراتها على المنافسة وبالتالي على جهودها في زيادة حجم صادراتها وهو ما يؤثر سلباً على اندماجها في الاقتصاد العالمي.

الجدول 2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2002-2004
(بملايين الدولارات)

				نسبة النمو (بالنسبة المئوية)	
	2002	2003	2004	2003	2004
الأردن	64	424	620	562.5	46.2
الإمارات العربية المتحدة	1307(*)	30(*)	840(*)	(97.7)	9700.0
البحرين	217	517	865	138.2	67.3
الجمهورية العربية السورية	1030	1084	1206	5.2	11.3
العراق	(2)(*)	5(*)	300(*)	(350.0)	5900.0
عمان	26	528	(18)(*)	1930.8	(103.4)
الضفة الغربية وقطاع غزة	(5)(*)	..	..	..	..
قطر	624(*)	625(*)	679(*)	0.2	8.6
الكويت	7	(67)	(20)	(1057.1)	(70.1)
لبنان	257	358	288(*)	39.3	(19.6)
مصر	647	237	1253	(63.4)	428.7
المملكة العربية السعودية	453	778	1867	71.7	140.0
اليمن	102	6	(21)	(94.1)	(450.0)
إجمالي أعضاء الإسكوا	**4737**	**4525**	7859	**(4.5)**	**73.7**
تونس	821	584	639	(28.9)	9.4
الجزائر	1065	634	882	(40.5)	39.1
جزر القمر	-	1	2(*)	100.0	100.0
الجماهيرية العربية الليبية	145	143	131	(1.4)	(8.4)
جيبوتي	4	11	33	175.0	200.0
السودان	713	1349	1511	89.2	12.0
الصومال	-(*)	-(*)	9(*)	..	..
المغرب	481	2314	853	381.1	(63.1)
موريتانيا	118	214	300(*)	81.4	40.2
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا	**3347**	**5250**	**4360**	**56.9**	**(17.0)**
إجمالي الدول العربية	8084	9775	12219	20.9	25.0
العالم	716128	632599	648146	(11.7)	2.5
الدول النامية	155528	166337	233227	6.9	40.2
المكسيك	15129	11373	16602	(24.8)	46.0
الهند	3449	4269	5335	23.8	25.0
هولندا	25038	19331	(4605)	(22.8)	(123.8)

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.
.. بيانات غير متوافرة.
(*) بيانات تقديرية.

إن للاندماج والاقتناء أثراً أساسياً على تحسين جودة الإنتاج للشركات المقتنية أو المندمجة مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات عبر الوطنية التي تستطيع عبر ما تملكه من تكنولوجيا ووسائل إنتاج وإدارة حديثة أن ترفع القدرة الإنتاجية للشركات المحلية المقتناة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

كما أن لهذه الشركات عبر الوطنية قنوات توزيع عالمية وبالتالي تستطيع ربط الاقتصاديات المحلية مع الاقتصاد العالمي عن طريق مساهمة الشركات المحلية في العملية الإنتاجية. ولترفع الدول العربية بما فيها دول الإسكوا نصيبها من الحجم العالمي للاندماج والاقتناء لا بد من توسيع برامج الخصخصة لديها وخاصة القطاع الصناعي والشركات العامة العاملة فيها إذ أنه أكثر القطاعات التي تتعرض للمنافسة الشديدة، الأمر الذي يحتاج إلى تحديث ورفع معدل الإنتاجية وبالتالي ينعكس إيجابياً على قدرته التصديرية.

الجدول 3- قيمة الاندماج والاقتناء عبر الحدود، 2002-2004 (بملايين الدولارات)

	2002	2003	2004
الأردن	-	990	-
الإمارات العربية المتحدة	9	26	14
البحرين	-	9	-
الجمهورية العربية السورية	..	-	7
العراق	-	-	9
عمان	4	-	20
قطر	..	-	-
الكويت	-	-	317
لبنان	-	98	-
مصر	335	2200	254
المملكة العربية السعودية	..	-	-
إجمالي أعضاء الإسكوا	348	3323	621
تونس	191	-	3
الجزائر	-	3	25
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-
السودان	25	768	136
المغرب	47	1624	25
موريتانيا	-	32	19
إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في **الإسكوا**	263	2427	208
إجمالي الدول العربية	611	5750	829
العالم	369 789	296 988	380 598
الدول النامية	44 410	40 166	54 700
المكسيك	7137	1155	6403
الهند	1698	949	1760
هولندا	11 037	9180	11 037

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.

- بيانات تناهز الصفر.

وبالرغم من النتائج المتواضعة التي حققتها الدول العربية فقد قامت هذه الدول، ولا تزال، باتخاذ العديد من الإجراءات لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نصيبها من التدفق العالمي. فعلى مستوى التشريعات والقوانين تم إصدار العديد من التشريعات في مجموعة من الدول. كذلك تم فتح قطاعات اقتصادية إضافية لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من جهود هذه الدول.

1- أهم الإجراءات التي اتخذت لتحسين المناخ الاستثماري

حققت دول الإسكوا تقدماً ملحوظاً لتحسين المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر. فمعظم هذه الدول أصدرت قوانين حديثة لتشجيع الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها حققت تقدماً على مسار الإصلاح القانوني وخاصة ما يتعلق بقوانين الشركات والضرائب على الشركات والأفراد. كما أنها حققت تقدماً ولو محدوداً في جانب قوانين الخصخصة وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية عن طريق التوسع الرأسي أي شراء أصول شركة في القطاع العام ليحل محل الدولة في القطاعات التي لها طابع تنافسي.

ففي جمهورية مصر العربية، قامت الحكومة خلال عامي 2004 و2005 بالتركيز على خصخصة شركات القطاع العام، حيث تم خلال الفترة من تموز/يوليو 2004 وآذار/مارس 2005 خصخصة 22 شركة[5]. كذلك قامت الحكومة بإجراءات تجاه تحرير التجارة تمثلت بتنفيذ الإصلاح الضريبي في عام 2004 حيث جرى تخفيض إضافي للرسوم، إذ انخفض المعدل الوسطي (Weighted Average Tariff Rate) من 14.6 في المائة إلى 9.1 في المائة[6]. كذلك رفعت القيود على صادرات الأدوية وخفضت الرسوم على وارداتها من 10 في المائة إلى 2 في المائة.

أما بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت عدداً من الإجراءات لتحسين مناخها الاستثماري.

(5) IMF, Public International Note (PIN) No. 05/72, June 7, 2005.

(6) Ibid.

فتقرر تعديل قانون الشركات من أجل رفع الملكية الأجنبية إلى ما فوق الـ 49 في المائة، في عام 2004 وسن قانون جديد يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ويهدف إلى تطوير إطار قانوني أوضح للقطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، تم التركيز على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال اعطاء دور مهم للقطاع الخاص في نمو النشاطات

تعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين. وسيتم استصدار قانون جديد[7] للعمل ينص على تأسيس نقابات وجمعيات للعمال من القطاعين العام والخاص.

الإطار 2- مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر

ضمن جهود الإسكوا في مساعدة الدول الأعضاء في مجال تمويل التنمية قامت بتنفيذ مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأونكتاد، وقد بلغ المشروع مراحله الأخيرة في الدول التي اندضمت إليه في عام 2003 وهي: الأردن، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. وقد انتهت هذه الدول باستثناء الأردن من المسح الشامل لجمع الشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وأصدرت كل من البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2003.

بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع شركة معلوماتية متخصصة، تم الانتهاء من تطوير برنامج كمبيوتر لبناء قاعدة بيانات عن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتم إدخال بيانات الاستمارة الخاصة بالمسح إلى البرنامج الذي يحسب قيمة تدفق ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المعنية وتوزيعه القطاعي وحسب بلد إقامة المستثمرين وتأثير الاستثمار على الاقتصاد. وقد تم إرسال هذا البرنامج إلى الدول المشاركة في المشروع وأبدت الإسكوا استعدادها لتقديم المساعدة في كيفية تشغيل البرنامج وبناء قاعدة البيانات، وتم تدريب مستخدمي قاعدة البيانات في الجمهورية العربية السورية خلال شهر تموز/يوليو 2005.

ومن جهة أخرى، تم الانتهاء من تحضير دراسات قطرية عن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المشاركة وذلك بالتعاون مع خبراء مختصين. وركزت هذه الدراسات عن حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول وعن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم تدفق وأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك تتناول الدراسات تحليل أهم القضايا التي يأخذها المستثمر في الاعتبار عند اتخاذه لقرار الاستثمار، وأهم المشاكل التي تعترض زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم القطاعات الجاذبة للاستثمار. كما تقدم الدراسات توصيات لمتخذي القرار عن أهم الإجراءات التي يجب عليهم اتخاذها بغية تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقه. وقد أرسلت هذه الدراسات للدول الأعضاء للاطلاع عليها قبل نشرها وتقديمها. وأرسلت بعض الدول إيضاحات وإضافات حول بعض النقاط الواردة في الدراسات.

ونظراً لأهمية هذا المشروع ونجاحه في الدول التي انضمت إليه في المراحل الأولى، فقد أبدت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت رغبتها في المشاركة في المشروع واستعدادها للمشاركة في تمويل المشروع. وفي هذا الإطار نظمت الإسكوا ورشة عمل في الكويت في حزيران/يونيو 2005 لتعريف المختصين في الوزارات المعنية وجامعي البيانات بالاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية احتسابه حسب المعايير الدولية بالتعاون مع خبراء دوليين ذوي خبرة في هذا المجال. وقد تم البدء في تنفيذ المسح الشامل للشركات التي يشارك فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت وتم أيضاً تحضير دراسة حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت. أما في ما يخص الإمارات العربية المتحدة وقطر فقد تم عقد ورشتي عمل لجامعي البيانات خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

وسيتم عقد اجتماع للخبراء بين 20-22 كانون الأول/ديسمبر 2005 في بيت الأمم المتحدة في بيروت. ويهدف الاجتماع إلى تقييم ما توصلت إليها الدراسات القطرية حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المشاركة وإلى تقديم التوصيات لمتخذي القرار بهدف تحسين مناخ الاستثمار. كما سيتم بلورة استراتيجية إقليمية لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإسكوا التي تعاني من انخفاض حاد مقارنة مع المجموعات الجغرافية الأخرى.

(7) IMF Country Report No. 05/269, August 2005.

وتمثلت أهم الإجراءات - التي اتخذتها الحكومة في مملكة البحرين خلال عام 2004 لتحسين مناخ الاستثمار - في إبرام اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر 2004 والتي تحتوي بالإضافة إلى إلغاء القيود التجارية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، تم تحرير قطاع الاتصالات حيث سُمح لشركات من القطاع الخاص بالمساهمة في خدمات الهواتف النقالة مثل شركة MTC وVodafone. كذلك مُنح عقد إنشاء محطة كهرباء خاصة في عام 2004 كجزء من تنفيذ برنامج الخصخصة.

أما سلطنة عمان، فقد قامت بالعديد من الخطوات من أجل توفير المناخ المناسب لخلق بيئة استثمارية محفزة وتطوير سوق الأوراق المالية وبرامج الخصخصة. ففي مجال الاستثمار، استطاعت السلطنة خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال تحسين أداء الموازنة العامة واستقرار سياسة سعر الصرف، إضافة إلى خفض معدلات التضخم. وكذلك أمنت السلطنة بيئة قانونية ومؤسسية وتنظيمية تهدف إلى تسهيل التنبؤ وتوفر الاستقرار والشفافية اللازمة من أجل جذب الاستثمارات. كما أنها عقدت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول لتشجيع وحماية الاستثمارات. أما بالنسبة إلى قانون الاستثمار المتبع في سلطنة عمان فشمل العديد من التسهيلات، وأهمها حرية دخول وخروج رؤوس الأموال والإعفاءات الضريبية وحق الأجانب بالملكية (70 في المائة في رأس المال و100 في المائة في بعض المشاريع المهمة اقتصادياً). والعامل الآخر الذي لعب دوراً أساسياً هو الخصخصة، وذلك من خلال تعزيز وتطوير القوانين والأنظمة المرتبطة بالخصخصة إضافة إلى تحرير مناخ الاستثمار.

وفي قطر، تم في عام 2004 السماح للعمال الوافدين بالاستثمار في سوق المال مباشرة. كذلك تم إصدار قانون جديد للعمل يعطي العمال الحق في الإضراب والمناقشة الجماعية السنوية مع أصحاب العمل إلا أن العامل الأجنبي لا يزال يحتاج إلى كفيل وطني.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات لجعلها أكثر جذبا للاستثمار منها: إزالة العوائق التي تواجه المستثمرين في القطاع الخاص وذلك من خلال تقليص مدة صدور ترخيص بالاستثمار والتسجيل التجاري وتسهيل عملية الحصول على تأشيرات الدخول للمستثمرين الأجانب مباشرة من السفارات السعودية وتقديم حوافز خاصة للمواطنين والأجانب الذين يستثمرون في المناطق الأقل نمواً، إضافة إلى السماح بتوظيف يد عاملة أجنبية وتطوير الإجراءات التشريعية من أجل حل النزاعات التجارية وتقوية ضمانات المستثمرين. كما شجّعت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة القطاع الخاص على تأسيس جامعات مختصة بالتعاون مع جامعات ذات شهرة عالمية وإنشاء مشاريع صناعية تحظى بإعفاءات من التعريفات الجمركية. ومن الحوافز التي قدّمتها المملكة للمستثمرين، إنشاء مكاتب للهيئة العامة للاستثمار في عدد من السفارات السعودية في دول عربية وغير عربية من أجل تقديم أوراق رجال الأعمال وتقديم المعلومات للمستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في المملكة. ومن الخطوات التي اتبعتها المملكة من أجل استقطاب الاستثمار الخاص، يمكن ذكر تحرير قطاع الاتصالات. ومن المتوقع إعطاء رخصة لشركة خطوط جوية خاصة قبل نهاية عام 2005 تعمل داخل المملكة فقط في المرحلة الأولى وتكون المنافس الأول لخطوط المملكة العربية السعودية الجوية.

ووقعت المغرب اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2004 تحتوي، بالإضافة إلى تسهيل التبادل التجاري بين البلدين، على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة للمغرب. كذلك بدأ العمل في حزيران/يونيو 2004 بقانون العمل الذي بموجبه تم خفض ساعات العمل الأسبوعية من 48 ساعة إلى 44 ساعة وزيادة الراتب الأساسي بمقدار 10 في المائة.

بالرغم من وجود تحسن نسبي في مناخ الاستثمار في عدد كبير من الدول العربية إلا أن لهذا التحسن تأثيراً سلبياً يرتبط بعوامل اقتصادية وإدارية داخلية وخارجية. ومن أهم هذه العوامل الداخلية، نجد أن البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمر، وخاصة الأجنبي، لا زالت تمثل تحدياً جدياً لدعم الجهود الحكومية المبذولة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من أن قوانين الاستثمار تمنح مزايا وإعفاءات ضريبية وجمركية، نجد أن المستثمر لا زال عليه التعامل مع إدارات الضرائب والجمارك وتقديم الكشوف الخاصة باستثماراته وأرباحه لهذه الإدارات، الأمر الذي يستغرق الكثير من الوقت والجهد. كما أن الإجراءات الخاصة بتأشيرات الدخول في بعض الدول لا زالت تأخذ وقتاً وتحتاج إلى الكثير من الإجراءات الإدارية. كذلك لا زالت المعاملات الخاصة بشراء أو تأجير الأراضي الخاصة بالمشاريع من المشاكل التي تعيق جهود المستثمرين. أي أنه يمكن القول أن الحكومات نجحت في إصدار القوانين الجديدة لتشجيع الاستثمارات التي تقدم تسهيلات متنوعة لدخول الاستثمارات الأجنبية، إلا أن العوامل غير الاقتصادية والقانونية لا زالت تعرقل جهود هذه الدول بدرجة أكبر من العوامل الاقتصادية.

إن التحدي الحقيقي - أمام هذه الدول لزيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر - يتمثل، من ضمن عدة أمور، في الحد من أو القضاء على الفساد الإداري والمالي وتخفيض القيود الإدارية على المعاملات الخاصة بالاستثمارات وفتح باب أوسع لخصخصة الشركات وخاصة في القطاعات المنافسة.

كذلك لا يجب أن تقتصر جهود الدول على الزيادة الكمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بل في نوعية هذا الاستثمار التي يستفيد منها الاقتصاد ليس مالياً فقط بل تقنياً وتجارياً وإدارياً. كذلك يجب التركيز على القطاعات الواعدة التي لها ميزة نسبية حيث تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدون المبالغة في تقديم الامتيازات والتسهيلات. إن هذه الامتيازات والإعفاءات تمثل كلفة على الخزينة العامة يجب أن لا يبالغ في تقديمها.

وبالرغم من أهمية السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا ننسى أهمية السياسة الإدارية والقانونية والتشريعية التي تحكم النشاط اليومي لهذا الاستثمار. إن إصدار القوانين الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي مهم ولكنه في حد ذاته غير كافٍ لنجاح جهود هذه الدول في زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار. إن قوانين تشجيع الاستثمار قد تسهل دخول هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد ولكنها عند دخولها ستتعامل مع قوانين إدارية ومالية وقانونية قد لا تكون بنفس الدرجة من الانفتاح أو الجذب الأمر الذي يحد من نشاط هذا الاستثمار وقد يعجل في خروجه وبالتالي لا تحقق هذه الدول الهدف الرئيسي وهو زيادة الكفاءة الاقتصادية التي تمكنها من أن ترفع من قدرتها التنافسية، ومن أن تسرّع تكاملها مع الاقتصاد العالمي الذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مرتكزاته.

2- حصة الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حققها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية في عام 2004، إلا أن هذه الزيادة اقتصرت على عدد محدود من الدول العربية. حيث تتركز هذه الزيادة في كل من المملكة العربية السعودية (867 1 مليون دولار)، السودان (511 1 مليون دولار)، جمهورية مصر العربية (523 1 مليون دولار) والجمهورية العربية السورية (206 1 ملايين دولار). وقد كان نصيب هذه الدول الأربع حوالي 48 في المائة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية في عام 2004 والذي بلغ 12.2 مليار دولار. كذلك يعيق تدفق هذا الاستثمار على الدول العربية عدم الاستقرار حيث يلاحظ تذبذب هذا التدفق من سنة إلى أخرى. ويرجع ذلك في معظمه إلى أن برامج الخصخصة في الدول العربية لا تتبع نمطاً تصاعدياً معيناً بل تتغير من سنة إلى أخرى (انظر الجدول 2).

وقد ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 في 15 دولة عربية وانخفض في 6 دول (انظر الجدول 2) أما كنسبة من العالم فقد بلغ رصيد هذا الاستثمار في الدول العربية في عام 2004 حوالي 1.9 في المائة مقارنة بنسبة 1.5 في المائة في عام 2003 (انظر الجدول 4). وهذه الزيادة تعود بالدرجة الأولى إلى زيادة التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 التي لم تزد عن 2.5 في المائة مقارنة بنسبة 25 في المائة التي حققتها الدول العربية.

الجدول 4- نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند
2002-2004
(بالنسبة المئوية)

	2002	2003	2004	الإجمالي (2002-2004)
الدول الأعضاء في الإسكوا				
العالم	0.7	0.7	1.2	0.9
الدول النامية	3.0	2.7	3.4	3.0
المكسيك	31.3	39.8	47.3	39.5
الهند	137.3	106.0	147.3	130.2
الدول العربية غير الأعضاء				
العالم	0.5	0.8	0.7	0.7
الدول النامية	2,2	3.2	1.9	2.4
المكسيك	22.1	46.2	26.3	31.5
الهند	97.0	123.0	81.7	100.6
مجموع الدول العربية				
العالم	1,1	1.5	1.9	1.5
الدول النامية	5.2	5.9	5.2	5.4
المكسيك	53.4	85.9	73.6	71.0
الهند	234.4	229.0	229.0	230.8

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

أما كنسبة من التدفق للدول النامية، فقد بلغ نصيب الدول العربية في عام 2004 حوالي 5.2 في المائة مقابل نسبة 5.9 في المائة في عام 2003. وهذا الانخفاض في نصيب الدول العربية في عام 2004 يعود إلى أن زيادة التدفق للدول النامية كانت أكبر مما حققته الدول العربية، حيث بلغت نسبة نمو هذا التدفق للدول

النامية في عام 2004 حوالي 40.2 في المائة مقابل حوالي 7 في المائة فقط في عام 2003 (الجدولين 2 و4).

الشكل 1- نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند 2002-2004

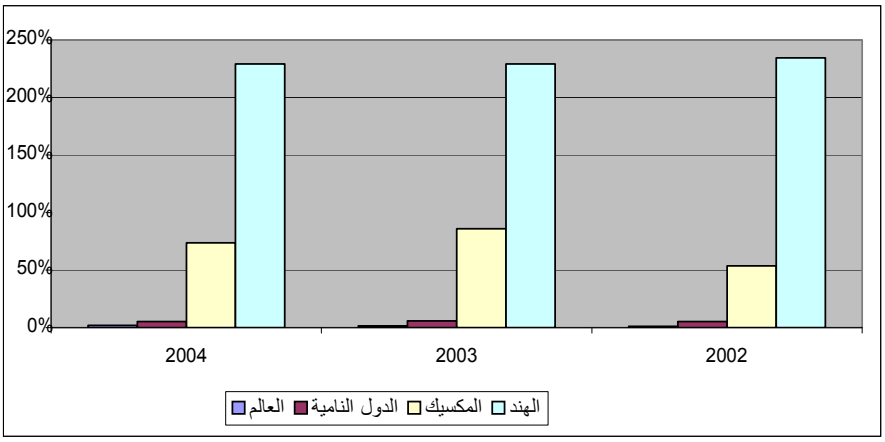

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

ومن جهة أخرى، بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في عام 2004 حوالي 132 مليار دولار. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن رصيد 10 دول عربية في عام 2004 يمثل حوالي 90 في المائة من رصيد الدول العربية ككل إذ بلغ نصيبها حوالي 119 مليار دولار. تتصدر جمهورية مصر العربية هذه اللائحة بحوالي 21 مليار دولار، تليها كل من المملكة العربية السعودية (20 مليار دولار) والمغرب (18 مليار دولار) وتونس (17.6 مليار دولار) (الشكل 2).

الشكل 2- أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2004 (بملايين الدولارات)

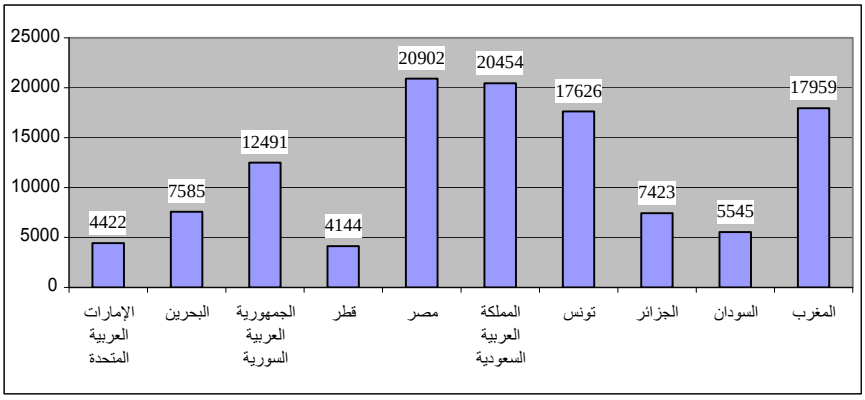

المصدر: Based on UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.2.

3- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يدل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى أهمية الاستثمار في الاقتصاد المحلي والدور الذي يلعبه. ففي عام 2004، ارتفعت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي في 14 دولة عربية وانخفض في 7 دول (الجدول 5). وسجلت الجمهورية العربية السورية ارتفاعاً مميزاً إذ ارتفعت نسبة الرصيد من الناتج المحلي الإجمالي من 9.5 في المائة في عام 2003 إلى 52.6 في المائة في عام 2004. وفي حين انخفضت نسبة الرصيد من الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين إذ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال تمثل نسبة مرتفعة جداً بحوالي 70.5 في المائة في عام 2003. وبمقارنة هذه النسب في عام 2004 مع ما سجلته في عام 2003، نلاحظ أن ثماني دول عربية مقابل 3 دول في عام 2003 سجلت نسبة رصيد إلى الناتج المحلي أعلى من متوسط الدول النامية. إذ إن الأخير قد انخفض في عام 2004 من 31.4 في المائة في عام 2003 إلى 26.4 في المائة. ومقارنة بالنسبة التي سجلتها الهند في عام 2004، نلاحظ أنه باستثناء الإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت والصومال تفوق النسبة التي سجلتها بقية الدول العربية ما سجلته الهند.

ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة التدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في 11 دولة عربية بين عامي 2003 و2004 وانخفضت في 7 أخرى. أما مقارنة هذه النسبة مع المتوسط العالمي نلاحظ أن النسبة المسجلة في 11 دولة فاقت المتوسط العالمي. وتجدر الملاحظة في هذا الإطار إلى الارتفاع الملحوظ الذي سجلته كل من البحرين (من 27.8 إلى 41.1 في المائة) وجمهورية مصر العربية (من 2.0 إلى 9,9 في المائة) وجيبوتي (من 14.1 إلى 36.0 في المائة) وموريتانيا (من 43.7 إلى 62.6 في المائة). أما في المغرب فقد انخفضت نسبة التدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 22.5 في المائة في عام 2003 إلى 7.5 في المائة عام 2004 (الجدول 5 والشكل 3).

الجدول 5- نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية ومناطق مختارة، 2002-2004 (بالنسبة المئوية)

	نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت		
	2002	2003	2004	2002	2003	2004
الدول الأعضاء في الإسكوا						
الأردن	25.7	28.3	31.9	3.5	20.1	27.6
الإمارات العربية المتحدة	4.3	4,4	4.6	9.0	0.2	4.6
البحرين	73.7	72.4	70.5	14.9	27.8	41.1
الجمهورية العربية السورية	9.5	9,5	52.6	5.8	21.3	22.7
العراق	..	..(*)	1.8	..	..	..
سلطنة عمان	12.9	12.6	14.0	1.0	15.5	(0.5)
الضفة الغربية وقطاع غزة	27.5	21.9	26.9	..	..	..
قطر	16.3	16.0	14.6	15.5	13.9	13.4
الكويت	1.3	1.2	0.7	0.2	(1.9)	(0.5)
لبنان	9.4	11.0	11.6	8.3	11.3	8.9
مصر	24.3	26.2	27.1	4.3	2.0	9,9
المملكة العربية السعودية	13.5	12.1	8.2	1.3	2.0	4.3
اليمن	13.4	11.0	7,7	6.4	0.3	(1.0)
دول عربية غير أعضاء						
تونس	66.9	66.0	61.7	15.3	10.0	9,9
الجزائر	10.2	9,6	9.1	7,7	4.0	4.5
الجماهيرية العربية الليبية	..(*)	..(*)	2.6	5,5	4.8	3.9
جيبوتي	6.8	8.3	12.8	4.8	14.1	36.0

السودان	17.6	23.1	26.1	23.8	37.0	41.4
الصومال	0.2	0.3	0.8	..	..	..

الجدول 5 (تابع)

	نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت		
	2002	2003	2004	2002	2003	2004
دول عربية غير أعضاء						
المغرب	25.8	26.0	36.1	5.8	22.5	7.5
موريتانيا	35.2	51.1	64.2	35.9	43.7	62.6
العالم	23.0	22.9	21.7	10.6	8.3	7.5
الدول النامية	31.9	31.4	26.4	9.5	8,8	10.5
المكسيك	24.3	26.5	27.0	12.2	9.4	12.1
الهند	5.2	5.4	5.9	3.0	3.2	3.4
هولندا	75.4	65.6	74.2	28.7	18.7	(3.9)

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2004, Annex Table B.5 and B.6 and 2005, Annex Table B.3.

ملاحظة: .. بيانات غير متوافرة.
( ) تشير إلى نسبة سالبة.

الشكل 3- نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التدفق إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول الإسكوا لعام 2004 (بالنسبة المئوية)

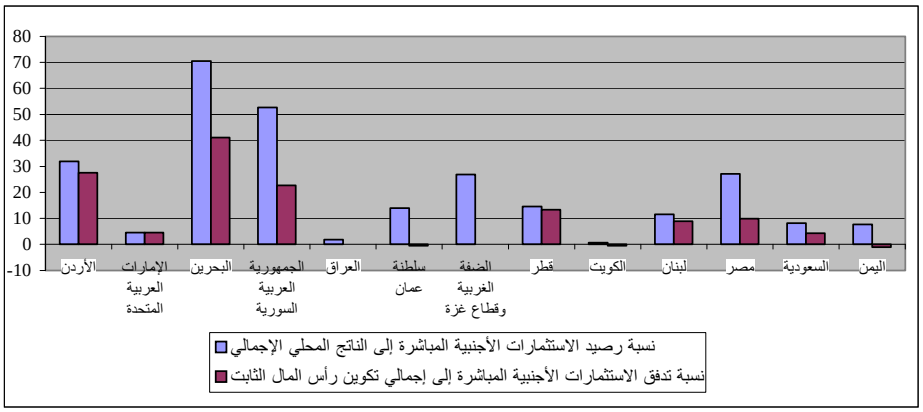

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2004, Annex Table B.5 and B.6 and 2005, Annex Table B.3.

4- مؤشر أداء وإمكانية الدول العربية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقيس مؤشر الأداء Performance Index إلى الحد الذي بلغته الدول في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني للدولة. ويحسب بقسمة نسبة نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي[8]. وإذا ما طبقنا هذه النسبة نلاحظ أن البحرين كانت في المرتبة الأولى عربياً و27 دولياً متقدمة من المرتبة 56 في عام 2003 في حين كانت الجمهورية العربية السورية في المرتبة الثانية عربياً والـ 39 دولياً. بينما احتل الأردن المرتبة 48 يليه السودان في المرتبة 58 وقطر في المرتبة 63. أما

(8) UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Chapter 1.

المملكة العربية السعودية واليمن والكويت فكانت في المراتب 121 و132 و138 على التوالي[9] (الجدول 6).

أما إذا قارنا إمكانية الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (the potential index) بالدول الأخرى، فيلاحظ أن ترتيب الدول العربية عالمياً يتراوح في عام 2003 بين 7 لقطر و116 للسودان، أي أن الإمكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عالية في الدول العربية إجمالاً باستثناء السودان والجمهورية العربية السورية التي وصل ترتيبها عالميا إلى 95 والمغرب التي بلغ ترتيبها 87. وبصفة عامة، يلاحظ أن أداء الدول العربية يقل كثيراً عن إمكانيتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمثلاً دولة الإمارات العربية المتحدة كان ترتيب أدائها عالمياً 95 في عام 2003 في حين كان ترتيب إمكانيتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 22 عالمياً. أما قطر فكان أداؤها عالمياً 66 وترتيب إمكانيتها عالميا فقط 7. وهذا دليل آخر على أنه يترتب على الدول العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر ليقارب أداؤها عالمياً إمكانيتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلاحظ أن أداء كل من الجمهورية العربية السورية وتونس كان أفضل من إمكانيتهما في العام 2003 (انظر الجدول 6).

(9) UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Tables A.13.

الجدول 6- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، 2001-2004

	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم
	2001		2002		2003		2004
الدول الأعضاء في الإسكوا							
الأردن	50	60	57	61	79	60	48
الإمارات العربية المتحدة	136	22	107	22	95	22	104
البحرين	55	30	75	28	56	29	27
الجمهورية العربية السورية	51	85	47	93	43	95	39
عمان	113	51	115	52	93	53	110
قطر	101	13	86	6	66	7	63
الكويت	134	31	137	38	138	41	138
لبنان	99	57	98	60	91	64	90
مصر	112	72	116	73	124	75	108
المملكة العربية السعودية	131	29	130	31	130	31	121
اليمن	137	87	114	85	112	77	132
دول عربية غير أعضاء							
تونس	78	68	64	68	64	67	67
الجزائر	103	77	96	74	92	71	95
الجماهيرية العربية الليبية	135	36	131	37	133	34	116
السودان	18	121	24	118	41	116	58
المغرب	54	92	59	92	35	87	65

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table A.I.13. and A.I.14.

ملاحظة: لم تتوافر بيانات عن ترتيب الدول التالية: العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا، وجزر القمر.

الشكل 4- الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة في الدول العربية، لعام 2003

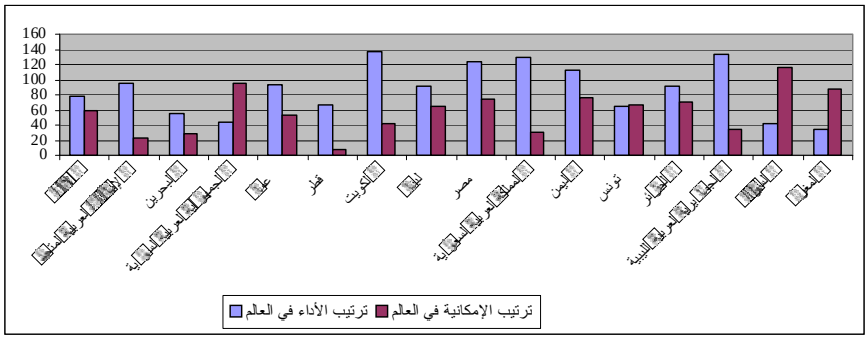

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table A.I.13. and A.I.14.

5- عوامل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

(أ) بطء ومحدودية برامج الإصلاح الاقتصادي

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية في إصلاح اقتصادها بما في ذلك تقليص دور الدولة ودعم دور القطاع الخاص إلا أن هذه الإجراءات ما زالت بطيئة النسق في عدد كبير من الدول ومحدودة في دول أخرى. وبالرغم من النجاح الذي حققته الدول العربية في إصلاح السياسة الاقتصادية الكلية، ما زال هناك بطء في الجانب المؤسسي للإصلاح. وهذا يشير إلى تأخير أو محدودية التقدم في إنشاء قوانين مهمة للاستثمار الأجنبي مثل قوانين الشركات والمنافسة وحماية الملكية الفكرية وقوانين الخصخصة وإصلاح القانون التجاري بما فيها سرعة البت في المنازعات التجارية.

(ب) انخفاض قدرة الدول العربية على استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى انخفاض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية هناك مشاكل أخرى قد تعيق استفادة هذه الدول استفادة كاملة من هذا الاستثمار. ومن هذه العوامل ما يسمى بالقدرة الاستيعابية لاقتصاد هذه الدول للاستفادة من هذا التدفق. وهنا نشير إلى أربعة عوائق تحد من قدرة الدول الاستيعابية وهي الفجوات التكنولوجية، والمستوى التعليمي، وتطور القطاع المالي والتطور المؤسسي[10]. ويلاحظ أن الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة من واحد أو أكثر من العوائق الأربعة المذكورة. وهذا بالتالي يحد من مقدرتها على الاستفادة الكاملة من تدفق هذا الاستثمار.

(ج) البيروقراطية وضعف الرقابة الحكومية على تنفيذ القوانين

بالرغم من التغيير في التفكير الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه ما زال هناك نوع من الشك في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة. ما زال هناك تخوف من طرف بعض صناع القرار والرأي العام بأن المستثمر الأجنبي لم يأتِ لخدمة الاقتصاد بل لمنفعته وربحه الشخصي. كما أن المستثمر الأجنبي ما زال ينتقد السياسات لتشجيع الاستثمار في دول المنطقة على أنها سياسات وقتية قد تتغير نتيجة لأي تغيير اقتصادي أو سياسي يحدث في البلد المضيف. إن ضعف الرقابة يشجع الفساد ويعرقل الإجراءات الإدارية وبالتالي يعرقل نشاط المستثمرين.

(د) طول الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات البدء في المشروع أو الشركة

إن إجراءات إنشاء المشاريع أو الشركات هي من أهم القضايا التي يأخذها المستثمرون في الاعتبار حين اتخاذ القرار بالاستثمار في بلد مضيف. وهذه الإجراءات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد مدى تحسين مناخ الاستثمار في بلد معين. فهي تمثل تحدياً كبيراً لمتخذي القرار والمشرفين على تنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الدول. حيث لا يمكن تحسين مناخ الاستثمار دون تحقيق تقدم كبير في تسهيل إجراءات البدء في المشاريع وتقليل كلفة إنشاء هذه المشاريع.

ويحدد مدى سهولة أو صعوبة إنشاء المشاريع في البلد المضيف للاستثمار بعدد الإجراءات المفروضة على المستثمر والأيام التي تستغرقها تلك الإجراءات اللازمة لبدء مشروع أو إنشاء شركة استثمار معين. فكلما كان عدد تلك الإجراءات محدوداً وقل عدد الأيام التي يحتاجها المشروع للحصول على كل التواقيع والموافقات من أجل البدء في مشروعه، كان البلد أكثر انفتاحاً على الاستثمار وعلى تحسن مناخ الاستثمار فيه.

وبتحليل مراحل وإجراءات البدء في إنشاء مشروع أو شركة في الدول العربية، يلاحظ أن عدد الإجراءات التي يتطلبها إنشاء مثل هذا المشروع يتراوح بين 5 إجراءات تستغرق 11 يوماً في المغرب إلى 13 إجراء تستغرق 25 يوماً في الكويت، و9 إجراءات تستغرق 34 يوماً في سلطنة عمان (الجدول 7 والشكل 5). وفي المقابل لا يتعدى عدد الإجراءات المطلوبة لإنشاء مشروع أو شركة في استراليا مثلاً 11 إجراء يستغرق تنفيذها يومين. والمقارنة تعكس مدى جاذبية مناخ الاستثمار في أستراليا وسهولة الإجراءات الإدارية التي يحتاجها إنشاء مشروع استثماري مقارنة ببعض الدول العربية. وهذا يدل على أن هذه الدول تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحسين المناخ الاستثماري والحد من البيروقراطية والعقوبات الإدارية التي تواجه المستثمرين.

---

(10) Graduate Institute of International Studies, Geneva, HEI Working Paper No. 02/2005 "Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World", p. 14.

الجدول 7- متغيرات مختارة عن مناخ الأعمال في الدول العربية لعام 2004

الدولة	تحديات إنشاء المشاريع[أ]			تنفيذ العقود[ب]	
	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (كنسبة من الدخل الفردي)	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)
الدول الأعضاء					
الأردن	11	36	52.0	43	342
الإمارات العربية المتحدة	12	54	26.5	53	614
الجمهورية العربية السورية	12	47	34.2	48	672
عمان	9	34	4.9	41	455
الكويت	13	35	2.4	52	390
لبنان	6	46	131.5	39	721
مصر	13	43	63.0	55	410
المملكة العربية السعودية	12	64	69.7	44	360
اليمن	12	63	269.2	37	360
دول عربية غير أعضاء					
تونس	9	14	11.0	14	27
الجزائر	14	26	27.3	49	407
المغرب	5	11	12.3	17	240
مناطق مختارة					
أستراليا	2	2	2.1	11	157
الدانمارك	4	4	0,0	15	83
كندا	2	3	1.0	17	346
الولايات المتحدة الأمريكية	5	5	0.6	17	250
شرق آسيا والباسيفيك	8	51	48.3	27	316
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	70	62.8	35	462
مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	6	25	8.0	19	229

المصدر: www.ifc.org, World Bank, International Financial Corporation, *Doing Business in 2005*.

(أ) إن تحديات إنشاء المشاريع تشمل عدد الإجراءات التي يتطلبها البدء في إنشاء المشروع، والوقت اللازم لذلك بالأيام والتكلفة كنسبة من الدخل الفردي في البلد المقام فيه المشروع وهي بمعنى عام الوقت وعدد الإجراءات اللازمة للحصول على تسجيل المشروع أو الشركة.

(ب) تشمل مدى سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية سواء من ناحية عدد الإجراءات التي يحتاج إليها من تاريخ بدء القضية في المحكمة وحتى الحصول على مدفوعاته. كما يشمل كذلك الوقت الذي تستغرقه هذه العملية بالأيام. ويدل عدد الأيام على مدى شفافية وكفاءة المحاكم والإجراءات. وكلما قل عدد الأيام دل ذلك على كفاءة الجهاز القضائي والقانون وبالعكس كلما زاد عدد الإجراءات والأيام دل ذلك على عدم كفاءة ذلك الجهاز.

أما من ناحية التكلفة فيلاحظ أيضا مدى ارتفاع كلفة إنشاء الشركات في الدول العربية مقارنة مع بعض الدول المتقدمة. ففي المملكة العربية السعودية مثلا تصل كلفة بدء إنشاء المشروع إلى حوالي 70 في المائة من الدخل الفردي وتنخفض هذه النسبة في عمان إلى حوالي 5 في المائة والكويت 2.4 في المائة في حين أنها صفر في المائة في الدنمرك.

(٥) تنفيذ العقود

إن تنفيذ العقود المبرمة يتم بين المستثمر وغيره من الجهات التي يتعامل معها سواء كانوا تجاراً أو موردين أو غيرهم ممن يحتاج إلى التعامل معهم خلال بداية النشاط. وتحدد كلفة تنفيذ العقود بعدد الإجراءات التي يقوم بها طبقاً للقانون منذ تاريخ رفع الدعوة للحصول على حقوقه طبقاً للعقود المبرمة في حال حصول خلاف أو رفض المتعاقد الآخر أو المتعاقدين الآخرين لتنفيذ التزاماتهم المحددة في العقد إلى حين حصوله على حقوقه إما من خلال صدور قرار المحكمة أو غيرها من الجهات المخولة بحث الخلاف التعاقدي. كذلك تحدد الكلفة بعدد الأيام التي تأخذها القضية من يوم رفعها إلى يوم حصوله على حقوقه. وهنا يتناول التحليل أنه كلما كان عدد الإجراءات المطلوبة قليلاً وعدد الأيام محدوداً، كان البلد أكثر شفافية في تنفيذ العقود وأكثر كفاءة في تحصيل حقوق المستثمرين. وهذا ينعكس إيجابياً على المناخ الاستثماري في البلد وبالتالي يسمح بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالعكس كلما كان عدد الإجراءات كثيراً ومعقد وكلما كانت

القضايا تأخذ فترة طويلة من الزمن كان البلد أقل شـفافية وبالتالي أقل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 5- تحديات إنشاء المشاريع، مقارنة بين بعض الدول العربية مع بعض من دول العالم لعام 2004

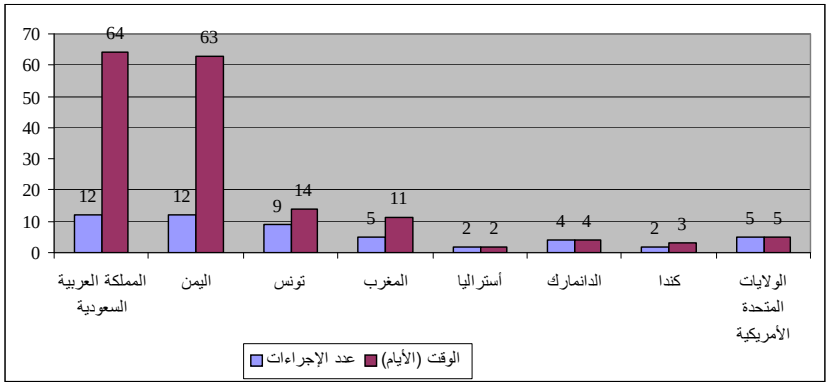

المصدر: استناداً إلى الجدول 7.

ولمقارنة إجراءات تنفيذ العقود في الدول العربيـة وبعض الدول المتقدمة، نلاحظ مدى تعقيد هذه الإجراءات وطول الفترة التي تأخذها في الدول العربية مما يؤثر سلباً على جهود هذه الدول في دعم تدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشر. ففي حين لا يتعدى عدد إجراءات تنفيذ العقـود في أستراليا 11 إجراء تصل في دولة الإمارات العربيـة المتحدة إلى 53 إجراء تستغرق 614 يوماً (الجـدول 7). أما في لبنان فيبلغ عدد الإجراءات التي يحتاج المـستثمر إلى إتباعها للحصول على حقوقه فـي تنفيـذ التعاقـدات المبرمة، 39 إجراء تحتاج إلى 721 يوماً للانتهاء منهـا. ولقد حققت بعض الدول العربية تقدماً ملموساً في تخفيض المدة التي يحتاجها تنفيذ العقود مـن رفـع القـضية فـي المحكمة إلى حين اتخاذ القرار حيث نجد أن المدة لا تتعدى 342 يوماً في الأردن، وفي جمهورية مصر العربية بلغت هذه المدة 410 أيام. أما أكثر دولة عربية حققـت تقـدماً ملحوظاً في هذا المجال فهي تونس حيث لا تتعدى المـدة التي يتطلبها تنفيذ العقود 27 يوماً وهي أعلى من المتوسط في منطقة التعاون الاقتصادي للتنمية والتـي تبلـغ 229 يوماً. وهذا دليل على مدى كفاءة النظام القضائي التجاري في تونس وسرعته في البت في القضايا المرفوعة مما أدى إلى تقليل الجهود والـزمن الـذي يحتاجـه المـستثمرون للحصول على حقوقهم التي تتضمنها العقود المبرمة مـع مختلف الجهات التي يتعامل معهـا هـؤلاء المـستثمرون (الجدول 7 والشكل 6).

الشكل 6- تنفيذ العقود مقارنة بين أفضل بعض الدول العربية مع دول مختارة من العالم لعام 2004

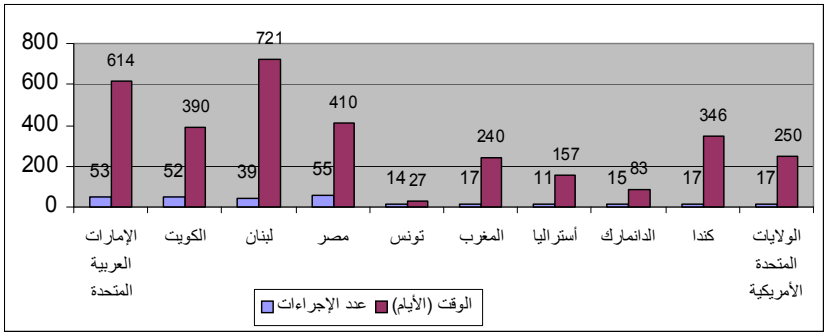

المصدر: استناداً إلى الجدول 7.

ثانياً- التطورات الرئيسية في المفاوضات التجارية الدولية والتنمية الاقتصادية

ألف- التطورات في المفاوضات التجارية: من كانكون إلى هونغ كونغ

إن الاتفاق الإطاري الذي توصلت إليه الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية حصل في تموز/يوليو 2004 والذي صدر بقرار من المجلس العام للمنظمة بتاريخ 1 آب/أغسطس 2004، يمثل خروجاً من المأزق الذي وصلت إليه جولة المفاوضات التجارية والمعروفة "ببرنامج عمل الدوحة"، وبعد الإخفاق الذي مني به الاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة في كانكون/المكسيك في الفترة 10-14 أيلول/سبتمبر 2003[11]. وكانت المفاوضات قد شهدت توقفاً تاماً بعد ذلك التاريخ إلى أن تداعى عدد من الدول المتقدمة والنامية[12] لبث النشاط من جديد في المفاوضات، وساهمت جهودها في التوصل إلى الاتفاق الإطاري حول عدد من المواضيع التفاوضية وذلك بسبب المخاوف لدى الدول الأعضاء من آثار ذلك الفشل على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وشهدت المفاوضات حركة دؤوبة في معظم اللجان التفاوضية في الربع الأخير من عام 2004 وخلال عام 2005 في نهاية تموز/يوليو في محاولة لتحقيق تقارب بين مواقف الدول الأعضاء حيال القضايا التي اشتمل عليها الاتفاق الإطاري والتي قد تؤدي إلى نجاح المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي سينعقد في هونغ كونغ/الصين في الفترة 13-18 كانون الأول/ديسمبر 2005. فقد كان من المفروض أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق في عدد من المجالات ورفع توصيات لاتخاذ قرارات بشأنها من قبل المجلس العام للمنظمة بحلول تموز/يوليو 2005 حيال عدد من المواضيع مثل قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية بالإضافة إلى إحراز تقدم في مفاوضات النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات وخاصة بشأن صيغ تخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتخفيض الجمركي. وقد انقضت جميع المهل المحددة، وعادت الدول الأعضاء إلى طاولة المفاوضات من جديد مع بداية أيلول/سبتمبر 2005 في محاولة لإحراز تقدم جدي هونغ كونغ.

وعقد اجتماع وزاري مصغر في دافوس-سويسرا بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2005 على هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي حضره خمس وعشرون دولة من أعضاء المنظمة واتفقت على تكثيف المفاوضات حول خمسة مواضيع لتحقيق تقدم ملموس في جولة المفاوضات وهي الزراعة، وصيغة تخفيض التعريفات الجمركية للمنتجات غير الزراعية، وعروض تحرير الخدمات، وتسهيل التجارة، والقواعد وخاصة قواعد مكافحة الإغراق[13]. تلا ذلك اجتماع آخر في كينيا خلال الفترة 2-3 آذار/مارس 2005 حضره ثلاثون دولة اتفق خلاله على إحداث تقارب في نهاية تموز/يوليو بشأن ملامح الصفقة التي سيوافق عليها مؤتمر هونغ كونغ[14]. وفي إثر ذلك، اجتمع وزراء التجارة لمجموعة العشرين (G20) في نيودلهي بالهند خلال الفترة 18-19 آذار/مارس 2005 وأصدروا فيه إعلان نيودلهي الداعي إلى اقتراح إلغاء دعم الصادرات خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات[15]. وخرج الاجتماع الوزاري المصغر لثلاثين دولة في 4 أيار/مايو 2005 الذي انعقد في باريس-فرنسا على هامش اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) باتفاق لعبت فيه الأطراف الخمسة دوراً كبيراً وكان الوحيد في مسيرة مفاوضات الزراعة وهو يتعلق بتحويل الرسوم التعريفية غير القيمية (Non-Ad valorem) المفروضة على المستوردات الزراعية إلى رسوم معادلة للقيمة (AVEs)[16]. وقد عقدت اجتماعات أخرى على المستوى الوزاري لمجموعات من الدول النامية كالمجموعة الأفريقية ومجموعة الدول الأقل نمواً وغيرها. وقد كان آخر المحطات المؤتمر الوزاري الذي عقد بمدينة دالیان – الصين خلال الفترة 12-13 تموز/يوليو

---

(11) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2004".

(12) أهم الدول الأعضاء كانت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والبرازيل والهند التي سميت "بالأعضاء الخمسة المهتمة" وساهمت اجتماعاتها في إنجاز الاتفاق الإطاري وخاصة فيما يتعلق بالزراعة. انظر الموقع الإلكتروني العربي للإسكوا الخاص بقضايا النظام التجاري: http://www.escwa.org.lb/arabic/wto/index.asp.

(13) Bridges Weekly Trade News Digest, vol. 9, Number 3, 2 February 2005.

(14) Ibid, vol. 9, Number 8, 9 March 2005.

(15) Ibid, vol. 9, Number 10, 23 March 2005.

(16) Ibid, vol. 9, Number 16, 11 May 2005.

2005 والتي حاولت الدول الأعضاء توظيفها بهدف إحراز تقـدم ملمـوس نهايـة الـشهر ولكـن دون جـدوى.

الإطار 3- أنشطة الإسكوا في تعزيز تمويل التنمية

لقد تم تبني توافق آراء مونتيري خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي أقيم في مـونتيري، المكـسيك فـي آذار 2002. وكان هدف هذا المؤتمر تحديد طرق جديدة لتحفيز التمويل الإنمائي من أجل مساعدة الدول في تحقيق الأهداف الإنمائيـة للألفيـة. وقد أظهرت بعض الدراسات أن مستويات التمويل التقليدية، مثل المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشـر، غيـر كافية لخفض نسبة الفقر العالمي إلى النصف في الموعد المحدد عام 2015. وكان قد حدد المشاركون في المؤتمر ستة إجـراءات رئيسية لتسهيل التمويل الإنمائي وهي: (1) تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية؛ (2) تعبئة المـوارد الدوليـة للتنميـة-الاسـتثمار الأجنبي المباشر وغيرها من التدفقات الخاصة؛ (3) تحفيز التجارة الخارجية بوصفها محركا للتنمية؛ (4) زيـادة التعـاون المـالي والفني الدولي؛ (5) متابعة تخفيف عبء الدين الخارجي؛ (6) التنسيق والتوافق بين الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية.

وتساهم الإسكوا بطرق مختلفة في تسهيل تنفيذ أهداف توافق آراء مونتيري. فمن مهام الإسكوا رصد ومتابعة تنفيـذ اتفـاق مونتيري من قبل الدول الأعضاء في الإسكوا. ومن هذه الناحية، قامت الإسكوا بإعداد تقريرين: (1) "تقرير عـن متابعـة تنفيـذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في منطقة الإسكوا، أيلول/سبتمبر 2003، و(2) "دراسة عن متابعـة إجـراءات تنفيـذ توافـق آراء مونتيري: التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في الإسكوا، آب/أغسطس 2005. وقد تعهدت مراكز التنسيق التابعة للـوزارات المعنية بالدول الأعضاء بمساعدة الإسكوا في توثيق القواعد والنظم والسياسات والقوانين التي تشجع تمويـل التنميـة فـي الـدول الأعضاء في الإسكوا. بالإضافة إلى ذلك، قامت الإسكوا بإعداد دراسات فنية عن مواضيع محددة في توافق آراء مونتيري، ومنها: (أ) استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا؛ (ب) سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حـالات الأردن والبحرين واليمن؛ (ج) التنمية والإصلاح المؤسسي للأسـواق الماليـة: قـضايا وبـدائل الـسياسات لمنطقـة الإسـكوا؛ (د) الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمـي فـي دول منطقـة الإسـكوا، 2003؛ (•) الاسـتعراض الـسنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2004.

إضافة إلى ذلك، تسهل الإسكوا بناء القدرات على الأطراف المعنية. فقد تم عقد ورش عمل تدريبية (البعض منهـا بالتعـاون مع الأونكتاد) لمسؤولين حكوميين في الدول الأعضاء في الإسكوا ومنها: (أ) جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، حزيـران/يونيـو 2003؛ (ب) إدارة الدين الخارجي، أيلول/سبتمبر 2004؛ (ج) ورش عمل وطنية حول تجميع بيانات الاستثمار الأجنبـي المباشـر في كل من الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والبحرين، وسلطنة عمـان، وقطـر، الكويـت، والمملكـة العربيـة الـسعودية، والجمهورية العربية السورية. وقد تم تنظيم اجتماع خبراء عن البعد الإقليمي لتنفيذ توافق آراء مونتيري: التمويل من أجل التنميـة بالتعاون مع مركز الدول الإسلامية للإحصاءات الاقتصادية والبحوث الاجتماعية والتدريب ومكتب تمويل للتنمية في دائرة الـشؤون الاقتصادية والاجتماعية وذلك في 6-8 حزيران/يونيو 2005 في بيت الأمم المتحدة فـي بيـروت. وكـان الخبـراء قـد قـدموا دراسات إقليمية عن حالة النشاطات الستة لتوافق آراء مونتيري. بالإضافة إلى ذلك، تـم تـدوين الحـوارات التـي أقيمـت بـين مسؤولين حكوميين في الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا وأكاديميين ومسؤولين في منظمات دولية وعربية في التقرير النهائي الذي ركز على النتائج والتوصيات التي صدرت عن هذا الاجتماع.

وعلى صعيد المفاوضـات الخاصـة بالزراعـة، ومساهمة منها في تحريك تلك المفاوضات، قدمت مجموعة العشرين مقترحاً تفصيلياً خلال مؤتمر داليـان – الـصين حول أصعب موضوعات تلك المفاوضات وهو زيادة النفاذ للأسواق إذ قدمت صيغة لتخفيض التعريفة الجمركية تميز بين فئات التعريفة المطبقة للدول المتقدمة والنامية وتطالب بإجراء تخفيضات مختلفة حسب فئة التعريفة[17]. ورحبت الدول المشاركة بالمقترح وباتخاذه أساساً للمناقشات حـول تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية. إلا أنه لم يتم تحقيق اتفاق، إذ دعت مجموعـة العـشرين مـع عـودة المفاوضات في أيلول/سبتمبر 2005 الدول المتقدمة إلـى التجاوب مع مقترحاتها وذلك في إعلان اجتماعها الوزاري المنعقد في مدينة بوربان – باكستان في مطلع الـشهر[18]. ويبدو أن التوقف عند النفاذ للأسواق حال دون إحراز تقدم في الموضوعات الهامة الأخرى في مفاوضات الزراعـة وهي تخفيض كل من الدعم المحلي للمزارعين في الـدول المتقدمة ودعم الصادرات الزراعية التي تـستلزم إحـراز تقدم ملموس بشأنها إما قبل أو خلال انعقاد مؤتمر هونـغ كونغ-الصين في كانون الأول/ديسمبر 2005 لإنجاح جولة مفاوضات الدوحة.

وفي وسط زحام المفاوضـات قبـل قـدوم شـهر تموز/يوليو 2005، أخذت المفاوضات حول النفاذ للأسواق للسلع غير الزراعية (NAMA) تشهد تقارباً حول بعـض

(17) Ibid, vol. 9, Number 25, 13 July 2005.

(18) الإعلان متوفر على الموقع الإلكتروني الخاص بمعهـد السياسة التجارية والزراعية: http://www.tradeobservatory.org.

القضايا بين الدول الأعضاء وخاصة صيغة التخفيض الجمركي ضمن طرق المفاوضات التي نص الاتفاق الإطاري في تموز/يوليو 2004 على تحقيق اتفاق بشأنها بحلول المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ/الصين، إلا أن ذلك سرعان ما تلاشى وانتهى ذلك الشهر دون أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى أي اتفاق بشأن صيغة التخفيض أو أي قضية أخرى وخاصة أسس المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، والتعرفات غير المربوطة[19].

وفيما يتعلق بمفاوضات الخدمات، فقد شهد النصف الثاني من العام 2005 وقبل نهاية شهر تموز/يوليو بعض النشاط في تقديم العروض التفاوضية الأولية والمحسنة من الدول الأعضاء، إلا أن ذلك لا يفي بمتطلبات اتفاق عام 2004 الإطاري الذي ألزم الدول الأعضاء تقديم العروض المحسنة بحلول أيار/مايو 2005. فأكثر من نصف الدول الأعضاء لم تتقدم بعروض أولية أو محسنة حتى نهاية شهر تموز/يوليو 2005[20]. كما أن التقييم العام للعروض المقدمة لا يعطي صورة إيجابية حول نوعية التحرير المتوخى في القطاعات الخدمية لا من حيث العدد ولا من حيث عمق التحرير بالنسبة لأساليب تأدية الخدمات الأربع حسب تعريف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتس). ومع العودة للمفاوضات في مطلع شهر أيلول/سبتمبر 2005، اتخذت مجموعة من الدول المتقدمة خطوة مثيرة بطلبها تحديد حد أدنى من تحرير القطاعات الخدمية وفتحها أمام المنافسة الأجنبية وذلك لدعم عملية التفاوض المستندة إلى أسلوب العرض والطلب على أساس ثنائي بين الدول الأعضاء، وقد جوبهت هذه الطروحات برفض مطلق من قبل العديد من الدول النامية[21].

وبالنسبة للمفاوضات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتم في إطار لجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية، فقد تم تحقيق تقدم بسيط في الجانب المتعلق بمقترحات الدول الأقل نمواً (LDCs) حول أسس المعاملة الخاصة المرتبطة بها في اتفاقيات المنظمة. وباستثناء ذلك فلم يتم تحقيق أي اتفاق بين الدول الأعضاء ولم تتمكن اللجنة من تلبية الالتزام الخاص بها من رفع توصيات محددة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية للمجلس العام لاتخاذ القرار بشأنها في نهاية شهر تموز/يوليو 2005 وذلك حسب ما نص عليه الاتفاق الإطاري في عام 2004[22]. ولم يكن الحال أفضل من ذلك بالنسبة لقضايا التنفيذ التي عهد اتفاق عام 2004 بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لإيجاد حلول عاجلة وخاصة الجوانب المتعلقة بالفقرة 12(ب) من إعلان الدوحة الوزاري.

أما بالنسبة للمفاوضات الخاصة بتسهيل التجارة، فقد شهد عام 2005 الكثير من الطروحات من قبل الدول الأعضاء التي أبدت نشاطاً كبيراً منذ إنشاء فريق العمل التفاوضي المعني بذلك في نهاية عام 2004 بموجب الاتفاق الإطاري لعام 2004. ولغاية نهاية شهر تموز/يوليو 2005 عقد فريق العمل التفاوضي ستة اجتماعات رسمية عقب اجتماعه الأول المشار إليه كان آخرها في الفترة 25-26 تموز/يوليو 2005. وقد شهدت اجتماعات الفريق طرح حوالي خمسين مقترحاً تفاوضياً من مختلف أطياف الدول الأعضاء[23]؛ شملت عدة مقترحات مستقلة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومقترحات مشتركة مع دول نامية ومتقدمة، إلى جانب عدد لا يستهان به من المقترحات تم تقديمها من قبل دول نامية مثل المجموعة الأفريقية وأكثر من تجمع لدول من أمريكا اللاتينية وأخرى آسيوية بالإضافة إلى دول متقدمة أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وكندا. إلا أن هذا الزخم التفاوضي لم يثمر عن نتائج ملموسة حتى تاريخ إعداد هذا العرض، لكن يتوقع أن يكون هناك شبه اتفاق حول النقاط الرئيسية لاتفاق بشأن تسهيل التجارة بحلول مؤتمر هونغ كونغ إذا لم يتم ربط مساره بالمسارات التفاوضية الأخرى.

وعقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ/الصين في الفترة 13-18 كانون الأول/ديسمبر 2005 وسط شكوك انتابت الدول الأعضاء خلال العملية التحضيرية التي سبقت عقد المؤتمر في جنيف. وقد قادت هذه العملية إلى التخفيف من توقعات الدول الأعضاء حيال النتائج التي سيتمخض عنها المؤتمر،

---

(19) انظر خطاب المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2005 على الموقع الإلكتروني للمنظمة: http://www.wto.org/english/news_e/news05_e/tnc_stat_lamy_14sep05_e.htm.

(20) انظر تقييم رئيس لجنة المفاوضات التجارية في تقريره للمجلس العام للمنظمة بتاريخ 28 تموز/يوليو 2005 بالوثيقة رقم: TN/C/5.

(21) Bridges Weekly Trade News Digest, vol. 9, Number 31, 21 September 2005.

(22) تقرير رئيس لجنة المفاوضات التجارية للمجلس العام، مرجع سابق.

(23) المقترحات التفاوضية التي تطرحها الدول الأعضاء في مجال تسهيل التجارة تشتمل في منظمة التجارة العالمية بوثائق تأخذ التسلسل TN/TF/W/* للفترة التي تلت الاتفاق الإطاري في تموز/يوليو 2004 والذي تضمن الاتفاق حول إطلاق المفاوضات حول تسهيل التجارة. انظر الصفحة الخاصة بتسهيل التجارة على الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: http://www.wto.org.

فقد ذهبت تلك الدول إلى هونغ كونغ وأمامها هدفان لا يصعب تحقيقهما وهما ضرورة الاتفاق على إنجاز بسيط في المؤتمر، وعدم تسجيل إخفاق آخر بعد مؤتمر كانكون. وبالفعل بيّنت المداولات التي تمت خلال أيام المؤتمر الستة أن فتح الملفات التفاوضية الصعبة انما كان يؤجج الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية، وبالتالي، اتجه المؤتمر نحو تجديد ولايات التفاوض وإرجاء المواعيد النهائية للاتفاق على النتائج التي ستتوصل إليها المفاوضات وتكثيف العمل عليها بعد مؤتمر هونغ كونغ. وفي نهاية اليوم السادس للمؤتمر نجح المؤتمر في إصدار إعلان وزاري تضمّن الاتفاق على إلغاء دعم الصادرات الزراعية بشكل كلي عام 2013 وإلغائه بالنسبة للقطن مع نهاية عام 2006، أما بالنسبة لبقية القضايا فقد حمل الإعلان الوزاري التزامات بمواعيد جديدة وطموحة، خاصة بالنسبة للاتفاق على طرق المفاوضات وجداول الالتزامات المتعلقة بمفاوضات نفاذ السلع الزراعية والصناعية إلى الأسواق، كذلك الأمر بالنسبة للخدمات وذلك بهدف إنهاء جولة مفاوضات الدوحة في عام 2006. ولكن كون المؤتمر لم يفشل فلا يعني ذلك أنه نجح في حل العقد التفاوضية، وإنما أجل التوصل إلى اتفاق بشأنها إلى العام 2006. لذا يرجح أن تشهد الفترة التي ستلي هذا المؤتمر زخماً تفاوضياً كبيراً حتى منتصف العام 2006، دون ان يترافق ذلك مع أي ضمان للالتزام بالمواعيد المحددة والتي سبق ان تم الإخلال بها أكثر من مرة.

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فقد شهدت عقد مؤتمرين على مستوى وزراء التجارة في الدول العربية؛ الأول في الأردن بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2005؛ والثاني في لبنان بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 1 كانون الأول/ديسمبر 2005 وذلك لتنسيق المواقف التفاوضية للدول العربية حيال القضايا المطروحة على المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ-الصين. وقد نشطت وفود بعض الدول العربية في المفاوضات الجارية في جنيف إلا أنه غلب عليها الطابع الفردي أو الظهور من خلال مجموعات الدول النامية الأخرى كالمجموعة الأفريقية ومجموعة الدول الأقل نمواً. وكان المطلوب إبراز نتائج الاجتماعات العربية في صورة أكثر تنسيقاً في اجتماعات جنيف وخلال المؤتمر الوزاري في هونج كونج كذلك، إلى جانب انخراط الدول العربية بشكل أكثر فاعلية في جولة المفاوضات والعمل مع الدول النامية الأخرى لضمان ربط المفاوضات بتحقيق تقدم ملموس في مجالات المعاملة الخاصة والتفضيلية وإبرام التزام واضح من قبل الدول النامية بتقديم المعونة الفنية ودعم بناء القدرات للمساعدة في تنفيذ أي التزامات جديدة تنجم عن جولة المفاوضات.

وأما في حالة تلاشي احتمالات النجاح وتوجه مؤتمر هونغ كونغ إلى الإخفاق كسابقه، فسيكون الأجدر بالدول العربية التحول إلى الداخل قليلاً وترتيب الأولويات فيما يتعلق بالسياسة التجارية الخارجية، والتركيز على البعد الإقليمي وخاصة تفعيل التزاماتها باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للتوصل إلى صورة أرقى من التكامل الاقتصادي والتجاري الذي سيوفر غطاء وأسواقاً لمنتجات هذه الدول يكون درعاً واقياً في حال فشل النظام التجاري العالمي. وحتى وإن رجحت احتمالات نجاح مؤتمر هونغ كونغ، فلن يضر التقدم في التكامل الإقليمي في مسيرة دول المنطقة باتجاه العولمة بل على العكس من ذلك سيعزز من مكانتها التفاوضية وليس أدل على ذلك أكثر من التجربة الأوروبية المعروفة للجميع.

الإطار 4- المملكة العربية السعودية أصبحت العضو 149 في منظمة التجارة العالمية(*)

وافقت منظمة التجارة العالمية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 على انضمام المملكة العربية السعودية، على ان تدخل المنظمة رسمياً اعتباراً من 12 كانون الأول/ديسمبر 2005. ولعل المفاوضات التي خاضتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات العشر المنصرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (25 دولة أوروبية غربية وشرقية)، كانت الأكثر صعوبة بين المفاوضات التي أجرتها مع الدول الأعضاء لمناقشة قضايا تجارية متشابكة. ومن البديهي أن تقدم السعودية على منح تنازلات أو بالأحرى التزامات في مجالات تجارة السلع وتجارة الخدمات، ولذلك فإن جداول الالتزامات (Concession Schedules) التي قدمتها المملكة لكافة أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، تعتبر الأعلى سقفاً حتى الآن مما قدمته ربما بقية دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما مقارنة بالنسبة للعضوية في مرحلة التأسيس الأولى لدول خليجية أخرى كالبحرين والكويت.

أما بالنسبة لاستفادة دول مجلس التعاون من حصول السعودية على عضوية المنظمة فأولها جعل الطريق ممهداً أمام دول المجلس لتقديم طلبها إلى لجنة التعاون الإقليمي في المنظمة لاعتماد الاتحاد الجمركي الخليجي، كأحد التجمعات الاقتصادية الإقليمية المسجلة وثانيها تعزيز الموقف التفاوضي الجماعي لدول المجلس في القضايا المدرجة حالياً على جداول أعمال المفاوضات الجارية، أو تلك المؤجلة للنظر فيها لحين التوافق عليها.

المصادر: (*) معلومات مبنية وفقاً لمصادر أهمها:

http://www.commerce.gov.sa/news/.

http://www.alkhaleej.ae/eco/.

http://www.alarabiya.net/Articles/.

رويترز، دبي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

باء- التكامل الإقليمي، الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف: تناغم أم تضارب

في زمن العولمة والتكتلات الإقليمية الضخمة أصبح من الضروري أن تسعى الدول العربية إلى التكامل فيما بينها، وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الاقتصادية الجديدة كالانفتاح السريع للاقتصاديات العالمية على بعضها البعض، وما رافق ذلك من منافسة السلع القادمة من الدول الصناعية والكبيرة للسلع المحلية في الدول النامية، بما فيها الدول العربية بحيث إن العالم العربي لم يتمكن حتى الآن من أن يستحوذ على أكثر من 3.5 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية كما أشير سابقاً. والصورة لا تختلف كثيراً على المستوى الإقليمي حيث نجد ان نسبة التجارة البينية العربية لم تتخط 8,8 في المائة من مجمل التجارة الخارجية العربية في عام 2004، علماً ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) دخلت حيز التنفيذ الكامل مع مطلع عام 2005 وذلك بإعفاء المنتجات - ذات المنشأ العربي والداخلة في التجارة فيما بين الدول العربية تماماً - من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل.

إن هذا السرد يضع دول منطقة الإسكوا والعالم العربي أمام تحديات جمة من ناحية التعامل والتبادل التجاري والاتفاقيات التي تحكمها. فالتوجهات العالمية الحالية التي تحكم الاتفاقيات التجارية الدولية هي إما ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف (انظر إلى الإطار 5).

الإطار 5- اجتماع خبراء حول "تقويم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي" في بيروت في السابع والثامن من تموز/يوليو 2005

أقامت الأمانة التنفيذية للإسكوا اجتماع خبراء حول "تقويم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي" في بيروت، لبنان في السابع والثامن من تموز/يوليو 2005 وذلك بدعوة مجموعة من الخبرات العربية في هذا المجال للبحث في كافة المواضيع الساخنة المتعلقة بالتكامل الإقليمي. وذلك بالمشاركة مع كل من جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للمساهمة بالدراسات اللازمة لدراسة واقع تخلف التكتل العربي عن ركب العولمة ودعوة الفعاليات الاقتصادية الدولية والعربية إلى المشاركة في طاولة مستديرة للتباحث بمستقبل التكامل الإقليمي في ظل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقد بين الدول النامية والمتقدمة.

ومن أهم المشاركين في مناقشات الطاولة المستديرة الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. وهذه اللجان هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وشارك كذلك: الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وممثل عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وممثل عن جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى مجموعة من أهم خبراء العالم العربي في مجال التكامل الإقليمي.

وكان الهدف من هذا الاجتماع البحث في العلاقات الأقاليمية في ظل الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والأقاليمية وفي مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتفاقات التجارية الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف. وتطرق هذا الاجتماع أيضا إلى مواضيع عدة في مجال التكامل الإقليمي مثل تقويم الوضع الراهن على صعيد العالم العربي والصعيد الشبه إقليمي، والبحث في المدخل القطاعي للتكامل الإقليمي وتحديد وتقويم التطورات المتحققة في تكامل بعض القطاعات الاقتصادية العربية، والبحث في آثار الاتفاقيات المبرمة قطرياً ودولياً.

ومن الواضح ان موضوع التكامل الإقليمي والأقاليمي لم يكن أكثر أهمية، في أي حقبة مضت، مما هو عليه الآن. فنظام التجارة العالمي الجديد، الذي ذضج في ظل منظمة التجارة العالمية، سمح بقيام التكتلات الإقليمية وأعطاها استثناء من مبادئ الغات (GATT) الأساسية بهدف استيعاب تكتلات كبيرة قائمة مثل الاتحاد الأوروبي. ومن الملفت للنظر أن المادة 24 من الاتفاقية لم تستوعب التكتلات القائمة وحسب وإنما شجعت على قيام

المزيد من التكتلات الإقليمية خصوصاً بين الدول النامية بالإضافة إلى المادة 25 التي تسمح للبلدان المتعاقدة جماعياً بمنح تنازلات في ظل اتفاقية الغات، ذلك بالإضافة إلى المادة 5 من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) والمعادلة للمادة 24 من إتفاقية الغات لكن في مجال الخدمات. غير أن تشجيع التكامل الإقليمي ضمن الاتفاقيات الدولية بدأ في عام 1979 ضمن جولة طوكيو ومن خلال شرط التمكين الذي كان موجها إلى الدول النامية. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الدول النامية أن التكامل الإقليمي مقبولاً ومتجانساً مع إطار منظمة التجارة العالمية برزت على السطح مؤخراً توجهات جديدة قد تكون دوافعها على الأغلب سياسية، من قبل بعض الدول المتقدمة اقتصاديا، تدعو إلى الدخول في اتفاقات شراكة واتفاقات تجارة حرة ثنائية بين دول نامية ومتقدمة كما هو الحال في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية واتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية. فيجب الحرص على ألا تطغى الاتفاقيات الثنائية على بعض الامتيازات التي توفرها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وان تكرس وتثبت النواقص التي تظهر في التطبيق العملي في الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

وقامت بعض الدول العربية بتبرير سعيها لعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة باعتبار أن منظمة التجارة العالمية لم تتمكن من إقناع الدول المتقدمة بتقديم التنازلات المرجوة إلى الدول النامية وأن التماثل في هياكل الإنتاج بين الدول العربية سيبقى أبدا معوقا أساسيا للتكامل الاقتصادي الإقليمي. إن الإسكوا ومن خلال سعيها الدؤوب نحو تكامل إقليمي بين الأقطار العربية كاملة مقتنعة بأن الاتفاقات الإقليمية لا تقوم على التماثل بل على التكامل، وأن ما يمنع التجارة ليس تماثل البضائع بل العراقيل الجمركية وغير الجمركية. فعلى دول العالم العربي، وبدلاً من السعي وراء اتفاقيات ثنائية، ان تعمل على تطبيق التحرير الجمركي الكامل المتفق عليه في الغافتا، وأن تعمل على إلغاء المعوقات غير الجمركية التي لا زالت تؤخّر إتمام تحرير التجارة العربية البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق التكامل الإقليمي والتي من أهمها:

- عدم اكتمال قواعد المنشأ التفصيلية؛
- الإجراءات الإدارية والجمركية غير الشفافة؛
- عدم نضوج آلية تسوية المنازعات؛
- ارتفاع كلفة النقل.

إن التكامل الإقليمي يقوم على الإنتاج حسب تكلفة الإنتاج، ولذلك فإن إعطاء الحرية الكاملة في التبادل وإلغاء كل القيود الجمركية والغير جمركية سيدفع في اتجاه التكامل الإقليمي. وبذلك على دول العالم العربي أن تسعى إلى زيادة معرفتها في ما يتعلق بالتجارة الدولية وقضايا النظام التجاري العالمي الجديد، مما سيساعد في زيادة الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية وقد يدفع إلى عودة جزء من الاستثمارات العربية في الخارج، ويساهم بطرح آلية إقليمية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

إن خطورة التوجه الجديد نحو الاتفاقيات الثنائية لا يكمن فقط في السرعة التي يتم بها عقد هذه الاتفاقيات بل أيضاً في نوع الالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات، إذ تقدم الدول النامية التزامات تتجاوز في معظمها ما قدمته هذه الدول في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية. فكلفة هذه الالتزامات قد تكون أكبر من الفوائد المتوقع حصدها وتؤدي إلى تغيير مجرى التجارة وتحويله عن مجراه الإقليمي الصحيح. وهذا الأمر بالنسبة للإسكوا يدعو إلى قلق عميق، فالدول النامية والتي كانت بمجملها حذرة من ناحية الفوائد المتوقع حصدها من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تقوم الآن بعقد اتفاقات ثنائية غير واضحة الأثار على الاقتصاد المحلي وتعرض ليس فقط مصير النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف للخطر بل مصير التكامل الإقليمي والأقاليمي أيضاً.

الإطار 6- مؤتمر القمة الأول للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
تعزيز التعاون جنوب-جنوب

بدعوة من رئيس جمهورية البرازيل السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ومشاركة العديد من رؤساء الدول والوزراء ورؤساء الوفود[1] بالإضافة إلى رجال الأعمال من الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، تم في العاصمة البرازيلية برازيليا عقد مؤتمر قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وذلك للمرة الأولى، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 11 أيار/مايو 2005، بهدف تعزيز التعاون بين الإقليمين وزيادة التعاون جنوب-جنوب في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية. وفي ختام المؤتمر صدرت العديد من المقررات عرفت باسم "إعلان برازيليا".

وفي ما يلي أبرز بنود هذا الإعلان لا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي:

- الاتفاق على تنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية و التجارية لمناقشة القضايا المشتركة؛

- الالتزام بتقوية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة من أجل العمل على وضع جدول أعمال دولي واسع النطاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

- الالتزام بحماية الملكية الفكرية دون أن يؤدي ذلك إلى حرمان الدول النامية من الوصول إلى الاكتشافات العلمية والتقنية الأساسية؛

الإطار 6 (تابع)

- التأكيد على أهمية التجارة الدولية كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة، مع الإقرار بأن مكاسب التوسع التجاري جاءت متفاوتة مما أدى إلى توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية؛

- التركيز على أهمية إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشفافية والعدل لتعميم فوائد العولمة على الدول النامية لا سيما في القطاعات التي تتمتع فيها بالميزة التنافسية والعمل على تنفيذ جدول أعمال الدوحة، والحاجة إلى التخفيف من التشوهات الراهنة في النظام التجاري خاصة في مجال الزراعة والتي تمنع الدول النامية من الاستفادة من مزاياها النسبية؛

- ضرورة تعزيز الإصلاحات في هيكل النظام المالي الدولي ليتضمن أدوات أكثر فعالية لتجنب الأزمات المالية وإدارتها، وإيجاد آليات جديدة لضمان التدفقات المالية؛

- أهمية ضمان موارد مالية في مجالات البنية الأساسية والقضاء على الفقر والجوع وضرورة التعامل مع الإنفاق العام في المجال الاجتماعي ومشاريع البنية التحتية من قبل المؤسسات المالية متعددة الأطراف على أنها استثمارات لا ديون عامة؛

- التأكيد على أهمية التعاون جنوب-جنوب وترسيخ التكامل بين اقتصادياتهم لزيادة التدفقات التجارية والتعاون السياحي والاستثماري داخل وبين الإقليمين؛

- التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال(ب) في هذا التعاون جنبا إلى جنب مع دور الحكومات؛

- إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل والفوري لتحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول العام 2015، وحشد الدعم السياسي من أجل إيجاد مصادر جديدة مبتكرة لتمويل التنمية وهو ما اتفق عليه في مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ؛

- تأييد إلغاء الديون أو خفضها للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من أجل توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية؛

- توسيع نطاق المشاركة على أعلى المستويات في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستنعقد في تونس خلال الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 تأكيداً على أهمية دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛

- ومتابعة لما تم الاتفاق عليه تقرر عقد القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة المغربية عام 2008 وعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية هذه الدول في الأرجنتين عام 2007.

المصادر: المؤتمر الأول لدول أمريكا اللاتينية والدول العربية 2005، إعلان برازيليا.

صحيفة الشرق الأوسط، 11 أيار/مايو 2005.

(أ) بلغ عدد الدول المشاركة 33 دولة من الجانبين.

(ب) تم على هامش المؤتمر إبرام اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجـي وتكتـل الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية (ميركوسور).

ثالثاً- التكامل الإقليمي

بالرغم من أن التكامل الاقتصادي العربي قد حقق بعض التقدم خلال عام 2004 وخاصة في قطاعات الاستثمار والسياحة البينيين وتحويلات العاملين إلا أن هذا التقدم لا زال دون طموحات الدول الأعضاء وخاصة في مجال التجارة البينية. ويستعرض الجدول 8 أهم مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي والتي تشمل التجارة والاستثمار البينيين والسياحة البينية إضافة إلى المساعدات الرسمية البينية وتحويلات العاملين. وتتفاوت نسبة التقدم في هذه المجالات، حيث هناك تقدم في قطاعات مثل السياحة إذ إن نسبة كبيرة من السائحين في الدول العربية هم من دول عربية أخرى. كذلك الأمر بالنسبة للاستثمار البيني حيث إن أكثر من 48.2 في المائة من نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو من دول عربية أخرى. وفيما يتعلق بالتجارة وبالرغم من انخفاض نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية إلى ما دون 10 في المائة إلا أنه وفي بعض الدول العربية مثل الأردن والجمهورية العربية السورية، تحتل التجارة البينية أهمية كبرى في التجارة الخارجية. أما تحويلات العاملين فلا زالت، وبالرغم من الانخفاض الذي شهدته، من أهم مصادر العملات الأجنبية في بعض الدول العربية المصدرة للعمالة مثل الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية والأردن والجمهورية العربية السورية.

الجدول 8- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، 2001-2004

المؤشر	2001	2002	2003	2004
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	7.5	8.1	7.8	8,8
نسبة الاستثمارات البينية إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	34.3	36.0	39.6	48.2
السياحة البينية كنسبة من إجمالي السياحة	40.4	44.6	45.4	..
مساعدات التنمية للدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.37	1.67	1.44	..
تحويلات العاملين البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4,4	4.9	5.7	6.1

المصادر: "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2005.

ESCWA, based on IMF *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2001; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, June 2002, June 2003, June 2004 and June 2005.

World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*, 2004 Edition.

. www.worldbank.org*World Development Indicators* database,

ألف- التجارة العربية البينية

يظهر الجدول 9 ارتفاع قيمة التجارة الخارجية والبينية في العالم العربي في السنوات الأربع الأخيرة. فقد بلغ حجم التجارة الخارجية للدول العربية عام 2004 حوالي 647.5 مليار دولار أمريكي مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 22.7 في المائة عما كان عليه في عام 2003. والملاحظ أن قيمة التجارة الخارجية للدول العربية هي في ازدياد منذ العام 1998 مسجلة أعلى نسبة في العامين الأخيرين.

ويمكن إعادة هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عام 2003 والتي تذهب بمعظمها إلى خارج الدول العربية مما يرفع من القيمة المطلقة للتجارة الخارجية. كما شهد العام 2004 إنجاز العديد من الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وبقية دول العالم حيث وقع لبنان اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي كما وقعت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن اتفاقيات ثنائية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما وقعت كل من البحرين وعمان والمغرب اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما بدأت الإمارات العربية المتحدة مفاوضات بهدف التوقيع على اتفاقية مماثلة. هذا إضافة إلى توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، وجمهورية مصر العربية والسوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي (ميركوسور)، وبين دول مجلس التعاون الخليجي والهند.

أما قيمة التجارة العربية البينية فقد بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً منذ العام 1998 وهو العام الذي تلا دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير عام 1997. وقد بلغت قيمة التجارة البينية 57.4 مليار دولار أمريكي عام 2004 مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 39.7 في المائة عما كانت عليه في العام الماضي. وتعود هذه الزيادة إلى عوامل عدّة أهمها توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية ومنها اتفاقية أغادير في شباط/فبراير من العام 2004، وزيادة الصادرات الزراعية والغذائية، خاصة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، التي تشكل أسواقها منفذاً للمنتجات الزراعية العربية التي قد لا تتمتع بنفس القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. كما أن تطبيق إعفاء السلع العربية من كافة الرسوم الجمركية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 100 في المائة والذي بدأ مؤخراً بعد أن كان مقرراً في العام 2007. هذا التطبيق للإعفاء

يُتوقع أن يؤثر إيجابياً على قيمة ونسبة التجـارة العربيـة البينية في المستقبل.

الجدول 9- التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي(*)
للفترة 1997-2004
(بملايين الدولارات، وبالنسبة المئوية)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع التجارة الخارجية	312768	270715	305375	400919	406120	417950	527350	647521
التجارة البينية(**)	28424	26038	26937	32274	30544	33925	41131	57451
نسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة الخارجية	9.1	9.6	8,8	8.1	7.5	8.1	7.8	8,8
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية بدون النفط	14.0	13.3	13.3	14.0	11.5	11.8	13.0	14.0

المـصادر: ESCWA, based on IMF *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2001; and IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, June 2002, June 2003, June 2004 and June 2005.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2004 و2005.

ملاحظة: (*) باستثناء جزر القمر، وجيبوتي، والعراق، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.
(**) تشمل إعادة التصدير.

الشكل 7- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية مع وبدون النفط، 1997-2004

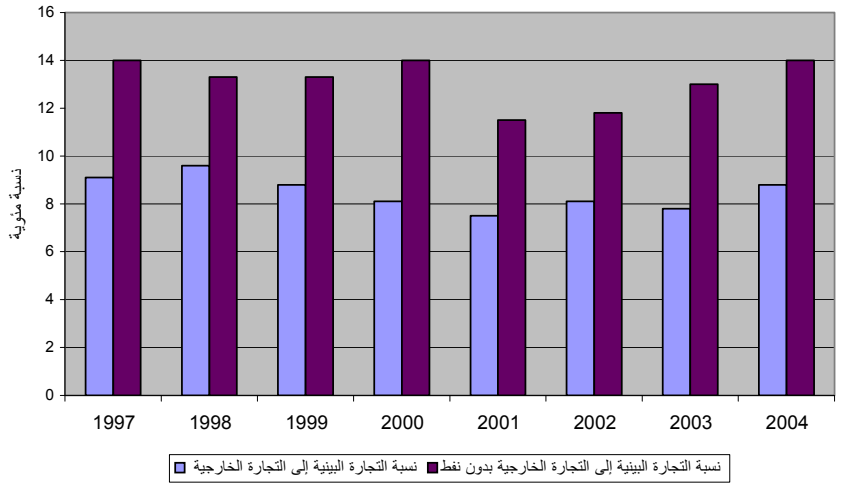

المصدر: استناداً إلى الجدول 9.

وعلى الرغم من الزيادة في قيمة التجـارة البينيـة إلا أن نسبتها إلى التجـارة الخارجيـة لـم تتجـاوز 8,8 في المائة عام 2004 مسجلة بذلك ارتفاعاً عن نسبتها فـي عام 2003 التي كانت وصـلت إلـى 7.8 فـي المائـة.

ويمكن إعادة النسبة المتواضعة للتجارة البينية إلى الأسباب التالية:

(أ) ارتفاع قيمة التجارة الخارجية للدول العربيـة بسبب زيادة صادرات النفط التي تـذهب بمعظمهـا إلـى

الخارج ولا تشكل سوى نسبة بسيطة من الصادرات البينية؛

(ب) تشابه البنية الإنتاجية للدول العربية واعتمادها بشكل رئيسي على النفط والمشتقات النفطية، مما يخفف من حاجة هذه الدول إلى التصدير والاستيراد في ما بينها، ويدفعها إلى الاستيراد من الخارج؛

(ج) العوائق التي لا تزال تقف في وجه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قيود غير جمركية.

أما الارتفاع في نسبة التجارة البينية بين عامي 2003 و2004 على الرغم من زيادة العائدات النفطية فيمكن إعادته إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية في الدول غير النفطية بشكل ملحوظ مثل جمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن ولا سيما الزراعية منها كما سيوضح الجدول 11. وإذا استثنينا النفط من التجارة الخارجية، فقد ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية بشكل ملحوظ في كل الأعوام المذكورة، حيث وصلت إلى 13.3 في المائة عام 1998 وصولاً إلى 14 في المائة عام 2004، أي بمعدل وسطي قدره 13.3 في المائة للسنوات المذكورة مقابل معدل 8.4 في المائة إذا تم احتساب النفط (الشكل 7). ورغم ذلك لا يزال هناك العديد من الخطوات التي يمكن القيام بها لزيادة الصادرات غير النفطية مثل فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات عن طريق توقيع المزيد من الاتفاقيات وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وفي هذا الإطار تم عام 2004 إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية والعالم حيث وقع لبنان على اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، وانضمت المملكة العربية السعودية مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية وحصلت الجماهيرية العربية الليبية على صفة مراقب فيما لا تزال كل من اليمن ولبنان والسودان والجزائر في مرحلة التفاوض للانضمام.

مع ذلك، ينبغي تكثيف الجهود والمساعي المبذولة من قبل البلدان العربية من أجل تذليل جميع العقبات التي تواجه تحرير التجارة العربية البينية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل الاقتصادي وتخفيف اعتماد الاقتصاديات العربية على الخارج وبالتالي جعلها أقل عرضة للتأثر بالضغوط الخارجية إلى عن طريق توقيع المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول العربية وتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى وإلى عن طريق التنويع في هيكل الصادرات العربية البينية وغير البينية وتخفيف اعتمادها على النفط والمنتجات النفطية.

ويظهر الجدول 10 والشكل 8 قيمة التجارة البينية ونسبتها إلى التجارة الخارجية في أهم التكتلات الإقليمية في العالم لعامي 2002 و2004.

الجدول 10- تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2002 و2004 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

التكتل الإقليمي	قيمة التجارة البينية		نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	
	2002	2004	2002	2004
الآسيان	166.1	238.8	22.0	22.2
الاتحاد الأوروبي(**)	2650	4811.3	59	65.7
النافتا	622	1424.8	19	43.5
الدول العربية(*)	33.9	57.4	8.1	8,8

المصدر: IMF, *Direction of trade statistics quarterly*, June 2005 and June 2003.

(*) باستثناء العراق.

(**) ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 في 1 أيار/مايو 2004.

لقد ارتفعت قيمة هذه التجارة بين دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) من 166.1 مليار دولار عام 2002 إلى 238.8 مليار دولار عام 2004، بينما ارتفعت هذه القيمة بين دول النافتا من 622 مليار دولار عام 2002 إلى 424.8 1 مليار دولار عام 2004، بينما ارتفعت هذه القيمة من 30.54 مليار دولار عام 2002 إلى 51.9 مليار دولار عام 2004 في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا). أما الارتفاع الأكبر فقد شهده الاتحاد الأوروبي الذي اتسع عام 2004 ليضم 25 دولة ممّا انعكس إيجابياً على حجم التجارة البينية التي ارتفعت من 650 2 مليار دولار عام 2002 إلى 811.3 4 مليار دولار عام 2004. ومن حيث النسبة المئوية سجلت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً في الآسيان من 22 إلى 22.2 في المائة بين العامين المذكورين، وارتفاعاً ملحوظاً في النافتا قياساً بعدد الدول التي يضمها هذا التكتل (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك) من 19 في المائة عام 2002 إلى 43.5 في المائة عام 2004. بينما سجلت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في الاتحاد الأوروبي من 59 إلى 65.7 في المائة. وتؤكد هذه النسبة النجاح الكبير للتجربة الأوروبية في مجال التكامل الإقليمي إذ تعتبر أنجح تجربة في العالم في هذا المجال. وقد نجحت السوق الأوروبية بعد التوسيع في استيعاب صادرات الدول المنضمة حديثاً، وهي بمعظمها من دول أوروبا الشرقية،

حيث لا تتمتع هذه الصادرات بالقدرة المطلوبة للمنافسة في الأسواق العالمية.

ومن اللافت ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الدول العربية من 8.1 في المائة عام 2002 إلى 8,8 في المائة عام 2004 إضافة إلى الارتفاع في قيمة هذه التجارة من 33.9 مليار دولار عام 2002 إلى 57.4 مليار دولار عام 2004 أي بنسبة 69.3 في المائة وهو ارتفاع ملحوظ في القيمة المطلقة للتجارة البينية عائد وبشكل رئيسي إلى الزيادة في قيمة الصادرات غير النفطية (خاصة الزراعية) من الدول غير النفطية إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي القادرة على استيعاب هذه الصادرات في ظل ارتفاع القدرة الشرائية في دول مجلس التعاون الخليجي وعدم قدرة هذه الصادرات على المنافسة في الأسواق العالمية حيث لا تتمتع بأفضلية، إضافة إلى زيادة الواردات النفطية من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى الدول غير النفطية. كما أن اتساع عدد الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل 19 دولة وإزالة الرسوم الجمركية على السلع العربية بنسبة 100 في المائة من المتوقع أن يكون له أثر إيجابياً على قيمة ونسبة التجارة العربية البينية في المستقبل. ويظهر الجدول 11 تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للدول العربية لأعوام 1997 إلى 2004.

الشكل 8- نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية، 2002 و2004

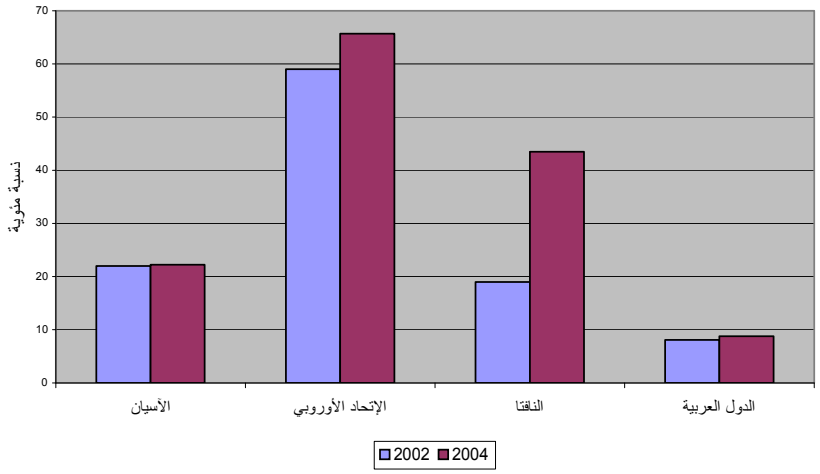

المصدر: استناداً على الجدول 10.

وكما هو مبين فإن نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية هي إلى ارتفاع خلال الفترة 1997-2004 في العديد من الدول العربية لا سيما تلك التي تعتمد بشكل رئيسي على الصادرات الزراعية مثل جمهورية مصر العربية (ارتفعت هذه النسبة من 6.8 في المائة عام 1997 إلى 9 في المائة عام 2003 و10.1 في المائة عام 2004) والأردن (ارتفعت هذه النسبة من 26.8 في المائة عام 1998 إلى 28.8 في المائة عام 2000 و33.7 في المائة عام 2004) ولبنان (من 9.7 في المائة عام 1998 إلى 19 في المائة عام 2004) بينما تتفاوت هذه النسبة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كونها تعتمد وبشكل رئيسي على صادرات النفط الذي يذهب خارج المنطقة لا سيما مع بدء ارتفاع أسعار النفط عام 2003، حيث انخفضت هذه النسبة في الكويت من 7.5 في المائة عام 2003 إلى نسبة 6.5 في المائة عام 2004 وتأتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن في مقدمة الدول العربية في حجم التجارة البينية والتي بلغت في عام 2004، حوالي 26 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل حوالي 46 في المائة من إجمالي التجارة العربية البينية في هذا العام. أما في اليمن فقد

سجلت هذه النسبة أكبر ارتفاع بين الدول العربية من 18.5 في المائة عام 2003 إلى 23 في المائة عام 2004.

وبالنسبة لدول المغرب العربي فقد انخفضت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية من 6.5 عام 2003 إلى 5.6 في المائة عام 2004 في الجماهيرية العربية الليبية، ومن 8.1 إلى 6.9 في المائة في المغرب. كما شهدت هذه النسبة انخفاضاً بسيطاً في تونس من 8.7 إلى 7.6 في المائة للعامين المذكورين. والجدير بالذكر أن العام 2004 شهد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

الجدول 11- بلدان مختارة من العالم العربي: نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للفترة 1997-2004

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
17.5	16.4	15.6	14.5	15.3	14.5	15.2	23.5	البحرين
2.8	2.9	1.7	1.5	1.7	2.1	2,2	2.6	الجزائر
10.1	9.0	7.6	7.0	6,6	7.5	7.3	6.8	جمهورية مصر العربية
33.7	26.2	26.5	11.6	28.8	27.7	26.8	31.4	الأردن
6.5	7.5	7.0	غ.م.	1.3	6.5	7.6	6.0	الكويت
19	16.8	16.6	14.6	12.3	9,9	9.7	10.3	لبنان
5.6	6.5	6,6	6.5	6.1	7.1	8.1	7.5	الجماهيرية العربية الليبية
4.7	4.0	4.5	2.9	3,3	3.0	4.0	7.0	موريتانيا
6.9	8.1	8.0	5.0	4.8	4.2	5.0	8.7	المغرب
17.8	14.1	18.4	17.3	20.4	22.4	25.1	19.6	عمان
7.0	4.5	7.1	7	8.6	8,8	10	7.5	قطر
7.6	6.5	6.9	7.6	7.6	9.5	9.8	9.2	المملكة العربية السعودية
18.0	22.8	14.3	14.1	16.3	18.4	17.1	35.4	السودان
17.5	14.4	10.8	11.3	12.3	14.3	16.4	8.2	الجمهورية العربية السورية
7.6	8.7	7.0	7.1	7.8	5.4	5.7	6.1	تونس
6.5	7.0	6.8	7.0	7.9	7.9	8.3	6,6	الإمارات العربية المتحدة
23.0	18.5	16.2	13.5	15.8	14.4	19.6	12.2	جمهورية اليمن

المصدر: *IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2001; *IMF, Direction of Trade Statistics Quarterly*, June 2002; June 2003; June 2004; and June 2005.

ويعرض الجدول 12 مؤشراً هاماً للتكامل الإقليمي بين الدول العربية هو نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي. والملاحظ أن هذا المؤشر هو إلى ارتفاع في عدد من الدول العربية للسنوات الأربع الأخيرة مثل جمهورية مصر العربية ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية اليمنية والمغرب والجزائر. وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ انخفاض هذه النسبة مقارنة بالدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نظراً لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، باستثناء البحرين (وصلت هذه النسبة في البحرين إلى 30.3 في المائة عام 2004).

الجدول 12- نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة 1997-2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
30.3	26.2	22.6	22.8	22.4	22.3	24.7	38.5	البحرين
1.7	1.6	1	0.9	1	0.9	0.9	1.2	الجزائر
5	3.2	2,2	2.1	1.8	1.6	1.7	1.5	جمهورية مصر العربية
36.4	27.1	22.2	7.5	19.6	16.7	17	23.4	الأردن
4.9	4.7	4.8	غ.م.	0.8	4	5.1	4.5	الكويت
10	8.2	7	6.5	5.2	4.1	4.6	5.6	لبنان
5.4	5.3	5.1	3.4	3	2.8	3	3	الجماهيرية العربية الليبية
6.9	5.6	6	3.5	3.8	3	4.5	7.1	موريتانيا
4.2	4.8	4.7	3	3	2.3	1.8	3.7	المغرب
15	11	13.9	15.5	16.3	16.8	19.7	15.5	عمان
6.4	3.7	5.9	6.7	7.1	6	8	5,5	قطر
5.2	4.2	4.1	4.5	4.5	4,4	5	5	المملكة العربية السعودية

السودان	7.3	4	4	4	3.7	3.1	21.1	6.8
الجمهورية العربية السورية	5.6	7	6.2	6.7	6.7	6,6	10	12.6
تونس	4.7	4	4.7	5.8	6	5	6.1	6.2
الإمارات العربية المتحدة	7	8.7	9	9	8.4	7,7	7.1	8.7
الجمهورية اليمنية	7,7	11.5	8,8	10.6	9.2	11	16.6	18.7
إجمالي الدول العربية	5	4.7	4.6	4.7	4.6	5	5,5	6,6

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005 ، نسخة أولية.

IMF, *Direction of Trade Statistics Yeabook*1999; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, June 2002; June 2003; June 2004; and June 2005.

الجدول 13- الشركاء الرئيسيون في التجارة العربية البينية للسنوات 2002 و2003 و2004(*)

البلـد	شركاء التجارة الأساسيون 2002	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2003	نسبة مئوية	شركاء التجارة الأساسيون 2004	نسبة مئوية
	العراق	53.8	العراق	55.4	المملكة العربية السعودية	44.6
	المملكة العربية السعودية	12.6	المملكة العربية السعودية	12.9	العراق	19.4
الأردن	الإمارات العربية المتحدة	7.0	الإمارات العربية المتحدة	7.62	الجمهورية العربية السورية	8,8
	عمان	36.9	عمان	25.2	عمان	27.5
	المملكة العربية السعودية	24.7	المملكة العربية السعودية	27.0	المملكة العربية السعودية	21.6
الإمارات العربية المتحدة	قطر	11.0	الجمهورية العربية السورية	9.1	الجمهورية العربية السورية	8.2
	المملكة العربية السعودية	69.1	المملكة العربية السعودية	67.5	المملكة العربية السعودية	64.3
	الإمارات العربية المتحدة	13.1	الإمارات العربية المتحدة	13.2	الإمارات العربية المتحدة	12.7
البحرين	الكويت	4.1	الكويت	3.4	عمان	5.6
	ليبيا	49.4	ليبيا	51.6	ليبيا	62
	الجزائر	14.4	الجزائر	13.3	الجزائر	9.2
تونس	المغرب	8.5	المغرب	8.1	المملكة العربية السعودية	9
	المغرب	27.8	مصر	22.1	مصر	22.6
	تونس	24.5	تونس	18.7	تونس	20.7
الجزائر	الجمهورية العربية السورية	12.2	المغرب	16.6	المغرب	16.5
	الإمارات العربية المتحدة	27.3	البحرين	24.7	البحرين	22.3
	البحرين	22.9	الإمارات العربية المتحدة	18.5	الإمارات العربية المتحدة	14.6
المملكة العربية السعودية	مصر	10.1	مصر	11.0	الأردن	12.9
	المملكة العربية السعودية	46.7	المملكة العربية السعودية	61.3	المملكة العربية السعودية	42.1
	مصر	19.0	الإمارات العربية المتحدة	11.4	الإمارات العربية المتحدة	23.7
السودان	اليمن	9.5	مصر	10.5	مصر	21.6
	المملكة العربية السعودية	25.4	الإمارات العربية المتحدة	24.7	الإمارات العربية المتحدة	23.4
الجمهوريـ ـة العربيـ ـة	لبنان	24.5	لبنان	19.9	لبنان	19.2
السورية	الأردن	9.1	المملكة العربية السعودية	18.0	المملكة العربية السعودية	16.9
	الإمارات العربية المتحدة	82.6	الإمارات العربية المتحدة	73.7	الإمارات العربية المتحدة	68.5
	المملكة العربية السعودية	6.5	المملكة العربية السعودية	8,8	المملكة العربية السعودية	12.9
عمان	اليمن	2.4	اليمن	4.5	البحرين	5.3
	الإمارات العربية المتحدة	56.6	الإمارات العربية المتحدة	37.9	الإمارات العربية المتحدة	43.9
	المملكة العربية السعودية	22.9	المملكة العربية السعودية	36.9	المملكة العربية السعودية	30.8
قطر	البحرين	5.1	البحرين	5,5	البحرين	7.2
	المملكة العربية السعودية	38.2	المملكة العربية السعودية	36.7	المملكة العربية السعودية	33.7
	الإمارات العربية المتحدة	24.0	الإمارات العربية المتحدة	21.5	الإمارات العربية المتحدة	19.7
الكويت	اليمن	11.4	اليمن	14.9	اليمن	15.7
	الجمهورية العربية السورية	30.6	الجمهورية العربية السورية	30.1	الجمهورية العربية السورية	30.9
	المملكة العربية السعودية	22.4	المملكة العربية السعودية	22.0	المملكة العربية السعودية	21.2
لبنان	الإمارات العربية المتحدة	11.0	الإمارات العربية المتحدة	12.6	الإمارات العربية المتحدة	12.2
	تونس	59.2	تونس	74.5	تونس	62
	المغرب	12.9	المغرب	12.1	المغرب	9.2
الجماهيرية العربية الليبية	مصر	8,8	مصر	8.1	مصر	9
	المملكة العربية السعودية	46.2	المملكة العربية السعودية	41.1	المملكة العربية السعودية	35.2
	الإمارات العربية المتحدة	9.5	الإمارات العربية المتحدة	9.6	الجزائر	8.9
جمهورية مصر العربية	السودان	5.6	الجزائر	10.5	الإمارات العربية المتحدة	8.2
	المملكة العربية السعودية	35.4	المملكة العربية السعودية	36.3	المملكة العربية السعودية	49.3
	العراق	27.2	العراق	28.0	الجزائر	12.6
المغرب	الجزائر	12.3	الجزائر	10.1	تونس	7.2

	الجزائر	42.4	الجزائر	29.6	المغرب	37.6
	المغرب	31.2	المغرب	3.1	الجزائر	26.9
موريتانيا	لبنان	6.8	لبنان	8.0	لبنان	6,6
	المملكة العربية السعودية	34.1	الإمارات العربية المتحدة	27.6	المملكة العربية السعودية	34.6
	الإمارات العربية المتحدة	24.8	المملكة العربية السعودية	23.1	الإمارات العربية المتحدة	28.9
جمهورية اليمن	الكويت	16.2	الكويت	13.0	الكويت	0.16

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2001; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, September 2003; September 2004; and June 2005.

ملاحظة: (*) مرتبة حسب النسبة المئوية.

ويوضح الجدول 13 الشركاء الثلاثة العرب الرئيسيين في تجارة كل دولة عربية للأعوام 2002، و2003 و2004. ومن الواضح أن الشركاء العرب الاثنين أو الثلاثة الرئيسيين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي هم من الدول الأخرى الأعضاء في المجلس. وهو ما يمكن إعادته إلى التقارب الجغرافي إضافة إلى نجاح جهود مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهي من أنجح تجارب التكامل الإقليمي في المنطقة العربية إن لم تكن الأنجح.

ففي عام 2004، جرت ما نسبته 68.5 في المائة من التجارة العربية البينية في عُمان مع جارتها الأقرب دولة الإمارات العربية المتحدة، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 12.9 في المائة والبحرين بـ 5.3 في المائة. وكانت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري العربي الرئيسي لدولة البحرين، فقد قدرت تجارة البحرين مع المملكة العربية السعودية بـ 64.3 في المائة من إجمالي تجارة البحرين مع جميع الدول العربية في عام 2004. وبقيت الإمارات العربية المتحدة في عام 2004 الشريك الرئيسي لدولة قطر بـ 43.9 في المائة. وكانت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الشريكين التجاريين العربيين الرئيسيين لدولة الكويت بنسبة 33.7 في المائة و19.7 في المائة على التوالي.

حتى بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فقد بقي أحد الشريكين الأولين أو كلاهما في التجارة البينية من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت المملكة العربية السعودية هي الشريك الرئيسي للأردن عام 2004 بنسبة 44.6 في المائة من إجمالي التجارة البينية في حين تراجع العراق إلى المركز الثاني بـ 19.4 في المائة عام 2004 مقابل 53.8 في المائة عام 2003، كما كانت المملكة شريكاً رئيسياً لتونس عام 2004 بـ 9 في المائة حيث أخذت مكان المغرب عامي 2002 و2003، والشريك الأول للمغرب للأعوام الثلاثة المذكورة.

ويمكن ملاحظة بعض التغيرات في ترتيب بعض الشركاء الرئيسيين من عام إلى عام. فعلى سبيل المثال نجد أن العراق الذي كان الشريك الأول للأردن عامي 2002 و2003 قد تراجع إلى المركز الثاني عام 2004، كما لم يعد ضمن الشركاء الرئيسيين للمغرب في هذا العام بعد أن كان في المركز الثاني عامي 2002 و2003. ومما لا شك فيه أن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق مؤخراً قد انعكس سلباً على تجارته مع الدول المجاورة. وفي نفس الإطار نجد أن المملكة العربية السعودية باتت في المرتبة الثالثة بين الشركاء الرئيسيين لتونس بعد أن كانت المراكز الثالثة من نصيب دول من المغرب العربي في العامين السابقين.

وكانت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من ضمن الشركاء الثلاثة الرئيسيين لعدد من الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عامي 2003 و2004 كالسودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ولبنان، وهو ما يؤكد على النقاط المذكورة سابقاً من أن معظم الصادرات العربية غير النفطية لا سيما الزراعية منها تذهب إلى أسواق الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث القدرة الشرائية أكبر وحيث تتمتع البضائع العربية بأفضلية قد لا تتمتع بها في السوق العالمية حيث تواجه عوائق أكبر نوعية كانت أو كمية، دون أن ننسى الواردات النفطية لهذه الدول من دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الإطار كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي التجاري الأول لجمهورية مصر العربية عام 2004 حيث قدرت التجارة بينهما بنسبة 35.2 في المائة من المجموع الكلي للتجارة العربية البينية لجمهورية مصر العربية، تليها الجزائر بنسبة 8.9 في المائة وهي حلت محل الإمارات العربية المتحدة عام 2003 ويمكن إعادة ذلك إلى توقيع اتفاقية أغادير في شباط/فبراير عام 2004. وفي لبنان كانت الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية الشريكين التجاريين العربيين الرئيسيين عام 2003 و2004. في حين أنه في

العام نفسه، كانت الإمـارات العربيـة المتحـدة ولبنـان الشريكين التجـاريين العـربيين الرئيـسيين للجمهوريـة العربية السورية. وبالنسبة إلى اليمن، وهي الدولة الأقـل نمواً في منطقة الإسكوا، كانت الإمارات العربية المتحـدة والمملكة العربية السعودية، والكويت أهم ثلاثـة شـركاء تجاريين عرب عامي2003 و2004.

وبالنسبة إلى غالبية دول المغرب العربـي، كانـت إحدى دول المغرب الأخرى تمثل الشريك الرئيسي للتجارة فيها عام 2004، باستثناء المغرب حيث كانـت المملكـة العربية السعودية هي الشريك الرئيسي لعام 2004.

ويظهر الجدول 14 والشكل 9 ترتيـب 17 دولـة عربية، حسب معدّل القيمة المطلقـة والنـسبية للتجـارة البينية العربية، لعامي 2003 و2004 على التوالي.

الجدول 14- ترتيب بلدان الإسكوا وبعض البلدان العربية الأخرى حسب القيمة المطلقة والنسبية للتجارة البينية في عامي 2003 و2004

الترتيب حسب القيمة المطلقة				الترتيب حسب القيمة النسبية			
2003		2004		2003		2004	
المملكة العربية السعودية	1	المملكة العربية السعودية	1	الأردن	1	الأردن	1
الإمارات العربية المتحدة	2	الإمارات العربية المتحدة	2	السودان	2	اليمن	2
الأردن	3	الأردن	3	اليمن	3	لبنان	3
جمهورية مصر العربية	4	جمهورية مصر العربية	4	لبنان	4	السودان	4
البحرين	5	عمان	5	البحرين	5	عمان	5
عمان	6	البحرين	6	الجمهورية العربية السورية	6	البحرين	6
الجمهورية العربية السورية	7	الجمهورية العربية السورية	7	عمان	7	الجمهورية العربية السورية	7
المغرب	8	الكويت	8	جمهورية مصر العربية	8	جمهورية مصر العربية	8
الكويت	9	اليمن	9	تونس	9	تونس	9
اليمن	10	المغرب	10	المغرب	10	المملكة العربية السعودية	10
تونس	11	لبنان	11	الكويت	11	قطر	11
لبنان	12	قطر	12	الإمارات العربية المتحدة	12	المغرب	12
الجماهيرية العربية الليبية	13	تونس	13	الجماهيرية العربية الليبيـة - المملكة العربية السعودية	13	الإمارات العربية المتحدة	13
الجزائر	14	الجماهيرية العربية الليبية	14	قطر	14	الكويت	14
السودان	15	السودان	15	موريتانيا	15	الجماهيرية العربية الليبية	15
قطر	16	الجزائر	16	الجزائر	16	موريتانيا	16
موريتانيا	17	موريتانيا	17		17	الجزائر	17

المـصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 2001; IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, June 2002; June 2003; June.

ومن ناحية القيمة المطلقة حافظت كل من المملكـة العربية السعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة والأردن وجمهورية مصر العربية على المراتب الأربع الأولى فـي العامين 2003 و2004، أما المركز الخامس فقد تبادلته – خلال هذين العامين - عمان والبحـرين فيمـا حافظـت الجمهورية العربية السورية خلالهما على المركز الـسابع. في حين تراجعت المغرب من المركز الثامن إلى المركـز العاشر، واحتلت السودان والجزائر وموريتانيـا المراكـز الثلاثة الأخيرة على التوالي عام 2004، في حين ارتفعت قطر إلى المركز الثاني عشر عام 2004.

ومن ناحية القيمة النـسبية، حـافظ الأردن علـى المركز الأول عامي 2003 و2004، في حـين تقـدمت جمهورية اليمن من المركز الثالث عام 2003 إلى المركز الثاني عام 2004 لتأخذ مكان السودان الذي تراجع إلـى المركز الرابع، فيما تقدم لبنان إلى المركز الثالـث عـام 2004. وحافظت كل من جمهورية مصر العربية وتونس على المركزين الثامن والتاسع في العامين المذكورين.

الإطار 7- أكبر 10 مصارف عربية

يشهد القطاع المصرفي في الدول العربية نمواً سريعاً خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة مع زيادة مهمة في حجم الودائع بعد

عودة جزء من ودائع المستثمرين العرب إليها. ومن جهة أخرى، تعمل المصارف العربية على تحسين أدائها المالي وجذب الرساميل من خلال تقيد خدمات مالية متنوعة وحديثة تتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية.

تضم لائحة أكبر 100 مصرف عربي مصارف من 14 دولة. تتصدر هذه اللائحة المملكة العربية السعودية إذ إن أكبر 5 مصارف سعودية هي بين أكبر 10 مصارف عربية. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول العربية في عدد المصارف المذكورة بـ 20 مصرفاً.

وتجدر الإشارة إلى وضع لبنان المصرفي. فبالرغم من صغر اقتصاد هذا البلد إلا أن أكبر 10 مصارف لبنانية تتصدر لائحة أكبر 100 مصرف عربي. وتمثل حقوق المساهمين في هذه المصارف 5.33 في المائة من إجمالي الـ 100 مصرف بينما عدد سكان لبنان يمثلون 1.49 في المائة فقط من سكان الدول العربية، والناتج المحلي الإجمالي في لبنان يمثل 3.58 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي العربي، والتجارة اللبنانية 3.40 في المائة من إجمالي التجارة العربية.

الإطار 7 (تابع)

ترتيب المصارف العربية حسب حقوق المساهمين، 2003 و2004

الرتبة حسب حقوق المساهمين		المصرف	البلد	حقوق المساهمين	
2004	2003			القيمة (بآلاف الدولارات)	النمو (نسبة مئوية)
1	1	البنك الأهلي التجاري	السعودية	3 672 896	33.3
2	4	مجموعة البنك العربي	الأردن	3 094 513	10.9
3	2	مجموعة سامبا المالية	السعودية	2 527 492	6.8
4	3	بنك الرياض	السعودية	2 412 246	5.9
5	5	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	السعودية	2 276 076	17.8
6	7	المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	1 852 000	16.8
7	6	بنك الكويت الوطني	الكويت	1 824 852	10.0
8	10	بنك الإمارات الدولي	الإمارات	1 541 569	20.5
9	8	بنك الخليج الدولي	البحرين	1 534 700	10.5
10	9	البنك السعودي الفرنسي	السعودية	1 470 961	9.2
الرسملة السوقية كما في 2005/06/30 (بملايين الدولارات)				136 326	
الرسملة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)				22.4	

المصدر: الاقتصاد والأعمال، "أول 100 مصرف عربي"، أيلول/سبتمبر 2005، عدد خاص.

ومن الطبيعي أن نجد الدول النفطية في مراكز متأخرة نسبيا نظراً لطغيان صادرات النفط على التجارة الخارجية مما يخفض نسبة التجارة البينية إلى هذه التجارة حيث نجد في هذا المجال أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين تصدرتا قائمة القيمة المطلقة قد احتلتا المركزين 10 و13 على التوالي من حيث القيمة النسبية لعام 2004.

الشكل 9- ترتيب الدول العشر الأوائل في نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي 2004

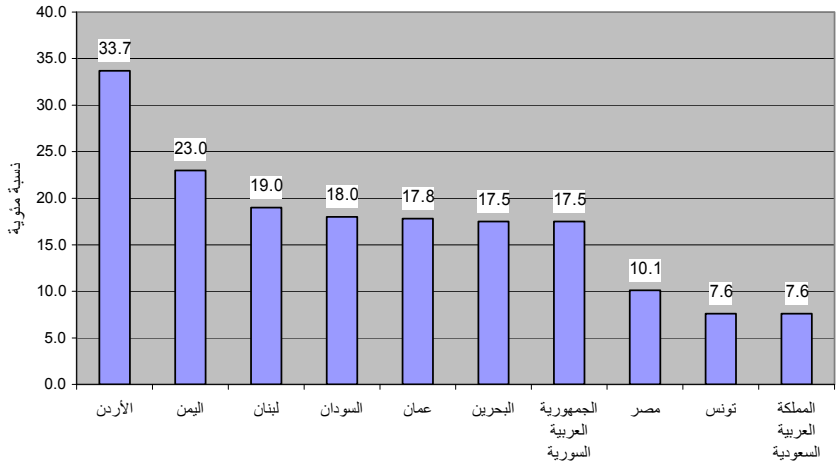

المصدر: استناداً إلى الجدولين 11 و13.

وخلاصة القول فقد ازدادت التجارة العربية البينية، بشكل ملحوظ من عام 2003 إلى عام 2004، كما أن نسبتها إلى التجارة الخارجية زادت من 7.8 في المائة عام 2003 إلى 8,8 في المائة عام 2004 على الرغم من زيادة العائدات النفطية، وذلك بسبب زيادة نسبة التجارة البينية في الدول غير النفطية بشكل ملحوظ مما يرفع من نسبة هذه التجارة في الدول العربية مجتمعة. إلا أنه يجب ملاحظة أن ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية سيظل مرهوناً بارتفاع نسبة هذه التجارة في الدول العربية الكبرى اقتصادياً كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تشكل تجارتها الخارجية حوالي 54.2 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

باء- التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثامن مع مطلع عام 2005. وقد تم خلال هذا العام إعفاء السلع ذات المنشأ العربي من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، أي أن التحرير الكامل والذي كان مرتقباً نهاية عام 2007 قد تم هذا العام. كما ومن المتوقع قيام اتحاد جمركي عربي عام 2008 وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة عام 2020.

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة في نهاية عام 2004 ثماني عشرة دولة عربية، هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية، والمغرب، وجمهورية اليمن وموريتانيا والصومال، فيما دخلت الاتفاقية مع السودان حيز التنفيذ مطلع العام 2005. ولم تنضم حتى الآن ثلاث من الدول العربية اثنتان منها مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نمواً وهما: جيبوتي، وجزر القمر. وقد أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقديم تسهيلات لهذه الدول لانضمامها إلى المنطقة، ومعاملة الدول الأقل نمواً وفلسطين معاملة تفضيلية.

ويتوقع أن تلعب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دوراً في تفعيل التجارة العربية البينية لا سيما غير النفطية منها بهدف تخفيف اعتماد اقتصاديات الدول العربية على صادرات النفط والمنتجات النفطية، وبالتالي جعلها أكثر تماسكاً في مواجهة التأثيرات الخارجية، وتوفير كافة التسهيلات الضرورية لتحفيز هذه التجارة من تمويل وبنى تحتية (طرق-موانئ...) والحد من سيطرة القطاع العام في مجالي الاستيراد والتصدير، إضافة إلى توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أن العديد من العقبات لا تزال تمنع تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أهمها كثرة القيود الكمية غير الجمركية في مجال الاستيراد وصعوبة تحديدها، ورغبة الدول الأعضاء في حماية الصناعات الصغيرة من المنافسة الخارجية، وعدم استكمال تحديد قواعد المنشأ للسلع العربية حتى الآن، واستمرار العمل ببعض الاستثناءات في بعض الدول العربية، والقيود على حرية انتقال رؤوس الأموال، إضافة إلى ارتفاع كلفة النقل بين الدول الأعضاء رغم القرب الجغرافي.

جيم- الاستثمار العربي البيني

شهدت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً كبيراً في عام 2004 حيث حققت نسبة نمو بلغت أكثر من 53 في المائة[24]. فارتفع حجم هذه الاستثمارات من 3.8 مليارات دولار في عام 2003 إلى 5.9 مليارات دولار في عام 2004[25] وبناءً عليه فإن رصيد الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2004 وصل إلى 35.9 مليار دولار أي إلى معدل سنوي وسطي قدره 1.8 مليار دولار[26].

أما من حيث التوزيع القطاعي فيلاحظ أن معظم هذا الاستثمار موجه نحو قطاع الخدمات الذي نال 75 في المائة من النسبة خلال عام 2004 أما القطاع الصناعي فكان ترتيبه الثاني بـ 23 في المائة[27]. أما أهم الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية فهي الإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 33.5 في المائة من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2004. أما المرتبة الثانية فاحتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 28.1 في المائة والمرتبة الثالثة كانت للكويت بنسبة 14.2 في المائة[28].

ويرجع هذا النمو المرتفع للاستثمارات العربية البينية، إلى جهود هذه الدول في سبيل دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة والاستثمار العربي البيني بصورة خاصة، حيث تم خلال عام 2004 اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تسهيل تدفق هذا الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية. ويلاحظ أنه خلال عام 2004 تم اعتماد 41 إجراء من قبل 10 دول عربية تهدف إلى تسهيل تدفق الاستثمارات الخاصة. كذلك تم إبرام 78 اتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول عربية ودول أخرى بما فيها دول عربية أخرى[29]. كذلك نظمت 12 دولة عربية حوالي 212 نشاطاً ترويجياً تهدف إلى دعم تدفق الاستثمار الخاص، كما شاركت 12 دولة عربية في 93 نشاطاً ترويجياً. وقام وفود من 10 دول عربية بزيارات لدول أخرى بما في ذلك دول عربية تهدف إلى مناقشة سبل تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها الاستثمارات العربية البينية[30].

ويظهر الجدولان 15 و16 نصيب الأقطار المصدرة والمضيفة للاستثمارات العربية البينية كنسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات البينية المصدرة والوافدة من وإلى كل دولة.

1- الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية

من بين الدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية في عام 2004، تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة باستثمارات بلغت قيمتها 1 977.9 مليون دولار، أي ما نسبته 33.5 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، توزعت على اثنتي عشرة دولة عربية، كان للمملكة العربية السعودية الحصة الكبرى فيها (36.4 في المائة)، تليها كل من جمهورية مصر العربية (36.2 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة من الإمارات)، ولبنان (11.8 في المائة). وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية باستثمارات بلغت حوالي 1 654.5 مليون دولار توزعت على إحدى عشرة دول عربية، كان للإمارات العربية المتحدة حصة الأسد فيها (حوالي 30.2 في المائة). وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت قيمتها 838.2 مليون دولار، أي ما نسبته 14.2 في المائة من الاستثمارات العربية البينية، توزعت على تسعة أقطار عربية، أخذ لبنان منها الحصة الكبرى (28.2 في المائة) تليه كل من الجزائر (25 في المائة) والمغرب (12.6 في المائة).

(24) Inter Arab Investment Guarantee Corporation, Investment Climate in the Arab Countries 2004, Executive Summary, p. 6.

(25) Ibid.

(26) Ibid.

(27) Ibid.

(28) Ibid, p. 7.

(29) Ibid, p. 16.

(30) Ibid, p. 17.

وبلغت قيمة الاستثمارات العربية البينية المصدرة من قبل هذه الدول الثلاث حوالي 4.5 مليارات دولار، أي حوالي 75.7 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في ذلك العام.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية البينية المصدرة من قبل البحرين، إذ انخفضت الاستثمارات بنسبة حوالي 50 في المائة من 41.3 مليون دولار إلى 21.2 مليون دولار، كما انخفضت هذه الاستثمارات من لبنان من 130.8 مليون دولار إلى 28.3 مليون دولار لنفس الفترة، أي بنسبة 78.4 في المائة، وتونس بثلاثة أضعاف. في حين شهدت الاستثمارات العربية البينية المصدرة من قبل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وعمان والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والمغرب ارتفاعاً بلغت نسبته 25.7 في المائة، و132 في المائة، و683 في المائة، و21.9 في المائة، و28.7 في المائة، و42.1 في المائة، و1747.6 في المائة و76.5 في المائة و29.4 في المائة على التوالي.

واللافت هو ارتفاع نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام الأربعة الأخيرة، من 36 في المائة عام 2002 إلى 38 في المائة عام 2003. أما عام 2004 فقد وصلت هذه النسبة إلى 48.2 في المائة (الجدول 15) أي أن حوالي نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية هي استثمارات عربية، وهو أمر إيجابي يدل على نجاح جهود الدول العربية في كسب ثقة المستثمرين العرب خاصة وأن قيمة رؤوس الأموال العربية خارج المنطقة العربية تقدر بحوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي وإعادة ولو جزء بسيط من هذه القيمة إلى داخل المنطقة كفيل بإحداث تغيرات إيجابية على الاقتصاديات العربية لجهة زيادة الاستثمارات العربية البينية أو توفير المزيد من التمويل للتنمية. ففي الأردن ارتفعت هذه النسبة من 2.9 في المائة عام 2003 إلى 6,6 في المائة عام 2004. وفي جمهورية مصر العربية ارتفعت من 15.5 في المائة عام 2002 إلى 46.6 في المائة عام 2003 و88.5 في المائة عام 2004. أما الارتفاع الأكبر فكان في المغرب حيث ارتفعت هذه النسبة من 2.6 في المائة عام 2002 إلى 29 في المائة عام 2004 و43.8 في المائة عام 2004، خاصة وأن المغرب بات في السنوات الأخيرة الوجهة الرئيسية لرؤوس الأموال العربية في المجال السياحي.

2- الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية

من بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية في عام 2004 (الجدول 15)، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بعد أن كانت في المرتبة الثانية في عام 2003 وباستثمارات بلغت قيمتها 1 297.3 مليون دولار، أي ما يعادل 21.9 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، جاءت بمعظمها من الإمارات العربية المتحدة (55.4 في المائة) والأردن (24 في المائة) وتلاها كل من جمهورية مصر العربية ولبنان حيث حصلت جمهورية مصر العربية على استثمارات بلغت 109 1 مليون دولار، أي حوالي 18.8 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لعام 2004، جاءت بمعظمها من الإمارات العربية المتحدة (64.6 في المائة) والمملكة العربية السعودية (23 في المائة)، وحصل لبنان على استثمارات بلغت 050.7 1 مليون دولار (17.8 في المائة) بعد أن كان في المرتبة الأولى عام 2003، باستثمارات أتت بمعظمها من المملكة العربية السعودية (38.3 في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (22.3 في المائة). وبلغت قيمة الاستثمارات العربية في هذه الدول الثلاث مجتمعة حوالي 3.5 مليارات دولار، أي ما نسبته 58.6 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في عام 2004. وهنا تجدر الإشارة إلى الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي المقارنة بعام 2004، سجلت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً في تسع دول عربية هي الأردن، والبحرين، والجزائر، وتونس، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية ولبنان، وجمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية، فيما تراجعت في 3 دول هي الإمارات العربية المتحدة، والمغرب واليمن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية في كل من الجزائر، ولبنان، والسعودية، وجمهورية مصر العربية في حين سجل حجم الاستثمارات العربية تراجعاً في كل من الإمارات العربية المتحدة والمغرب واليمن، إذ قفزت الاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر من 65.6 مليون دولار عام 2003، إلى 260.5 مليون دولار عام 2004، أي بنمو حوالي ثلاثة أضعاف، بينما ارتفعت الاستثمارات العربية الوافدة إلى جمهورية مصر العربية من 110.2 ملايين دولار إلى 109 1 ملايين دولار، أي بنمو حوالي تسعة أضعاف خلال نفس الفترة.

وبنظرة عامة على الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004، نجد أن النسبة الكبرى من الاستثمارات البينية قد وفدت إليها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، باستثناء دول المغرب العربي حيث كانت إحدى دول المغرب العربي أو جمهورية مصر العربية هي المصدر الأكبر لهذه الدول.

وتركزت الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2004 في قطاع الخدمات (استحوذ على 75.4 في المائة من هذه الاستثمارات)، تلاه قطاع الصناعة (23.2 في المائة)، وقطاع الزراعة (12.9 في المائة)[31]. وعلى الرغم من استمرار العنف في العراق واستمرار التوتر في الأراضي الفلسطينية فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية البينية المصدرة من هاتين الدولتين، من 4.0 ملايين دولار في عام 2003 إلى 35.3 مليون دولار عام 2004 (بنسبة 787.5 في المائة) من العراق، ذهب منها ما نسبته 67.1 في المائة إلى المغرب و19.8 في المائة إلى الأردن. أما الاستثمارات العربية البينية المصدرة من فلسطين فارتفعت من 12.3 مليون دولار في عام 2003 إلى 47.1 مليون دولار عام 2004 (بنسبة 283 في المائة)، كان للجزائر النصيب الأكبر منها (55.6 في المائة).

وبنظرة عامة على الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004، نجد أن النسبة الكبرى من الاستثمارات البينية سواء من الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ذهبت بدورها إلى دول أعضاء في مجلس التعاون، إضافة إلى جمهورية مصر العربية ولبنان، وذلك لما تتمتع به هذه الدول من تسهيلات وقوانين محفزة للاستثمار.

3- الجهود المبذولة لتفعيل الاستثمار العربي البيني

لقد تواصلت الجهود المبذولة من أجل تنشيط وتفعيل الاستثمار العربي على المستويين القطري والإقليمي كما يبدو أدناه.

(أ) على المستوى القطري

تابعت البلدان العربية سياسة تشجيع الاستثمار مع التركيز على أربعة جهود رئيسية هي:

(31) "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

(1) تطوير القوانين المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية، وذلك من خلال تدعيم الشفافية، وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

(2) تطوير وتعديل القوانين المحفزة للاستثمار؛

(3) اعتماد تقنيات حديثة للترويج للاستثمار منها تنظيم فعاليات ترويجية، ومؤتمرات وندوات ومعارض، وتنفيذ 43 منطقة حرة ومناطق صناعية خاصة في 7 دول عربية هي الأردن وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمغرب واليمن، ومشروع المكتب الترويجي العربي الموحد والخارطة الاستثمارية الإلكترونية العربية؛

(4) العمل على تأسيس قاعدة بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر في ثماني دول عربية؛

(5) كما ركزت كل من الأردن وجمهورية مصر العربية واليمن على الجهود الترويجية في مجالي السياحة والصناعة.

(ب) <u>على المستوى الإقليمي</u>

على المستوى الإقليمي، تم فتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات النفط والغاز والاتصالات والخدمات، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية (حوالي 78 اتفاقاً حتى عام 2004)، أهمها:

(1) اتفاقية التجارة الحرة بين تونس ودول الإفتا؛

(2) اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي؛

(3) اتفاقية التجارة الحرة بين كل من عمان والبحرين والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛

(4) اتفاقية تنمية التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن؛

(5) اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة.

فيما لا يزال التفاوض جارياً لإنجاز العديد من الاتفاقيات أهمها[32]:

(1) مشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية؛

(2) مشروع منطقة التجارة الحرة بين سنغافورة وكل من مصر والبحرين والكويت وقطر؛

(3) مشروع منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة؛

(4) مشروع منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين؛

(5) مشروع منطقة التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية وتركيا.

دال- السياحة العربية البينية

يمثل قطاع السياحة أحد القطاعات الواعدة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي. ويلاحظ أنه في أكثر الدول العربية، يأتي السياح من الدول العربية على رأس قائمة عدد السياح الوافدين. إن هذا مؤشر جيد يؤكد على إمكانية أن تكون السياحة إحدى أهم ركائز التكامل الاقتصادي العربي. وهذا بالطبع يرجع إلى عدة عوامل من أهمها: (1) التقارب في العادات والتقاليد واللغة المشتركة الأمر الذي يسهل التواصل بين سكان العالم العربي بسهولة ويسر؛ (2) السياحة العربية لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة في البنية التحتية وخاصة الفنادق الفخمة، حيث إن معظم السياح العرب يقومون برحلاتهم السياحية العربية مع أسرهم وبالتالي فإن أولوية الإقامة لديهم ليست الفنادق الفخمة بل دور السكن الأسرية والشقق المفروشة وخاصة خارج المدن الرئيسية؛ (3) وجود علاقات قرابة ومصاهرة بين الدول العربية وهذا يؤسس إلى ما يسمى بزيادة الأقارب بالإضافة إلى انتقال عائلات المغتربين والعمال العرب المقيمين في الدول العربية خلال فترة شهور الصيف؛ (4) سهولة التعامل في المطارات والفنادق والمحلات التجارية لوجود اللغة المشتركة؛ (5) وجود تنوع بيئي وجغرافي وتاريخي فيما يخلق وسائل طلب سياحي بين الدول العربية، حيث هناك التاريخ والحضارات وكذلك تعدد المناخ ودرجات الحرارة مما يوفر ميزة نسبية لدى عدد من الدول العربية الأمر الذي يختلف في قطاعات اقتصادية أخرى؛ (6) تنامي ما يسمى بالسياحة العلاجية بين الدول العربية وخاصة في الأردن حيث تستضيف عدداً

(32) UNCTAD, *World Investment Report* 2005, Annex table A.II.2.

من القادمين للعلاج وخاصة من اليمن، والعراق، والجمهورية العربية السورية، والجماهيرية العربية الليبية؛ (7) السياحة التعليمية حيث يوجد الآن الطلبة العرب الذين يدرسون في الجامعات العربية وقد ازداد هذا العدد بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، حيث عاد آلاف الطلبة العرب من الجامعات الأمريكية إلى الجامعات العربية وخاصة في لبنان و جمهورية مصر العربية والأردن.

بمقارنة أرقام السياحة العربية البينية، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط عدد القادمين العرب خلال السنوات 2001-2003 أكثر من 4 ملايين. وتأتي الجمهورية العربية السورية في المرتبة الثانية بمتوسط حوالي 3 ملايين قادم خلال نفس الفترة. أما تونس فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط مليونين. وتحتل جمهورية مصر العربية المرتبة الرابعة بمتوسط قدره حوالي مليون (الجدول 18).

أما من حيث النسبة المئوية للسياحة العربية البينية فنلاحظ أنها تمثل للعديد من الدول العربية أهمية كبيرة من السياحة الكلية، حيث يشير الجدول 19 إلى أن السياحة العربية البينية في المملكة الأردنية الهاشمية زادت من 52.8 في المائة في عام 1995 إلى 66.4 في المائة في عام 2003. أي أن سوق السياحة الأردنية يعتمد بدرجة كبيرة جداً على السياحة العربية البينية وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي. وتزداد هذه النسبة في الجمهورية العربية السورية، حيث تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى أن هذه النسبة زادت من 72.5 في المائة إلى 77.5 في المائة خلال نفس الفترة. وهذا يعني أن السياحة السورية قائمة بالدرجة الأولى على السياحة العربية البينية فيما تلعب السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي الدور الأساسي في الجمهورية اليمنية، حيث ارتفع عدد القادمين من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من 16.7 في المائة من إجمالي عدد القادمين في عام 1995 إلى أكثر من 68 في المائة في عام 2003. وهنا يلاحظ أن التركيبة الهيكلية للقادمين للجمهورية اليمنية قد تغيرت تغيراً جذرياً خلال السنوات المشار إليها، فبعد أن كانت السياحة الأوروبية وخاصة الألمانية تحتل المرتبة الأولى، أصبحت السياحة العربية البينية السوق الرئيسي وهذا يعود بالدرجة الأساسية إلى الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة والتي شهدتها اليمن في السنوات الماضية مثل اختطاف بعض السياح ومشاكل أمنية أخرى، فأصبح السوق السياحي في الجمهورية اليمنية يعتمد بالدرجة الأولى على السياحة العربية بعد أن كان يعتمد أساساً على السياحة الأوروبية.

الجدول 18- السياحة العربية البينية للسنوات 1995 و2001-2003
(عدد السياح العرب)

البلدان المضيفة	1995	2001	2002	2003
الأردن	566 561	963 051	1 131 287	1 044 499
الإمارات العربية المتحدة	607 296	1 242 478	1 587 744	1 618 605
البحرين	1 786 080	3 468 556	3 664 928	
تونس	1 640 410	1 681 223	2 054 305	2 179 088
الجزائر	38 669	46 290	61 815	101 198
المملكة العربية السعودية	..	4 186 139	4 593 547	4 235 324
السودان	7 828	13 000	..	
الجمهورية العربية السورية	1 634 204	2 496 502	3 164 945	3 398 977
العراق	39 910	20	..	
عمان	40 000	156 765	168 007	207 225
فلسطين	0	58	0	0
قطر	0	231 456	312 063	282 538
الكويت	887 054	1 274 536	..	
لبنان	145 666	329 945	403 000	421 148
الجماهيرية العربية الليبية	810 000	900 575	805 741	900 725
جمهورية مصر العربية	787 644	922 458	1 068 200	1 259 015
المغرب	91 164	120 004	116 091	117 702
اليمن	10 223	36 713	64 887	105 284

المصدر: World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*, 2004 Edition.

أما في المملكة العربية السعودية، فتلعب السياحة العربية البينية كذلك دوراً هاماً نظراً لوجود الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث إن هاتين المدينتين قبلة الزوار العرب والمسلمين وبالتالي ستظل نسبة السياحة العربية البينية في المملكة العربية السعودية كبيرة خلال السنوات القادمة.

وبالنسبة للدول العربية كمجموعة، فإن السياحة العربية البينية، تمثل حوالي 40 في المائة من إجمالي السياحة القادمة إلى هذه الدول وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بنسبة التجارة البينية والاستثمار البيني. وهذا يعني أن السياحة البينية تعتبر مؤشراً مهماً وإيجابياً للتكامل الاقتصادي العربي خاصة وأن هذه النسبة في بعض الدول تمثل حوالي ثلثي السياحة الكلية فيها.

وهناك مجال أكبر لتوسيع هذه السياحة، إذا ما ازداد التنسيق بين وكالات السياحة العربية ومساهمة الحكومات عن طريق تسهيل إجراءات الدخول والإقامة للمواطنين العرب. كما أن تعزيز التعاون التنظيمي العربي في هذا المجال سيزيد من فرص تضاعف عدد السياح العرب. كذلك فإن التركيز على تحسين الخدمات ومراقبة فعالة للخدمات السياحية في الدول العربية سيعزز من فرص نمو سريع للسياحة العربية البينية. كذلك فإن تحسين الخدمات السياحية العربية الأخرى مثل المواصلات والاتصالات بين الدول العربية سيوفر فرصاً أكثر لزيادة ودعم السياحة العربية البينية لتكون إحدى دعائم التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل لأن ليس هناك حدود لزيادة نمو هذه السياحة إذا توافرت الإمكانية وتحسنت الخدمات وسهلت إجراءات التنقل بين الدول العربية.

الجدول 19- السياحة العربية البينية لعام 2002، كنسبة من إجمالي السياح (عدد السياح العرب كنسبة من إجمالي السياح)

البلدان المضيفة		1995	2001	2002	2003
الأردن		52.77	65.17	69.75	66.42
الإمارات العربية المتحدة		26.24	30.06	29.16	27.57
البحرين		77.29	79.05	75.86	
تونس		39.82	31.21	40.57	42.61
الجزائر		7.44	5.14	6.26	8.68
المملكة العربية السعودية		..	62.23	61.16	57.76
السودان		12.42	26.00	..	
الجمهورية العربية السورية		72.54	73.66	74.07	77.46
العراق		65.92	0.02	..	
عمان		14.34	27.89	27.90	32.89
فلسطين		..	0.07	0.00	0.00
قطر		..	61.56	53.19	50.73
الكويت		61.47	61.60	..	
لبنان		32.38	39.42	42.13	41.46
الجماهيرية العربية الليبية		44.22	94.51	93.91	94.03
مصر		25.14	19.84	20.58	20.83
المغرب		3.50	2.76	2.70	2.59
اليمن		16.66	48.58	66.20	68.07
السياحة العربية البينية	الإجمالي	9 092 709	18 069 769	19 196 560	15 871 328
	كنسبة من إجمالي السياحة	40.39	44.59	45.35	40.33

هاء- انتقال العمالة العربية البينية

بالرغم من أن انتقال العمالة العربية البينية، من الأردن، المغرب، لبنان، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية السورية، واليمن إلى دول ذات العجز في العمالة وهي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، فقد انخفض خلال السنوات الأربع الماضية مقارنة بما كان عليه في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه ما زال يعتبر مؤشّراً رئيسياً على التكامل الاقتصادي العربي، حيث وفرت أسواق العمل وما زالت - في الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - فرص عمل لمئات الآلاف من عمال الدول العربية الأخرى

ذات الفائض في العمالة. ولولا هذا السوق لتفاقمت مشكلة البطالة في هذه الدول وبالتالي لازداد معدل الفقر. وبالرغم من أن انتقال العمالة لم يكن حراً أو ميسراً في بعض الأحيان إلا أنه لعب وما يزال دوراً مهماً في التكامل الاقتصادي العربي، ولو توافرت له حرية أكبر لكان دوره أهم حتى من دور السياحة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ولقد أصبح انتقال العمالة العربية حالياً أكثر تنظيماً مما كان عليه في بداية السبعينات حيث يخضع الآن لاتفاقيات التعاون في مجال انتقال العمالة بين الدول العربية التي توفر شروطاً للانتقال والفترة المحدودة لهذا الانتقال والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل. كما أن هيكل سوق العمل في الدول المضيفة للعمال انتقل من القطاع العام - حيث كانت الحكومة في بداية السبعينات هي المحرك الرئيسي لاقتصاديات هذه الدول وهي المستثمر الرئيسي وبالتالي المنفذ الحقيقي للمشاريع العملاقة وخاصة مشاريع البنية التحتية - إلى القطاع الخاص الذي أصبح الآن أهم مستثمر في اقتصاديات هذه الدول.

بالإضافة إلى مساهمة العمال في زيادة تدفق الموارد المالية من الدول المضيفة ودول الإقامة عن طريق تحويلات العمال، ساهم هذا الانتقال في اكتساب خبرات ومهارات جديدة خلال فترة الاغتراب الأمر الذي انعكس إيجابياً على هؤلاء العمال وعلى زيادة فرص حصولهم على عمل في بلدانهم الأصلية بعد العودة من فترة الاغتراب. أي أن انتقال العمالة كان له مردود عالٍ على قدرات هؤلاء العمال. إلا أن هذا الانتقال لم يكن بدون ثمن، بل كان له بعض الآثار السلبية في معظم الدول مثل اليمن حيث كان معظم هؤلاء العمال من المناطق الريفية الزراعية وقد أدى انتقالهم إلى انخفاض العمالة في قطاع الزراعة وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في بعض المناطق نتيجة لوجود عجز في العمالة الزراعية بسبب هجرة العمالة، الأمر الذي اضطر المرأة إلى أن تلعب دوراً رئيسياً في الزراعة في هذه المناطق لمحاولة أن تحل محل الرجل كما ازدادت عمالة الأطفال لنفس الغرض.

وقد ساهم انتقال العمالة العربية البينية في انخفاض نسبي في مستوى الفقر في الدول المصدرة للعمالة وخاصة في المناطق الريفية التي ينحدر منها أكبر عدد من العمال المهاجرين. حيث مثلت تحولاتهم دخلاً رئيسياً لعائلاتهم وأقاربهم نظراً للتواصل الأسري بين سكان هذه المناطق. كما ساهم ذلك في تخفيض البطالة في المناطق الريفية حيث تقل فرص العمل خارج نطاق الزراعة والرعي. وهذا يعني أن مشاكل البطالة والفقر في الدول المصدرة للعمالة كان يمكن أن تكون أكبر وضررها الاجتماعي والاقتصادي أخطر لولا الفرص التي وفرتها الهجرة لهؤلاء العمال بالرغم من التأثير السلبي لهذه الهجرة على الإنتاج الزراعي وخاصة في الجمهورية اليمنية.

ومن ناحية أخرى، ساهم هؤلاء العمال في النهضة الاقتصادية في الدول المضيفة وخاصة العمالة المتعلمة مثل المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرهم من إجمالي المهن الذين كان لهم أثر كبير على أصحاب المهن والذين كان لهم أثر كبير على النهضة التعليمية والصحية في عدد من الدول المضيفة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العمالة العربية البينية مثل السياحة العربية البينية كان لها أثر ولو أنه أقل من الأثر الذي لعبته السياحة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي. وذلك يرجع إلى أن عدد العمال العرب خلال السنوات الماضية كان أقل بكثير من عددهم في بداية السبعينات من القرن الماضي. في حين أن عدد السياح العرب يزداد من سنة إلى أخرى.

إن حجم تحويلات العاملين في معظم الدول العربية المصدرة للعمالة يحتل المرتبة الأولى من بين مصادر التمويل الخارجي الخاصة، أي أنها تأتي قبل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية من الدول الأخرى. كما أن هذه التحويلات تذهب مباشرة إلى الأفراد أي أن انعكاسها على تحسن مستوى المعيشة مباشر وسريع حيث يتم استثمار معظمها في مشاريع صغيرة من قبل أسرة المغترب نيابة عنه. كما أن معظم هذه التحويلات يذهب للعقارات والأراضي كما يذهب جزء كبير منها للاستهلاك. وتتسم هذه التحويلات بنوع من الاستقرار على عكس المساعدات الرسمية للتنمية التي تتغير من سنة إلى أخرى وباستثناء الانخفاض الحاد الذي شهدته هذه التحويلات في السنوات المباشرة التي تلت أزمة الخليج الثانية في عام 1990، فإن التحويلات اتسمت بدرجة جيدة من الاستقرار.

كذلك تلعب التحويلات دوراً مهماً في تحسين الميزان الجاري في ميزان المدفوعات. ويعتمد حجم التحويلات على عدة عوامل أساسية منها مثلاً عدد العمال المغتربين، مهاراتهم، الوظائف التي يشغلونها والفترة الزمنية التي يقضونها في الاغتراب. وبالرغم من أهمية العدد إلا أن الأهم هو دخول هؤلاء العمال لأن الدخول يلعب دوراً رئيسياً في حجم توافدهم وبالتالي في حجم تحويلاتهم. كذلك يعتمد حجم التحويلات على النظام المصرفي والمالي وخاصة سعر الصرف في البلد الأم ومدى كفاءة هذا السعر. حيث إن غياب أسعار صرف اقتصادية يتيح اللجوء إلى السوق السوداء والتحويل عن طريق الأقارب وبالتالي يخسر ميزان المدفوعات عنصراً مهماً من عناصر التحويلات الخاصة.

ويلعب كلّ من انتقال العمالة وتحويلات العـاملين دوراً مهماً في تكامل أسواق العمل العربية مع تلك الأسواق ذات الفائض وأسواق العجز في العمالة، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي عن طريق ربط أسواق المال العربية. وإذا ما تحقق ربط كبير في أسواق التجارة العربية فإن ذلك سيؤدي إلـى تـسريع عملية التكامل الاقتصادي العربي.

إلا أن من الملاحظ أنه منذ التسعينات مـن القـرن الماضي، ونتيجة لاكتمال معظم مشاريع البنيـة التحتيـة الضخمة في دول مجلس التعاون الخليجي واعتماد هيكـل مشكلة الطلب على العمل في هذه الدول من ناحية وظهور نسب بطالة في هذه الدول من ناحية أخرى، فقـد حاولـت الحكومات أن تتخذ عدداً من الإجراءات بغية الحـد مـن هجرة العمالة وتدفق الوافدين بقصد العمـل. وفـي هـذا الاتجاه، تم فرض قيود على التأشيرات مثل ما حصل فـي المملكة العربية السعودية، حيث تحاول الدولة عن طريـق سعودة عدد كبير من الوظائف أن تعالج مـشكلة البطالـة، وفي الكويت تم فرض تأمينات على العمال الوافدين. وقد أصدرت المملكة العربية السعودية في عام 2005 قانونـاً جديداً للعمل يدعو الشركات والمؤسسات إلى أن يكون 75 في المائة من العمال فيها من السعوديين (انظر الإطار 8). إلا أنه نظراً لأن العدد الأكبر من هؤلاء المغتربين هم في القطاع الخاص، فقد حاولت الحكومة تقديم حوافز لشركات القطاع الخاص من أجل توظيف مواطنيها. ومـن هـذه الإجراءات فرض غرامات على الكفلاء الـذين يتـاجرون بسمات الدخول من أجـل الـربح الـسريع. إلا أن هـذه الإجراءات لم تحل المشكلة خاصة أن النظام الخاص يجـد صعوبة في توظيف مواطنيها إما نتيجة عدم وجود خبـرة أو ارتفاع معدل الأجور التي يطالب بها هؤلاء المواطنين.

الإطار 8 - نظام العمل والعمال الجديد في المملكة العربية السعودية

تم اتخاذ عدة قرارات من قبل المملكة العربية السعودية ترمي إلى الحد من نسبة البطالة وذلك عن طريق توظيف عدد أكبـر من السعوديين من خلال تحديد نسبة معينة تلتزم بها الشركات والمنشآت. إضافة إلى ذلك، قررت الحكومة عدم إعطاء الـشركات عقود حكومية ما لم تتبع سياسة "السعودة" التي تدعو الشركات لتوظيف نسبة معينة مـن الـسعوديين باسـتبدال العمالـة الأجنبيـة بعمالة محلية.

وفي هذا الإطار، أصدر مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2005، قانوناً جديداً للعمال يدعو جميـع المنـشآت مهمـا كانـت أنشطتها إلى توظيف السعوديين المحليين على أن لا تقل نسبتهم عن 75 في المائة من مجموع العمال. وينص هذا القـانون أيـضاً بأنّه على الشركات التي توظف 25 عاملاً على الأقل والتي تتمتع بطبيعة عمل تسمح للمعـوقين المـؤهلين مهنيـا، أن توظـف 4 في المائة على الأقل من إجمالي العمالة لديها من المعوقين القادرين على العمل.

بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا القانون أن تعمل المرأة السعودية في مختلف المجالات على أن تتطابق مع طبيعتها. وتطبيـق هذا القانون، سيزيد من مشاركة المرأة في الاقتصاد السعودي الأمر الذي سيقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

المصدر: الشرق الأوسط، العدد 9800، 27 أيلول/سبتمبر 2005.

وتؤثر تحويلات العاملين على كل من الاسـتهلاك والاستثمار وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤثر على الادخار القومي. كذلك تؤثر هذه التحـويلات علـى رفع مستوى المعيشة للعمال المغتربين وعائلاتهم وبالتالي على الدخل في الأرياف حيـث يعـيش معظـم هـؤلاء. وبطريقة غير مباشرة، تؤثر تحويلات العاملين على توزيع الدخل في البلد المصدر للعمالة عن طريق تحسين دخـول العمال والمغتربين وأسرهم. كذلك تساعد هذه التحـويلات على تمويل المشاريع الصغيرة وبالتالي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في الريف عن طريق خلق فرص للاستثمار. وبطريقة غير مباشرة، تؤدي إلى خفض نسبة الهجرة مـن الريف إلى المدن. إن هذه الآثار الاقتصادية مهمة وخاصة في الدول التي تعتمد على عناصر التمويل الخارجي مثـل عدد من الدول العربية المصدرة للعمالة. كـذلك تلعـب تحويلات العاملين دوراً مهماً في التخفيف من حدة الفقـر. ففي دراسة أعدت، بينت أثر تحـويلات العـاملين علـى الاقتصاد المغربي، يلاحظ أن التحـويلات سـاهمت فـي

تخفيض نسبة الفقر إلى 19 في المائة من السكان بدل 23 في المائة وذلك عام 2003[33].

ويلاحظ ارتفاع قيمة تحويلات العاملين عام 2004 إلى عدد من الدول العربية المصدرة للعمالة. ففي الأردن، ارتفعت هذه التحويلات في عام 2004 إلى 163 2 مليون دولار مقارنة بحوالي 881 1 مليون دولار أي زيادة قدرها 15 في المائة. أما في السودان ، فقد بلغت هذه التحويلات في عام 2004، 580 1 مليون دولار أي ما يمثل زيادة قدرها حوالي 30 في المائة عما كانت في عام 2003. وكذلك الأمر في كلّ من الجمهورية العربية السورية ولبنان حيث ارتفعت قيمة هذه التحويلات بنسبة 4.2 في المائة و26.1 في المائة على التوالي.

أما كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فقد بلغت هذه التحويلات في الأردن 19.2 في المائة وهي أعلى نسبة في مقابل 9.8 في المائة في الجمهورية اليمنية وحوالي 8 في المائة في السودان. أما إجمالي قيمة التحويلات في كل من الأردن، والسودان، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، فقد بلغت عام 2004 حوالي 10 مليارات دولار مقارنة بما يوازي 9.2 مليارات دولار أي بزيادة قدرها 8.7 في المائة. أما كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه المجموعة من الدول فقد بلغت قيمة تحويلات العاملين حوالي 6 في المائة في عام 2004. وكنسبة من الواردات، بلغت هذه التحويلات في الدول المذكورة 15.2 في المائة لعام 2004، وهو ما يدل على أهمية هذه التحويلات في تمويل الواردات خاصة في الأردن (26.6 في المائة عام 2004)، ولبنان (14.1 في المائة عام 2004)، والجمهورية اليمنية (21.7 في المائة عام 2004). كما وتدل هذه الأرقام على أن أهمية تحويلات العاملين في اقتصاد هذه الدول تفوق أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية مما يدل على أن استمرار ارتفاع قيمة هذه التحويلات سيكون له أثر مهم على الاستثمار والاستهلاك في هذه الدول. كذلك الأمر سينعكس إيجابياً على موازين مدفوعاتها. وهذا جعل تحويلات العاملين والسياحة البيئية من أهم مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال السنوات الماضية. ويلاحظ إعادة ارتفاع هذه التحويلات بعد سنوات من الانخفاض على أثر حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات. ويجب ملاحظة أن معظم هذه التحويلات تشمل فقط تلك التحويلات التي تمت عن طريق القطاع المصرفي الرسمي. وبالتالي فهي لا تحتوي على كل التحويلات التي يمكن أن تكون أكبر من هذه الأرقام. إن هناك عدداً أكبر من العمال الذين يقومون بتحويلاتهم عن طريق الأقارب أو الوسطاء من خارج القطاع المصرفي وخاصة في الجمهورية اليمنية حيث يلعب هؤلاء الوسطاء دور البنوك في انتقال التحويلات بين العامل وأسرته. كذلك لا تشمل التحويلات العينية التي يقوم بها هؤلاء العمال سواء كانت سلعاً مستهلكة أو سلعاً معمرة. وعليه يمكن اعتبار أن هذه الأرقام الواردة في الجدول 19 هي الحد الأدنى من قيمة هذه التحويلات وليس الحد الأعلى.

(33) GALLINA, ANDREA, Migration, Financial Flows and Development in the Euro-Mediterranean area, Federico Caffé Center, Research Paper No. 5/2004, p. 14.

الجدول 20- تحويلات العاملين
(ملايين الدولارات وكنسبة منوية)

		1995	2001	2002	2003	2004
الأردن	قيمة التحويلات	1.244	1.810	1.921	1.981	2.163
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	18.5	20.2	20.3	19.9	19.3
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	9569.2	1810.1	3002.3	467.2	348.9
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	230.4	418.5	369.6	160.5	..
	كنسبة من الواردات	33.6	40.7	37	28.3	26.6
السودان	قيمة التحويلات	346	730	970	1.218	1.580
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	7.1	5.0	5.9	6.4	7.2
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	..	127.3	136.0	90.3	104.6
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	142.9	394.0	276.5	196.1	..
	كنسبة من الواردات	28.3	41	50.6	60	147
الجمهورية العربية السورية	قيمة التحويلات	..	..	..	743	775
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..	3.5	3,3
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	..	..	..	68.5	64.3
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	..	..	..	463.4	..
	كنسبة من الواردات	..	..	..	8.7	7.3
لبنان	قيمة التحويلات	836	564	888	1.003	1.265
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	7.5	3.4	5.1	5,5	6.4
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	2388.6	226.6	345.4	280.2	439.3
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	446.7	232.3	196.1	439.3	..
	كنسبة من الواردات	8	7,7	13.7	14	14.1

الجدول 20 (تابع)

		1995	2001	2002	2003	2004
مصر	قيمة التحويلات	3.226	2.911	2.893	2.961	2.856
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.4	3.2	3.4	3.6	3.7
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	539.5	571.9	447.2	1249.3	228.0
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	160.0	231.7	233.6	331.3	..
	كنسبة من الواردات	27.4	13.6	16.1	13.6	10.2
اليمن	قيمة التحويلات	1.080	1.295	1.294	1.270	1.261
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	21.1	13.4	12.6	11.3	9.8
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	(495.6)	951.9	1268.6	21165.0	(6004.9)
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	638.9	280.9	221.7	522.4	..
	كنسبة من الواردات	68.2	56	35.8	31.2	21.7
الإجمالي	قيمة التحويلات	6.732	7.310	7.966	9.176	9.900
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	6.4	4.6	5.0	5.7	6.0
	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	1275.1	435.4	283.2	265.4	203.9
	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	191.6	267.4	246.9	271.4	..
	كنسبة من الواردات	23.5	19.6	26.6	18.2	15.2

المصدر: World Development Indicators database, IMF, *Direction of trade statistics yearbook* 1999; IMF, *Direction of trade statistics quarterly*, June 2005; June 2004; September 2003; and June 2002.

ملاحظة: تقدر الإسكوا أن أغلبية العاملين من هذه الدول يعملون في دول عربية أخرى وبالتالي تحويلاتهم كلها من دول عربية. لقد استثنينا من هذا الجدول كل من تونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب، وموريتانيا لأن العاملين من هذه الدول لا يعملون فقط في دول عربية إنما نسبة كبيرة منهم يعملون في دول أجنبية.

الشكل 10- تحويلات العاملين لعام 2003 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية

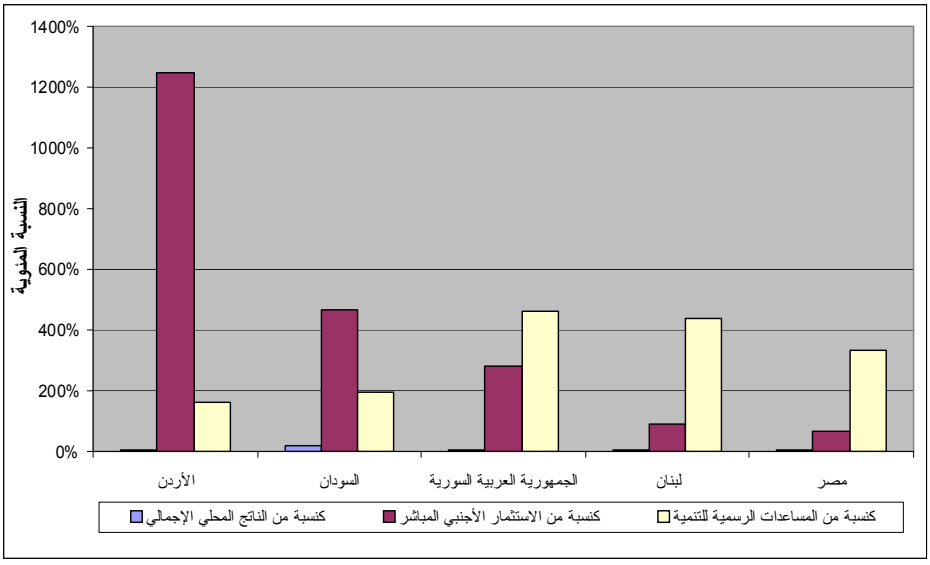

واو- المساعدات العربية الرسمية البينية للتنمية

لعبت المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة المملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية الأخرى وخاصة الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وجاءت هذه المساعدات إما من الحكومات أي مساعدات رسمية للتنمية أو من مؤسساتها الإنمائية مثل صناديق التنمية في هذه الدول. ومن أبرز سمات المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول العربية للدول العربية الأخرى أنها مساعدات غير مشروطة وميسرة. أي أنها لا تشترط في تقديمها أن تقوم الدول المستلمة للمساعدة باستيراد مستلزمات تنفيذ المشروعات المخصصة للتنمية من الدول النامية مثل ما يحصل عادة في المساعدات الرسمية المقدمة من الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل هذه المساعدات أكثر مرونة وبالتالي أكثر نفعاً. كما أن معظم هذه المساعدات قدمت بطريقة تنفيذ مشاريع مباشرة مثل إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات ومشاريع البنية التحتية، أي أنها لم تقدم لحكومات الدول المستلمة بل نفذت مباشرة من الدول المانحة.

كذلك يجب ملاحظة أن المساعدات الاقتصادية للتنمية المقدمة من الدول العربية هي نتيجة فوائض مؤقتة بسبب ارتفاع عائدات النفط لدى هذه الدول وأن هذه الفوائض تحتاجها اقتصاديات هذه الدول على المدى الطويل بعكس الدول المتقدمة التي تعتبر مساعداتها نتيجة أداء اقتصادي مستمر وليس مؤقتاً كما هو الحال في الدول العربية المقدمة للمساعدات. أي أن هذه الدول تقدم جزءاً من الأموال التي ستحتاج إليها على المدى الطويل إلا أنه نظراً لمحدودية القدرة الاستيعابية لاقتصادياتها في السنوات التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في عائداتها النفطية تزيد من مساعداتها الاقتصادية لتشارك الدول العربية الأخرى في جزء من عائدات النفط.

ولقد ارتبط حجم المساعدات التنموية المقدمة من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ارتباطاً مباشراً بحجم عوائد النفط. وكمثال على ذلك، بلغت هذه المساعدات الميسرة حوالي 10.9 مليارات دولار في عام 1980 وهو العام الذي شهد فيه سعر النفط أعلى مستوى له. وقد انخفضت هذه المساعدات في عام 1988 إلى 307 ملايين دولار فقط وذلك نتيجة لانخفاض أسعار وعائدات النفط التي بدأت عام 1986. وفي عام 2003، بلغت هذه المساعدات حوالي 3.4 مليارات دولار. ومن أهم الدول العربية المتلقية لهذه المساعدات كانت المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الأولى حيث نالت 740 مليون دولار عام 2003، تأتي فلسطين في المرتبة الثانية حيث ارتفعت المساعدات العربية البينية لها من حوالي 300 مليون دولار في عام 1995 إلى 583 مليون دولار في عام 2003، أي ما يعادل 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي في المرتبة الثالثة جمهورية مصر العربية حيث وصلت قيمة المساعدات العربية لها خلال عام 2003 إلى حوالي 536 مليون دولار أي أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ انخفاض هذه المساعدات إلى جمهورية مصر العربية خلال السنوات الماضية حيث انخفض من أكثر من مليار دولار عام 1995 إلى 743 مليون دولار عام 2002 ثم واصلت انخفاضها إلى 536 مليون دولار في عام 2003. أما السودان فكانت في المرتبة الرابعة حيث بلغ نصيبها من المساعدات العربية البينية في عام 2003 حوالي 373 مليون دولار أي ما يعادل 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ من الجدول 21 أن المساعدات العربية البينية للسودان تضاعفت عبر السنوات 2001 و1995-2003، حيث ارتفعت من 145.0 مليون دولار إلى 373 مليون دولار. ويمكن إرجاع ذلك إلى عودة السلام في جنوب السودان والاستقرار لهذا البلد. أما الجمهورية اليمنية، فقد بلغ نصيبها من هذه المساعدات في عام 2003 حوالي 146 مليون دولار أي ما يعادل 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 101.0 مليون دولار في عام 1995. أما المجموع العام للمساعدات العربية البينية فقد ارتفع من 3.1 مليارات دولار عام 1995 إلى حوالي 3.4 مليارات دولار عام 2003.

ويلاحظ أن المساعدات الرسمية البينية للتنمية كانت خلال السنوات الماضية أعلى من تدفق الاستثمار الأجنبي لهذه الدول، أي أن دور هذه المساعدات يفوق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات هذه الدول، وهذا يرجع إلى أن هذه المساعدات في معظمها نتيجة قرارات سياسية تتخذها حكومات الدول العربية المانحة تجاه الدول الأخرى.

وفيما يتعلق بفلسطين، تأتي هذه المساعدات نتيجة التزامات تقررت من قبل مؤتمرات القمة العربية المختلفة لمساعدة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. وكذلك بالنسبة للدول الأقل نمواً

مثـل الـصومال والـسودان وموريتانيـا والجمهوريـة اليمنية.

الجدول 21- المساعدات العربية الرسمية للتنمية للسنوات 2001 و1995-2003
(ملايين الدولارات)

		1995	2001	2002	2003
الأردن	المساعدات العربية البينية	324.0	259.5	311.9	740.6
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	4.82	2.90	3.30	7.45
تونس	المساعدات العربية البينية	45.1	226.6	158.9	183.3
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	0.25	1.13	0.69	0.68
جزر القمر	المساعدات العربية البينية	25.1	16.5	19.5	14.7
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	10.80	7.53	7.89	4.55
جيبوتي	المساعدات العربية البينية	63.1	34.6	46.7	46.7
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	12.67	6.03	7.88	7.47
السودان	المساعدات العربية البينية	145.4	111.2	210.5	372.8
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	2.02	0.82	1.37	2.09
الجمهورية العربية السورية	المساعدات العربية البينية	215.5	93.2	48.6	96.2
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	1.30	0.47	0.24	0.45
فلسطين	المساعدات العربية البينية	299.2	521.7	969.9	582.9
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	8.33	12.93	28.56	16.88
لبنان	المساعدات العربية البينية	112.3	145.7	271.6	137.0
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	1.01	0.87	1.56	0.76
مصر	المساعدات العربية البينية	1 209.7	754.0	743.2	536.4
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	2.01	0.84	0.87	0.66
المغرب	المساعدات العربية البينية	297.1	311.1	292.2	313.7
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	0.90	0.92	0.81	0.72
موريتانيا	المساعدات العربية البينية	138.2	160.5	207.2	145.6
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	13.09	16.69	20.97	12.51
اليمن	المساعدات العربية البينية	101.5	276.6	350.2	145.8
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	1.98	2.86	3.40	1.29
الإجمالي	المساعدات العربية البينية	3 089.6	3 001.1	3 746.7	3 420.6
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	1.92	1.37	1.67	1.44

المصادر: *World Development Indicators* database www.worldbank.org.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

تقدر الإسكوا أن حوالي 60 في المائة من المساعدات التي تتلقاها الدول العربية هي إما من دول عربيـة أخـرى، أو مـن هيئـات عربيـة أو منظمات عربية. وبالتالي تم إنشاء هذا الجدول على أساس أن 60 في المائة من المساعدات التي تتلقاها الدول العربية هي مساعدات بينية.

الجدول 15- نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004
(بالنسب المئوية)

الدولة المصدرة	إلـى														الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	المملكة العربية السعودية	السودان	الجمهورية العربية السورية	عمان	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	5898.4
الأردن				0.04	1.5	62.1	18.5	0.1		16		1,1		0.4	500.1
الإمارات	0.2		0.3	0.7	0.1	36.4	2.8	1		11.8	0.7	36.2	8.1	1.4	1977.9
البحرين	4.7				49								46.2		21.2
تونس					10.6						72.3	6.3	10.6		4.7
الجزائر				38.7				4					57.1		4.9
المملكة العربية السعودية	1.2	30.2	9.3		0.1		11.9	2,2		24.3	0.5	15.4		1	1654.5
السودان						17.4						80.2	2.3		8.6
الجمهورية العربية السورية															
السورية	1.2					47.7	29.7			16.7		3.8		0.6	275.3
العراق	19.8					5.3		3.1				4.5	67.1	0.2	35.3
عمان			100												53.0
فلسطين	10.6					55.6	14.8					18.8			47.1
قطر					10		2.9			75.2				11.7	67.1
الكويت		2.9	7.1	6.1	25			0.1	7.4	28.2		10.3	12.6		838.3
لبنان						34.2	57	0.4				3.8	2	2.7	73.8
الجماهيرية العربية الليبية				21.5			53					6.3	9.5	9.5	28.3
جمهورية مصر العربية	0.2				10.6	19.7	56.2	0.5			11.8		0.6	0.1	222.4
المغرب				22.7							72.7	4.5			2,2
اليمن						43.3	44.2					12.4			83.6

المصدر: "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2004.

الجدول 16- نصيب البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2004
(بالنسب المئوية)

الدولة المضيفة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	المملكة العربية السعودية	السودان	الجمهورية العربية السورية	العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
	م-ن																		
الأردن		7.3	2.4			51.2		8.5	17		12.1					1.2		41	5 898.4
الإمارات						95.2							4.7					528	
البحرين		2.6				56.2				19.3			21.8					274	
تونس	0.3	20.4			2.5								68		8		0.6	75.8	
الجزائر	3	0.3	3.9	0.2		0.2						2.5	80.6			9		260.5	
المملكة العربية السعودية	24	55.4					0.1	10.1	0.1		2			1.9		2,2		2.7	1 297.3
السودان	14.1	8.6				30		12.4			1	0.3		6.3	2,2	19		5.6	657
الجمهورية العربية السورية	0.4	33.3			0.3	60.7			1.8				0.5	0.5		2.1		61.1	
عمان													100					62.6	
لبنان	7.6	22.3				38.3		4.3				4.8	22.5					1 050	
ليبيا		28		6.9		7,7										53.6	3.2	49	
مصر	0.5	64.6		0.1		23	0.6	0.9	0.1		0.8		7.8	0.2	0.1			1109	
المغرب		42.8	3.2	0.1		17.5	0.05		6.3				28.2	0.4	0.7	0.1		374.4	0.9
اليمن	3.4	45.5				27.4		2.7	0.2			12.8		3.2	4.3	0.3		61.5	

المصدر: "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2004.

الجدول 17- السياحة العربية البينية لعام 2002 (بملايين الدولارات)

البلدان المصدرة	البلدان المضيفة													
	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	الجزائر	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العربية السورية	عُمان	لبنان	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	المغرب	اليمن	الإجمالي
الأردن		73.140	67.301			263.592	692.211	6.610	81.705	2.021	86.835		2.385	1.275.800
الإمارات العربية المتحدة	18.571		38.357			177.581	18.984	71.697	14.127	60	28.777	6.298		374.452
البحرين	72.580					252.697	76.402	17.609	20.947	17	12.117			452.369
تونس	5.127				47.704	38.870	21.457			329.145		25.012		467.315
الجزائر	5.054			728.309		92.788	21.170			70.416		22.527		940.264
المملكة العربية السعودية	687.498		3.030.039				371.601	21.555	144.569	223	248.837	32.305	38.254	4.574.881
السودان	16.094	31.211	15.390	610		156.342	19.280	2.128		16.302	55.587		1.472	314.416
الجمهورية العربية السورية			28.346			564.776		3.345		5.680	74.317		3.727	734.027
العراق		18.521	3.472			23.987	278.934	..	13.467	6.110	9.976		1.691	356.158
عُمان	14.672		25.820			126.976			4.371	13	10.624			182.476
فلسطين		15.042	14.265			52.034	50.166	..		771	155.471			287.749
قطر	8.987		89.939			363.345	8.362	6.580	7.986	17	11.528			496.744
الكويت	108.523		218.570			1.010.943	99.906	10.052	69.516	83	71.977			1.589.570
لبنان	87.604	74.225	46.871			61.977	1.410.511	5.185		367	40.638			1.727.378
ليبيا	25.989		439	1.280.733	7.671	44.558	19.101	..	3.623		225.159	11.723		1.618.996
مصر		111.822	53.719			1.015.078	31.010	16.990	38.571	354.189		10.209	2.509	1.634.097
المغرب	4.829		7.638	38.865	3.849	78.095	9.182			19.076				161.534
موريتانيا				5.788						1.028		8.017		14.833
اليمن	37.578	47.383	24.762			255.054	23.387	..	4.118	223	36.357			428.862
الإجمالي	1.093.106	425.180	3.664.928	2.054.305	59.224	4.593.547	3.151.664	161.751	403.000	805.741	1.068.200	116.091	50.038	17.646.775
المغتربين		669.193			736.915							2.081.179		

المصدر: World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, Middle East*, 2004 Edition.

رابعاً- المدخل القطاعي لتحقيق التكامل العربي

ألف- التقدم المحرز في الاتفاقات المتعلقة برفع مستوى التكامل الإقليمي في قطاع النقل

1- اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

تم اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، ضمن فعاليات الدورة الوزارية الثالثة والعشرين للإسكوا التي عقدت في دمشق خلال الفترة من 9-12 أيار/مايو 2005، التي تعتبر الأولى من نوعها في العالم العربي. كما أن هذه المذكرة تعتبر ثالث مبادرة ترعاها الإسكوا في مجال النقل، وتأتي لتكمل منظومة النقل في منطقة الإسكوا التي أصبحت تشمل النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري، كما تنسجم المذكرة مع القرار الصادر عن القمة العربية التي عقدت في الجزائر في شهر آذار/مارس 2005 بخصوص أهمية التعاون في مجال النقل العربي بين الدول العربية، وقد وقع على المذكرة بالأحرف الأولى خلال حفل التوقيع الرسمي الذي أقيم بحضور المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة ثماني دول أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وفلسطين ودولة قطر والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

وتضمن التنسيق ما بين الإسكوا والجامعة العربية التي شاركت في كافة مراحل إعداد مذكرة التفاهم لعرضها على مجلس وزراء النقل العرب بهدف إقرارها في إطار جامعة الدول العربية بعد أن تم اعتمادها من دول الإسكوا. ولدى عرض المذكرة على الدورة الوزارية الثامنة عشرة لمجلس وزراء النقل العرب التي انعقدت في 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 أوصت الدورة بتوسيع العمل بمذكرة التفاهم التي أعدتها الإسكوا في إطار جامعة الدول العربية لتشمل كافة الدول العربية، وبدعوة الدول التي لم توقع عليها لدراستها للنظر في الانضمام.

وقامت فلسطين لاحقاً بالتوقيع النهائي الذي لا يحتاج إلى تصديق، كما قامت الجمهورية اليمنية بعرض مذكرة التفاهم على مجلس الوزراء في الجلسة رقم 24 بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2005 وبإصدار القرار رقم 196 لعام 2005 بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية اليمنية إلى مذكرة التفاهم، والطلب من الوزراء المعنيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة استكمال الإجراءات القانونية وتنفيذ الأحكام الواردة بالمذكرة وإطلاع رئيس الوزراء على النتائج والصعوبات التي قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ.

كما قامت كل من لبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ودولة قطر وجمهورية العراق بإحالة مذكرة التفاهم إلى الجهة الرسمية لديها (مجلس الوزراء، مجلس الشورى ومجلس الشعب) لاتخاذ الإجراءات القانونية للتصديق على المذكرة.

وتم خلال إعداد مذكرة التفاهم التنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد كافة موانئ ومرافئ المنطقة المشار إليها بالسفينة أمام كل ميناء ومرفأ على شبكة الموانئ والمرافئ البحرية والمسارات الملاحية في المشرق العربي المرفقة بمذكرة التفاهم، للاسترشاد بها بحيث إنها لا تشكل جزءاً من مذكرة التفاهم كما ورد في نصوص المذكرة (الشكل 11).

وتم رسم المسارات الملاحية التي تربط تلك الموانئ والمرافئ بعضها مع بعض على النحو التالي:

المسار AM 10 البحر المتوسط: الساحل السوري من اللاذقية وطرطوس وبانياس مروراً بالساحل اللبناني طرابلس وبيروت وصيدا وصور والساحل الفلسطيني غزة والساحل المصري العريش وبور سعيد ودمياط حتى الإسكندرية.

المسار AM 20 خليج السويس: الساحل المصري من السويس والعين السخنة وحتى مدخل البحر الأحمر.

المسار AM 30 خليج العقبة: الساحل الأردني من العقبة وحتى الساحل المصري نويبع إلى شرم الشيخ.

المسار AM 40 البحر الأحمر: الساحل السعودي من ضباء وينبع وجدة والساحل اليمني الصليف والحديدة.

المسار AM 50 خليج عدن وبحر العرب: الساحل اليمني من عدن والمكلا والساحل العماني من صلالة والقرن وحتى مدخل الخليج.

الشكل 11- شبكة الموانئ والمرافئ البحرية والمسارات الملاحية في المشرق العربي

المسار AM 60 خليج عُمان: الساحل العُماني من سلطان قابوس وصحار وشناص وساحل دولة الإمارات الفُجيرة وخُور فكان حتى مدخل الخليج.

المسار AM 70 الخليج العربي: الساحل العُماني من مدخل الخليج في خَصَب وساحل الإمارات مروراً بميناء خالد وموانئ دبي وزايد وموانئ قطر في الدوحة ومُسيعيد وساحل البحرين في سِلمان وساحل المملكة العربية السعودية في الملك عبد العزيز بالدمام والجُبيل وساحل الكويت في الشُعيبة والشُويخ وساحل العراق في أم قصر.

المسار AM 80 شَط العرب: الساحل العراقي من الفاو إلى ميناء البصرة (المَعقل).

المسار AM 01 نهر النيل: من دِمياط ورشيد وحتى السودان.

المسار AM 02 نهر دِجلة: من البصرة مروراً بالقرنة إلى سد الكوت.

المسار AM 03 نهر الفرات: من البصرة مروراً بالقرنة وحتى الناصرية والسماوة.

وعند دخول مذكرة التفاهم حيز التنفيذ وفق المادة 17، فإن الإسكوا تتوقع أن يفضي تضمين كل أو بعض نصوص المذكرة في القوانين الوطنية للدول الأعضاء وتنفيذها إلى زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال النقل البحري والخدمات المساعدة له، حيث سيكون لدى الدول الأعضاء ولأول مرة في تاريخها صك وتفويض قانوني يُمكن الإدارات المختصة في القطاع العام وكذلك شركات الملاحة الوطنية المشتركة والخاصة وشركات ومؤسسات الخدمات المساعدة من التعاون على النطاق الإقليمي وفق الأطر المتضمنة في مذكرة التفاهم.

ويتوقع أن ينتج عن ذلك تطوير وتحسين في إمكانيات وأنشطة النقل البحري والموانئ في المنطقة وزيادة حجم التجارة المنقولة بحراً بين الدول الأعضاء مما يؤثر إيجاباً على التجارة البينية في المنطقة، إضافة إلى أطر التعاون الأخرى كحماية البيئة البحرية والسلامة البحرية والأمن البحري على السفن وموانئ ومرافئ المنطقة وأوجه التعاون الأخرى.

2- بعض تطورات قطاع النقل البحري ذات البعد الإقليمي

تقوم اللجنة الفنية للنقل البحري التابعة للجامعة العربية بإعداد دراسة حول تطوير وتحديث الموانئ البحرية العربية، وذلك بالتعاون مع الإسكوا من خلال المشاركة في تمويل إعدادها. وتجدر الإشارة إلى أن الإسكوا تشارك في كافة اجتماعات الجامعة العربية المتعلقة بالنقل البحري ، كما تعتبر الإسكوا عضواً مراقباً في اتحاد الموانئ البحرية العربية وعضواً في اللجنة الفنية للنقل البحري.

وتقوم الجامعة العربية من خلال اللجنة الفنية للنقل البحري (اتحاد الموانئ البحرية العربية) بمشاركة الإسكوا، باستكمال الدراسات الخاصة بتفعيل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن في إطار جامعة الدول العربية، وبالتنسيق مع الاتحاد العربي للناقلين البحريين وشركات الملاحة العربية. ويهدف المشروع إلى دعم التعاون في مجال النقل البحري وتحقيق السيادة والإشراف العربي على بناء وإصلاح السفن العربية، وإجراء الفحص والتصنيف وإصدار وتحديد شهادات الصلاحية للسفن وتوحيد المواصفات الفنية للسفن في الوطن العربي.

وتقوم وزارة النقل السورية بتنفيذ خطة لتطوير المرافئ وقطاع النقل البحري بما في ذلك القانون البحري التجاري والإدارة البحرية، ضمن الخريطة الاستثمارية للوزارة ولمرفأي طرطوس واللاذقية، وتشمل خطة تطوير وتأهيل المرافئ السورية استيعاب الزيادات الملحوظة في أحجام البضائع المارة التي تجاوزت 20 في المائة في عام 2004، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمرافئ السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، لخدمة تجارة الترانزيت القادمة من أوروبا والأمريكيتين وشمال أفريقيا إلى الأردن والعراق وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتتضمن الخطة إنشاء أرصفة ومحطة حاويات حديثة مجهزة بكافة المعدات والأنظمة الحديثة لتشغيل وتطوير وتحديث العمليات والحركة في المرافئ الجمهورية العربية السورية، وأتمتة عمليات المرافئ والمعاملات والإجراءات الجمركية وبرامج تدريب وتأهيل بحري للعاملين في المديرية العامة للموانئ والمرافئ الجمهورية العربية السورية، واستكمال دراسة توسعات ومرافئ جديدة لمناولة المواد الصب (bulk) الملوثة للبيئة وأرصفة متعددة الأغراض. وتقوم الإسكوا بالمساهمة في دراسات التطوير والتحديث للمرافئ السورية والإعداد لمشروع مرفأ اللاذقية كميناء نموذجي.

كما تشهد المنطقة تطورات عديدة في مجال النقل البحري والموانئ والمرافئ بهدف تسهيل مرور البضائع المصدرة والمستوردة عن طريق البحر. وفي هذا الصدد تقوم الجمهورية اليمنية بالتعاون مع الإسكوا (فريق النقل البحري)، بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير الموانئ اليمنية حتى عام 2025، تسعى من خلالها إلى رفع كفاءة وفعالية خدمات الموانئ وتحديث الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والمالية، بما في ذلك استخدامات الحاسوب وتحديث أسس احتساب التعرفة، وخطط وبرامج لتدريب وتأهيل العاملين في الموانئ، وتنفيذ مشاريع لتوسعة وتطوير الموانئ القائمة، وإنشاء موانئ جديدة تلبي الزيادات الملحوظة في صادرات وواردات الجمهورية اليمنية وتجارة الترانزيت وإعادة الشحن (Transshipment) عبر ميناء عدن الذي يتميز بموقعه الاستراتيجي في منطقة الإسكوا ما بين الأمريكيتين وأوروبا من جهة، ومنطقة الخليج العربي ومنطقة جنوب شرق آسيا من جهة أخرى. وتصل التقديرات الاستثمارية لتلك المشاريع إلى ما يزيد عن 100 مليار ريال يمني أي ما يعادل 520 مليون دولار أمريكي ستقوم الجمهورية اليمنية بتوفيرها من خلال الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010. ويشير الجدول 22 إلى أن ميناء دبي احتل المرتبة السادسة لزيادة حركة الحاويات (23 في المائة على المستوى العالمي) للعام 2003. كما احتل ميناء عدن المرتبة الثانية لانخفاض حركة الحاويات (60 في المائة على المستوى العالمي) للعام 2003، يليه في ذلك ميناء الفجيرة في المرتبة الرابعة (29 في المائة على المستوى العالمي) للعام 2003. وعلى مستوى الدول احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 13 على المستوى العالمي لمناولة وتداول الحاويات للعامين 2002 و2003. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 24 وجمهورية مصر العربية المرتبة الخامسة والثلاثين على المستوى العالمي للعامين 2002 و2003.

الجدول 22- ترتيب موانئ/مرافئ الإسكوا للحاويات على المستويين الإقليمي والعالمي

الدولـة	الموانئ والمرافئ	الترتيب على نطاق الإسكوا		الترتيب على النطاق العالمي	حاويات مكافئة
		2002	2003		2003
الإمارات العربية المتحدة	دبي	1	1	11	5 151 958
عُمان	صلالة	4	2	34	2 000 000
المملكة العربية السعودية	جدة	2	3	39	1 777 165
الإمارات العربية المتحدة	خور فكان	3	4	56	1 449 951
مصر	دمياط	5	5	74	955 045
المملكة العربية السعودية	الدمام	6	6	91	632 776
مصر	الإسكندرية	7	7	118	495 186
لبنان	بيروت	9	8	155	305 933
الجمهورية العربية السورية	اللاذقية	12	9	163	281 236
الأردن	العقبة	11	10	164	281 215
عُمان	ميناء سلطان قابوس	13	11	168	264 826
الإمارات العربية المتحدة	الفجيرة	10	12	185	202 156
قطر	الدوحة/مسيعيد	16	13	193	173 108
البحرين	ميناء سلمان	14	14	203	165 700
اليمن	عدن	8	15	213	155 717
الإمارات	الشارقة	15	16	218	151 636

المصدر: Containerization International yearbook 2005.

يبين الشكل 12 النسبة المئوية لنمو الأساطيل الوطنية لمنطقة الإسكوا للسفن والحمولات الساكنة (dwt) وللحاويات المكافئة (TEU) مقارنة مع مثيلاتها في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي خلال فترة الخمسة أعوام الأخيرة 2000-2004. ويلاحظ من الرسم البياني انخفاض إجمالي عدد السفن في منطقة الإسكوا بنسبة 18.9 في المائة وفي المنطقة العربية بنسبة 11.4 في المائة بينما يزيد إجمالي عدد السفن بنسبة 1.9 في المائة على مستوى العالم، كما انخفض إجمالي الحمولات الساكنة في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية بنسبة 10.4 و9.9 في المائة على التوالي بينما سجل إجمالي الحمولة الساكنة على مستوى العالم نسبة زيادة 10.3 في المائة. ويمكن تفسير انخفاض عدد السفن والحمولة الساكنة في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية إلى زيادة عدد السفن الصغيرة التي تم التخلص منها بالبيع أو التخريد وبناء عدد أقل من السفن ذات حمولات ساكنة كبيرة وحديثة الاستخدامات، وينطبق ذلك على الزيادة الطفيفة على عدد السفن والزيادة في الحمولة الساكنة على مستوى العالم. أما انخفاض الحاويات على مستوى الإسكوا والمنطقة العربية 5.4 و3.2 في المائة على التوالي فهي ظاهرة غير عادية يتطلب بحثها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك الانخفاض علماً بأن ظاهرة التحوية containerization في زيادات سنوية مستمرة ويؤكد على ذلك زيادة النسبة المئوية 35.9 على المستوى العالمي.

الشكل 12 - مؤشرات نمو النقل البحري في منطقة الإسكوا مقارنة مع مثيلاتها العربية والعالمية

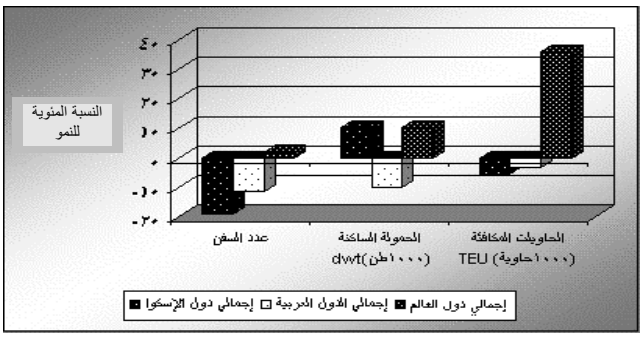

باء- أهم التطورات في مجال النقل الدولي في المنطقة

1- التطورات الحاصلة في اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

من المعلوم أن اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي كان أول اتفاق دولي يعتمد في إطار الإسكوا في 10 أيار/مايو 2001 ودخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003 وصدق عليه حتى تاريخه سبع دول أعضاء هي المملكة الأردنية الهاشمية (18 كانون الثاني/يناير 2002)، ودولة قطر (28 حزيران/ يونيو 2002)، والجمهورية اليمنية (15 تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، والجمهورية اللبنانية (1 أيار/مايو 2003)، والجمهورية العربية السورية (21 تموز/يوليو 2003)، وجمهورية مصر العربية (5 أيار/مايو 2004)، والمملكة العربية السعودية (15 تموز/يوليو 2004)، وفيما يلي بعض التطورات الحاصلة في تنفيذه في دول المنطقة.

(أ) الجمهورية اللبنانية

يقوم لبنان حالياً ببعض الأعمال التي تتعلق بالمحورين M30 وM51 واللذين يمران ضمن أراضيه على النحو التالي[34]:

(1) فيما يتعلق بالمحور M30 فقد تم تلزيم جزءين منه، والجزء الأول يربط ما بين المديرج وتعنايل (20 كم) والجزء الثاني ما بين تعنايل والمصنع (10.9 كم) الذي يصل بيروت بدمشق، وسيتم شق طريق جديدة يربط المديرج بالمصنع عبر تعنايل وبمواصفات عالية تفي بكامل المواصفات المنصوص عليها في اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، إضافة إلى ذلك فقد بدأت الدراسات لتحسين ورفع مستوى الجزء الواصل بين الجمهور وعاليه على امتداد المحور M30 من أجل الوصول به إلى المواصفات المنصوص عليها في الاتفاق؛

(2) فيما يتعلق بالمحور M51 وهو الطريق الساحلي فقد تم طرح مناقصة دراسة الجزء الواصل ما بين القلمون والبداوي (11.3 كم) إضافة إلى البدء في دراسة إنشاء الجزء ما بين ميناء طرابلس والبداوي (5.8 كم) وهو الذي سيعمل على أن يلتف المحور حول مدينة طرابلس تفادياً للازدحام المروري الخانق حالياً، ولكن لا يوجد جدول زمني للبدء بتنفيذ أعمال الإنشاء.

ومن المهم ملاحظة أن لبنان للآن لم يركب أياً من العلامات الخاصة بالتعريف بالطرق الدولية ولم يبدأ العمل في تغيير الإشارات الحالية ليتم مطابقتها بحسب ما ورد في الاتفاق.

(ب) المملكة العربية السعودية[35]

(1) أعمال التحسينات ورفع مستوى شبكة الطرق الدولية الواقعة ضمن الاتفاق على المحاور (الجدول 22)

M25 محور خط الأنابيب

(34) المعلومات مستقاة من مجلس الإنماء والإعمار، الجمهورية اللبنانية.

(35) المعلومات مستقاة من العرض الذي قدمه ممثل وزارة النقل في المملكة العربية السعودية خلال الدورة الثالثة والعشرين للإسكوا التي عُقدت في دمشق في الفترة 9-12 أيار/مايو 2005.

* يتم حالياً ازدواج الطريق من القريات حتى رفحاء بطول 631 كلم؛

* يتم استكمال إصلاح الطريق من القريـات حتى أبو حدرية بطول 1203 كلم.

M35 محور وسط الجزيرة العربية

* يتم حالياً اسـتكمال ربـط منطقـة حائـل بمنطقة الجوف بطريق مزدوج طوله 336 كلم؛

* يتم تنفيذ طريق سريع بين حائل والقـصيم بطول 245 كلم؛

* اعتمد ازدواج طريـق القريـات-سـكاكا بطول 275 كلم.

M45 محور سوريا-الأردن-السعودية-اليمن

* يتم حاليـاً اسـتكمال ازدواج طريق حالة عمار-تبوك بطول 52 كلم؛

* يتم حالياً ازدواج طريق القليبـة-الجهـراء بطول 235 كلم مع إصلاح الطريق العام؛

* يتم حالياً ازدواج طريق الكر-الهدا (مكـة المكرمة-الطائف) بطول 12 كلم؛

* يتم حالياً ازدواج طريق الطـائف-الباحـة بطول 269 كلم؛

* يتم حالياً ازدواج طريق الباحة-أبها-ظهران الجنوب بطول 389 كلم.

M55 محور سيناء-شرق البحر الأحمر

* اعتمد ازدواج طريق منفذ الدرة-ضباء-ينبع بطول 771 كلم؛

* تم الانتهاء من تنفيذ طريق سريع بين ينبـع ورابغ إلى ثول (شمالي جدة) بطـول 262 كلم؛

* يتم حالياً ازدواج طريق جدة-الدرب-منفـذ الطوال بطول 754 كلم.

M70 محور الكويت-ينبع

* اعتمد ازدواج طريق الرقعي-حفر الباطن بطول 19 كلم؛

* يتم حالياً ازدواج طريق بين حفر البـاطن-الأرطاوية بطول 172 كلم؛

* يتم حالياً تنفيذ طريق سريع بـين المدينـة المنورة وينبع بطول 153 كلم.

M90 محور الدوحة-الدرب

* يـتم حاليـاً ازدواج طريـق سلوى-بطحـاء بطـول 116 كلم؛

* يتم حالياً اسـتكمال ازدواج الطريـق بـين الافلاج حتى أبها بطول 714 كلم.

الجدول 23- طول الطرق الدولية الواقعة ضمن الاتفاق في المملكة العربية السعودية

المحور	مفرد	مزدوج	سريع	إجمالي
M5	-	480	272	752
M25	-	1 267	2	1 269
M35	-	643	779	1 422
M45	249	1 411	361	2 021
M50	114	923	-	1 037
M55	-	1 653	262	1 915
M70	84	436	629	1 149
M80	-	-	1 348	1 348
M90	488	1 106	-	1 594
المجموع	935	7 919	3 653	12 507

(2) تركيب اللافتات للتعريف على محاور الطرق الدولية (الجدول 23)

الجدول 24- الـ 1676 لافتة التي تم تركيبها في المملكة العربية السعودية

اسم المحور	M5	M25	M35	M45	M50	M50	M55	M70	M80	M90	المجموع
عدد اللافتات	135	205	201	441	89	226	226	210	312	24	1 676

وبهذا يكون قد تم البدء في تنفيذ الاتفاق في المملكة العربية السعودية بشكل شامل ومتكامل والذي يعتبر نموذجاً للدول الأخرى في المنطقة مع العلم بأن طول الشبكة في المملكة العربية السعودية يمثل حوالي 40 في المائة من مجموع أطوال الشبكة المعتمدة في الاتفاق.

الإطار 9- التطورات المتعلقة بنظام النقل المتكامل في المشرق العربي

هناك توجه إيجابي على مستوى الدول العربية لتوسيع العمل بمنجزات الإسكوا في هذا المجال لتشمل كافة الدول العربية، وفي هذا الصدد أصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب القرار رقم (230) في دورته (17) بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 والذي يقضي بتكليف اللجنة الفنية للنقل البري في جامعة الدول العربية بدراسة نظام النقل المتكامل واتفاق الطرق الدولية واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي المعتمدة في إطار الإسكوا للنظر في إمكانية توسيع العمل بها لتشمل كافة الدول العربية.

وعقدت اللجنة الفنية للنقل البري اجتماعها الخامس عشر في 30-31 آب/أغسطس 2005 في القاهرة بمشاركة الإسكوا واتخذت في هذا الشأن التوصيات التالية:

الإطار 9 (تابع)

توسيع العمل بالاتفاقات المنجزة في إطار الإسكوا؛

اطلعت اللجنة على وثيقة الإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل المعتمد في إطار الإسكوا والبيان الصادر بهذا الشأن في عام 1999؛

كما اطلعت اللجنة على اتفاق الطرق الدولية بالمشرق العربي المعتمد في إطار الإسكوا في 10 أيار/مايو 2001 والذي دخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

كذلك اطلعت اللجنة على اتفاق السكك الحديدية الدولية بالمشرق العربي المعتمد في إطار الإسكوا في 14 نيسان/أبريل 2003، والذي دخل حيز التنفيذ في 23 أيار/مايو 2005.

وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (230) الصادر في دورته (17) بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، تدارست اللجنة الموضوعات الثلاثة المشار إليها.

وإذ تعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها الإسكوا في تبني وتطوير هذا النظام وإنجاز تلك الاتفاقات،

وبعد المداولة توصي بـ

1- الترحيب بتوسيع العمل بالإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل المعتمد في إطار الإسكوا ليشمل كافة الدول العربية، وتكليف الأمانة الفنية بإحالته مع البيان الصادر بشأنه إلى الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا للنظر في تبنيه أسوة بالدول المشرق العربي، وإبلاغ الأمانة الفنية بذلك.

2- الموافقة من حيث المبدأ على توسيع اتفاق الطرق الدولية بالمشرق العربي ليشمل كافة الدول العربية. ولتحقيق ذلك، تكلف الأمانة الفنية بعقد اجتماع لخبراء الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا (من كافة الجهات المعنية بموضوع الاتفاق في تلك الدول) وذلك بعد التشاور والتنسيق مع الإسكوا وبمشاركة ممثلين عن دول الإسكوا المصادقة على الاتفاق والاتحاد العربي للنقل البري، وذلك بهدف استكمال توصيف شبكة الطرق الدولية في الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا في إطار توسيع الاتفاق المذكور.

3- تشجيع توسيع العمل باتفاق السكك الحديدية بالمشرق العربي ليشمل كافة الدول العربية، وتكليف الأمانة الفنية بعقد اجتماع للخبراء المختصين بالدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا بعد التشاور والتنسيق مع الإسكوا وذلك لاستكمال توصيف شبكة السكك الحديدية الدولية لدى تلك الدول في إطار توسيع الاتفاق المذكور مع التأكيد على أن توسيع الشبكة بمحاور إضافية مرتبط بتوفر الجدوى الاقتصادية لإنشاء الوصلات الناقصة. ويشارك في الاجتماع المذكور للمصادقة على الاتفاق ممثلون لدول الإسكوا

والاتحاد العربي للسكك الحديدية.

4- في حالة توسيع العمل بالاتفاقين المشار إليهما في الفقرتين (2) و(3) أعلاه، يتم بحث تحديد جهة الإيداع بالتنسيق والتشاور بين الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين التنفيذي للإسكوا.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية للنقل البري، 30-31 آب/أغسطس 2005، مقر الأمانة العامة في القاهرة.

(ج) جمهورية مصر العربية[36]

بعد أن قامت جمهورية مصر العربية بتثبيت لافتات التعريف بشبكة الطرق الدولية في شهر شباط/فبراير 2005، أعدت خطة عمل متكاملة من أجل الانتهاء من تنفيذ كافة متطلبات الاتفاق في الفترة المحددة لها، وقد تم تحديد كامل المواصفات الحالية وتحديد جميع اللافتات والإشارات غير المطابقة للمواصفات وتم تزويد الإسكوا ببيان مفصل عنها إلكترونياً، مما يعني أنه تم تحديد جميع الأعمال المطلوب تنفيذها، وقد بينت الخطة المقترحة من جمهورية مصر العربية بأن تركيب جميع لافتات التعريف بالطرق الدولية سيتم الانتهاء منه قبل نهاية عام 2005، في حين أنه سيتم تبديل اللافتات والإشارات الغير مطابقة للمواصفات والانتهاء منها في نهاية عام 2011 وهو الجزء الذي يتعلق بإنهاء الأعمال المطلوبة للتحسينات حتى تصبح شبكة الطرق الدولية في جمهورية مصر العربية والواقعة ضمن اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي مطابقة بالكامل لمواصفات الاتفاق وسيتم الانتهاء منها في نهاية عام 2019.

(د) الأردن

كانت الأردن أول دولة تقوم بتثبيت علامات التعريف بالمحاور الواقعة ضمن إتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، وقد تم تركيب اللافتات على جميع المحاور، ويجري حالياً جرد اللافتات والإشارات الواقعة على كافة المحاور الواقعة ضمن الاتفاق من أجل إعداد خطة العمل لتطبيق كافة المواصفات المنصوص عليها.

2- تطورات البنية التحتية في السكك الحديدية في بعض دول المنطقة

بدأ الاهتمام يتزايد في دول عديدة في منطقة الإسكوا لتطوير وتحديث شبكة السكك الحديدية لديها منذ أن تم اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي في 14 نيسان/أبريل 2003 وبشكل أكبر بعد أن دخل حيز التنفيذ بتاريخ 23 أيار/مايو 2005 بعد أن صادقت عليه أربع دول أعضاء وهي: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية.

وقد بدأت المملكة العربية السعودية الخطوات الفعلية نحو إنشاء خط سكة الحديد الذي يربط مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر بميناء الدمام في المنطقة الشرقية مروراً بمدينة الرياض، علماً بأن الجزء الواقع بين الرياض والدمام موجود أصلاً، والذي ازداد الطلب عليه في السنوات الأخيرة حيث إنه يتم عليه نقل أكثر من نصف الحاويات التي تفرغ في ميناء الدمام، وقد لوحظ أن حجم النقل على خط سكة الحديد بين مدينة الدمام والرياض قد ازداد حوالي 65 في المائة في الفترة ما بين 2000 و2004، ويبلغ الجزء المقترح إنشاؤه بين الرياض وجدة حوالي 950 كلم، إضافة إلى إنشاء جزء يوصل ميناء جدة بميناء ينبع الصناعي بطول إضافي بحدود 115 كلم، هذا وسيخفف إنشاء هذا الخط الحديدي على النقل البري بالشاحنات ما بين جدة ومدينة الرياض، ونظراً لوفرة استيعاب ميناء جدة وكذلك خط السكة الحديد المتقرح فإنه يؤمل أن يؤدي ذلك إلى رفع كفاءة النقل وتخفيف كلفته إضافة إلى ما توفره السكك الحديدية من وسيلة أكثر أماناً وأقل ضرراً على البيئة، ومن المعلوم أن القطاع الخاص هو الذي سيتولى إنشاء هذا الخط الحديدي عن طريق BOT، وسيتم البدء في طرح قطاع التأهيل ومن ثم دراسة وتحديد الشركات المؤهلة للقيام بهذا العطاء في الجزء الأول من عام 2006 ومن المؤمل أن يتم طرح العطاء بصورة نهائية في أواخر عام 2006 على الشركة التي ستقوم بتصميم وإنشاء وتشغيل الجسر الحديدي المقترح. وتأمل المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في المملكة العربية السعودية بأن يبدي العديد من الشركات رغبة في الدخول في هذا العطاء علماً بأن أكثر من 100 شركة محلية ودولية قد أبدت رغبتها في إنشاء هذا الجسر الحديدي[37]، الذي تقدر كلفة الفترة الأولية منه

(36) تقرير وزارة النقل في جمهورية مصر العربية المقدم إلى الإسكوا بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2005.

(37) MEED 20-28 April 2005, p. 22.

ما بين 5-8 مليارات دولار، ومن المؤمل بعد انتهاء إنشاء هذا الخط وبوجود ميناء جدة والدمام عند نقطتي البداية والنهاية ان يشكل هذا حلقة نقل هامة وفعالة تساعد في خلق نظام نقل شامل وفعال[38].

وبدأت المملكة الأردنية الهاشمية جهوداً حثيثة من أجل رفع مستوى خطوط سكك الحديد ودراسة جدوى توسع شبكة الخطوط الحالية الموجودة، وقد أبدت 26 شركة رغبتها في الدخول في العطاء بيد أنه لم يتم تأهيل سوى (5) شركات عالمية منها تؤلف شركة محلية ودولية، ومن المنتظر أن يرسي العطاء قريباً على الشركة التي ستعد دراسة تطوير شبكة السكة الحديدية في الأردن.

وقد تم إرساء العقد مؤخراً على إحدى كبريات الشركات الهندسية من أجل إعادة تأهيل الخط الواصل ما بين بغداد والبصرة بالعراق، وستعمل هذه الشركة بالتعاون مع الشركة العامة لسكك حديد العراق على استبدال الخط الحالي والبالغ طوله 600 كلم بخط جديد وبمواصفات أوروبية عالية خاصة بعد سوء الخط الحالي الذي مضى على تأسيسه أكثر من 50 عاماً إضافة إلى ما تعرض له الخط المقام حالياً من أعمال سلب وتدمير بسبب الأوضاع الراهنة. وفي مرحلة قادمة سيتم النظر بإعادة تأهيل كامل الخط الحديدي الحالي داخل العراق والذي يبلغ طوله حوالي 1500 كلم[39].

جيم- التكامل الإقليمي في موضوع السلامة المرورية

من الصعب القول إن دول الإسكوا قد شهدت في العقود الماضية تعاوناً وتكاملاً في موضوع السلامة المرورية على الطرق، وعلى الرغم من كون معظم دول الإسكوا تعاني من درجة عالية من الحوادث المرورية والتي تتسبب في خسائر جسيمة في اقتصادياتها سواء من جراء ارتفاع عدد الوفيات المرورية أو العجز الكامل والإصابات البليغة التي تسببه هذه الحوادث للعديد من مستخدمي الطرق، أو بسبب الخسائر المادية الكبيرة بالمركبات أو بجسم الطريق، إلا أن الجهود التي قامت بها هذه الدول في كثير من الأحيان كانت منفردة، ولم تتضافر سواء في وضع الحلول المشتركة أو بتبادل هذه الخبرات من أجل تحسين وضع السلامة المرورية في بلدانها، ولعل الاعتقاد عند الكثيرين بأن هذه المشكلة هي وطنية وليست إقليمية كانت وراء العزوف عن تبني جهود إقليمية، واتباع سياسات معالجة الأمر فردياً، وفي المقابل لعل وقوع العديد من الحوادث التي تسببت فيها شاحنات تعبر الحدود من بلد لآخر، خاصة بالترانزيت، بسبب الإهمال في صيانتها، أو بسبب انهيار بعض المنشآت من جراء الأحمال الثقيلة والتي لا تتوافق مع الأحمال المسموح بها في الدولة التي تعبرها الشاحنة، خاصة بعدما حصلت بعض الحوادث في الشاحنات التي تحمل مواد خطرة مثل المواد الكيماوية السريعة الاشتعال أو البترولية، لعل كل ذلك قد ساهم في زيادة الوعي بأن مشكلة السلامة المرورية أصبحت تتعدى الحدود، وهي مشكلة تمس كافة الدول، مما دفع إلى تظافر الجهود بين الدول ورغبتها في بذل المزيد من الجهود نحو حل المشكلة إقليمياً.

1- تكامل الجهود ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[40]

يعتبر القرار 309/57 أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال السلامة على الطرق في دورتها السابعة والخمسين والتي عقدت في عام 2003 وشاركت في تقديمه العديد من دول العالم منها 10 دول من منطقة الإسكوا وهي المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية. وقد رحب القرار بجهود منظمة الصحة العالمية لتسمية موضوع "الطرق الآمنة" موضوعاً ليوم الصحة العالمي لعام 2004 والذي احتفل به في 7 نيسان/أبريل من ذلك العام، وحث القرار جميع الحكومات على إصدار قوانين جديدة للمرور، وطلب إعداد تقرير عن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق.

وعقب إصدار تقرير الأمم المتحدة عن الأزمة العالمية للسلامة المرورية على الطرق وإشارته إلى الخطورة الكبرى التي ستمثلها الإصابات الناجمة عن الحوادث على الطرق وتوقعاتها بأن تحتل الإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية المرتبة الثالثة بحلول عام 2020[41] بعدما كانت تحتل المرتبة التاسعة عالمياً في عام 1990، مما يدل على ضرورة توجيه الجهود نحو معالجة هذا "المرض الخطير" الذي يودي بحياة البشر، صدر قرار الجمعية العامة رقم 9/58 في عام 2003 وهو

(38) مجلة النقل والمواصلات السنة السابعة. العدد الواحد والثمانون تموز/يوليو 2005.

(39) MEED 11-17 February 2005, p. 19.

(40) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض أوضاع السلامة المرورية في بعض بلدان الإسكوا، 2005.

(41) أمانة الأمم المتحدة، الأزمة العالمية للسلامة على الطرق، مذكرة من الأمين العام، الدورة الثامنة والخمسون، 2003.

ثاني قرار يصدر عن الجمعية العامة وتم اعتماده بدون تصويت عليه، ولعبت سلطنة عمان دوراً هاماً وحساساً في متابعة الجهود في الأمم المتحدة لمواصلة جهودها في مجال السلامة المرورية وأسفرت هذه الجهود عن إصدار القرار الثالث للجمعية العامة رقم 289/58 والذي دعا فيه منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة لها، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق؛ كما دعا الأمين العام، لدى تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، وفقاً للقرار 289/58، إلى الاستفادة من خبرات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي؛ كما شدد على ضرورة المضي في تعزيز التعاون الدولي لمعالجة مسائل السلامة على الطرق، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار.

2- التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال السلامة المرورية

يمكن القول أن التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي يعود إلى سنوات عديدة، وذلك عندما تم البدء بعقد أسبوع المرور الخليجي الموحد، وعقد أول أسبوع مروري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 1984 تحت شعار "حزام الأمان"، وقد استمر عقد الأسابيع المرورية حتى يومنا هذا وتحت شعار مختلف لكل عام، ومن المهم ذكره هنا أنه يتم وضمن هذا الأسبوع تكثيف التعاون وتبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون مما يعكس جهداً مشتركاً وتكاملاً في السعي نحو تحقيق الشعار المقترح لكل أسبوع مروري، والعمل جار على توحيد قوانين السير لدى هذه الدول، حيث صدر القانون (النظام) المروري الاسترشادي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وإضافة إلى ذلك، فقد عملت دول المجلس في إطار توحيد وتكامل برامجها للتربية المرورية وذلك ضمن تطبيق استراتيجية تنفيذ الكتب الموحدة والمطورة لأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي والذي يقوم مكتب التربية العربي لدول الخليج/المركز العربي للبحوث التربوية بتطبيقها منذ العام 1986 بدءاً من الصف الأول الإبتدائي حيث تتضمن مادة العلوم دروساً خصوصية في كيفية استخدام الشارع مستعينة بالرسوم التوضيحية وهو الأمر الذي يسهل معرفة مواضيع كثيرة تتعلق بالتصرفات السليمة وغير السليمة في الخروج والدخول إلى السيارة وعبور الشارع واستخدام الحافلة، ويتم في المراحل اللاحقة التشديد على أمور عدة تتعلق بالسلامة المرورية.

والجدير بالقول إنه بدأ مؤخراً عقد ندوات مرورية يشارك فيها العديد من مسؤولي السير في الدول العربية وخاصة تلك الواقعة في منطقة الإسكوا، وقد قامت المنظمة العربية للسلامة المرورية بعقد العديد من الندوات التي تتعلق بالسلامة المرورية، كما أن المعهد المروري الأردني قد نشط في عقد العديد من الندوات التي كان آخرها ندوة لبحث خطط تنفيذ الحملات الإعلامية المرورية وشارك فيها ممثلو أكثر من 10 دول عربية، وقد بدئ مؤخراً في إنشاء شبكات وقنوات اتصال لمعالجة المشاكل المرورية بيد أنه لا بد من تنظيم هذه الجهود لضمان تكاملها ونجاحها.

الإطار 10- دور الإسكوا في السلامة المرورية

لقد نبهت قرارات الجمعية العامة المتعاقبة في مجال السلامة المرورية إلى ضرورة تكاتف الجهود وخاصة تلك التي تقوم بها اللجان الإقليمية، ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وضرورة أن تلعب دوراً هاماً في تركيز جهود الدول الأعضاء في موضوع السلامة المرورية، وقد شاركت الإسكوا في الاجتماعين الاستشاريين اللذين عقدا في جنيف في عام 2004 و2005 بحضور أكثر من (40) جهة دولية واستشارية لوضع التقرير الذي رفع إلى الدورة الستين للجمعية العامة وكذلك في وضع إستراتيجية دولية لمعالجة هذه الأزمة العالمية التي تهدد حياة العديد من البشر.

يمكن القول أن أول ما قامت به الإسكوا في مجال السلامة المرورية كان ضمن جهودها التي تكللت بالنجاح في اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في 10 أيار/مايو 2001، ومن ثم دخوله حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003، خاصة لأن هذا الاتفاق سيساهم بشكل فعال في رفع مستوى المواصفات الهندسية التي تأخذ اعتبار السلامة المرورية منها بشكل مباشر، إضافة إلى ما سيؤثره تطبيق هذا الاتفاق من وضع إشارات وعلامات الطرق بالمواصفات العالمية وتجهيزات الطريق من حواجز الحماية وإضاءة الطريق واستخدام أدوات مضادة للنور المتوهج وأدوات تحديد جسم الطريق وأنظمة اتصالات الطوارئ والمرافق المساعدة مثل توفير أماكن عبور للمشاة وتوفير الحماية الآمنة في الأماكن التي يُخشى فيها مرور الحيوانات والتي سيكون لها أثر إيجابي في تحسين السلامة المرورية على شبكتها.

وقد قامت الإسكوا في عام 2005 بإعداد دراسة عن استعراض أوضاع السلامة المرورية في بعض بلدان الإسكوا، ومن

أجل حث الدول على إعطاء المزيد من الجهود والموارد لموضوع السلامة المرورية فقد أصدرت الإسكوا قرارها رقم 256 في دورتها الثالثة والعشرين في 17 نيسان/أبريل 2005 بشأن التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق، دعت فيه الدول الأعضاء إلى ربط موضوع سلامة المرور ببرامجها الإنمائية، لأغراض زيادة الوعي بإجراءات سلامة المرور من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والمناهج التربوية، وخصوصاً بين الأطفال والشباب، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ورصد الميزانيات اللازمة للارتقاء بمتطلبات سلامة المرور على الطرق؛ كما دعت أيضاً الدول الأعضاء إلى المساهمة في الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة سواء في إعداد الدراسات المختصة أم في المساهمة في أعمال الورشة الإقليمية حول الممارسات الجيدة في سلامة المرور أو في التحضير لأسبوع السلامة العالمية على الطرق المزمع عقده في عام 2007؛ وأملت من الدول الأعضاء تقديم الدعم المادي والمعنوي للأمانة التنفيذية، ما أمكن، لتنفيذ الأنشطة التي تساند الجهود الوطنية في تحقيق مقومات سلامة المرور على الطرق؛ وناشدت الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، في حال عرضه في أيلول/سبتمبر 2005.

وستقوم الإسكوا في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بعقد ورشة عمل إقليمية حول تطبيق الممارسات السليمة وسيمثل هذا خطوة هامة في سبيل تحقيق سبل التعاون والتكامل بين دول المنطقة حيث سيتم تداول تلك الممارسات وسبل تطبيقها فيما بينها.

ولا شك أن هنالك الكثير الواجب عمله من أجل تحقيق نوع من التكامل والتعاون بين دول المنطقة في مجال السلامة المرورية خاصة فيما يتعلق بتوحيد تشريعاتها وطرق تجميع البيانات المتعلقة بالسلامة المرورية ووضع الاتفاقات المحددة فيما يتعلق بنقل المواد الخطرة وتحديد الأحمال المرورية للشاحنات وكذلك أبعادها.

دال- أهم التطورات في مجال تسهيل التجارة

إن الدور الذي تلعبه عملية تسهيل التجارة والنقل هو تخفيض الحواجز في التجارة الدولية والنقل الناتجة عن حواجز تقنية بالإضافة للمعاملات البيروقراطية، كما أنها معنية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع معالجة الصفقات التجارية وتقليل تكاليفها. وتشمل عملية تسهيل التجارة والنقل القطاع العام بصفته جهة رقابية ومنفذة للقانون ومسؤولة عن البنى التحتية، والقطاع الخاص كتجار ووكلاء. بالإضافة إلى أن عملية تسهيل التجارة والنقل معنية بجميع جوانب التجارة الدولية من ناحية المفاوضات وتقديم العروض، والصناعة، والشحن، وتسوية المدفوعات.

ويركز هذا الجزء على أحدث التطورات في مجال تحديث أنظمة الجمارك، وتطبيق المعايير واختبارات الصلاحية وتحويل عمليات النقل للأسلوب التجاري.

1- إعادة تأهيل الجمارك

تعد الجمارك من أهم أجهزة القطاع العام، مع أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، المعنية بالتنظيم والتحكم بحركة التجارة عبر الحدود. تلعب مديريات الجمارك الحديثة أدواراً مزدوجة في التطبيق والتسهيل، والتي تنجزها عامة عن طريق التأكيد على ضرورة إدارة المخاطر، والتي تعني بأن التركيز يقوم على تعريف البضائع ذات المخاطر العالية وكذلك التجار الذين يخضعون للتفتيش الدقيق في حينه، فيما يتم تخليص البضائع والتجار ذوي المخاطرة البسيطة بشكل سريع. ولجعل هذا الأمر ممكناً، من الضروري تواجد مستوى عالٍ من الحوسبة والاتصالات والتشغيل الآلي والتنسيق والاندماج فيما بين جميع الأطراف المعنية بتخليص البضائع والمسافرين. وتركز عامة النشاطات التي تقوم بها عمليات إعادة تأهيل الجمارك ضمن منطقة الإسكوا على تحديث وحوسبة العمليات استناداً للمبادئ المذكورة أعلاه. وتتضمن القضايا والتطورات في منطقة الإسكوا خلال العام 2005 ما يلي:

في جمهورية مصر العربية، واستناداً لتقرير الولايات المتحدة الأمريكية عن حواجز التجارة الخارجية لعام 2005، التزمت وزارة المالية ببرنامج شامل لإعادة تأهيل نظام الجمارك، حيث توجد أولوية لتطبيق اتفاق تقييم الجمارك التابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO). فلدى منظمة التنمية الدولية في الولايات المتحدة (USAID) اعتمادات لإقامة مشروع إعادة تأهيل الجمارك بقيمة 30 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات في سبيل دعم جهود وزارة المالية بهذا الشأن، كما أن وزارة المالية تعمل بالتعاون مع عدة جهات مانحة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، على حل قضايا إعادة تأهيل الجمارك.

ولقد كان افتتاح مركز الجمارك والضرائب النموذجي (MCTC) في أيلول/سبتمبر 2003 خطوة مهمة نحو تحديث وإدارة الضرائب في جمهورية مصر العربية. إن هذا المركز النموذجي هو بمثابة "نقطة وقوف واحدة"،

حيث يتمكن دافعو الضرائب المسجلون في القاهرة الكبرى من تسوية ضرائب الدخل وضرائب المبيعات وكذلك الجمارك للبضائع التي تمر عبر أي من المرافئ التابعة لمصر. وسوف يتم تأسيس مركز جمارك آخر في الإسكندرية في العام 2005[42].

وقد أفادت منظمة التجارة العالمية بأنه منذ ورود التقرير بشأن سياسة التجارة في مصر للعام 1999، قامت إدارة الجمارك بجهود لأجل تحسين نشاطات التفتيش والتخليص، كما أنه تم تأسيس مراكز تخليص متقدمة في مرافئ الإسكندرية والقاهرة وبور سعيد والسويس لأجل تسهيل إجراءات الدخول. كذلك فإن اعتماد أجهزة الكومبيوتر وآلات التصوير بالأشعة ساعد على تحسين فعاليتها في تخفيض وقت التخليص لتتراوح بين ثلاثين دقيقة وثلاثة أيام بحسب حجم وحساسية السلع، استناداً للسلطات المختصة[43].

وفي الكويت، يخضع قسم الجمارك حالياً لعملية خصخصة هامة، حيث تم تعاقد القسم مع شركة خاصة لتولي إدارة خدمات الجمارك، بما فيها تخليص الجمارك، حيث يتضمن تطبيق نظام كومبيوتر متطور جداً، والذي سيجعل عملية الاستيراد أكثر فعالية[44].

ولقد تم تأسيس "نقطة توقف واحدة" في بيروت خلال أول أسبوع من شهر آب/أغسطس في العام 2005، مما يسمح في معالجة البضائع للشحن في موقع واحد، حيث كان النظام السابق يتطلب جمع 19 توقيعاً من قبل عدة أقسام لأجل إتمام شحن البضائع، في حين أن النظام الجديد يمكّن الشركات من تخليص وشحن البضائع في غضون ساعة بدلاً من الوقت الحالي الذي يستغرق 24 ساعة. وسيقوم مسؤولو الجمارك بالتواجد على مدار الساعة في مرفأ بيروت، كما ستخفض مبادرة "نقطة التوقف الواحدة" أتعاب الوقت الإضافي من 100 دولار للحاوية الواحدة إلى 50 دولاراً للمنتجات التي يتم شحنها خارج دوام المرافئ الرسمي المعروفة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة بعض الظهر[45].

وأطلق قسم الجمارك في المملكة الأردنية الهاشمية برنامج "اللائحة الذهبية" في شهر آب/أغسطس 2005، والذي تم تعريفه ببرنامج إرشاد مستعيناً بطرق حديثة على أساس مبادئ إدارة المخاطرات والشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص، وسوف يتم استعمال تقنيات في مراجعة الحسابات للتأكد من الالتزام بمتطلبات الجمارك ومقاييس الأمن الدولي للشركات الأردنية المشتركة في هذا البرنامج. وسيسهل هذا البرنامج تحرك البضائع عبر الحدود بإعطائها معاملة تفضيلية للشركات المؤهلة لأن تكون على اللائحة الذهبية[46].

سوف يخضع قسم الجمارك في الجمهورية العربية السورية لبرنامج تحديثي لجعله أكثر فعالية وشفافية. وسوف يقوم البرنامج، والذي تم إعلانه في شباط/فبراير 2005، بإعداد نظام وطني متكامل يستخدم شبكة أجهزة كومبيوتر لأعمال التخليص الجمركية. إن الهدف من هذا المشروع هو تخفيض التكاليف والوقت الذي تستغرقه عملية التخليص الجمركي، مما يحسن التجارة الخارجية وكذلك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. يتم حالياً تطبيق المشروع، والذي يتوقع أن يطبق بالكامل في فترة سنتين، بالتعاون مع وزارة المالية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ويقدر مجموع تكاليف هذا المشروع بـ 8 ملايين دولار، حيث ستدفع الحكومة السورية 7.5 مليون دولار منها[47].

وفي شهر كانون الثاني/يناير من العام 2005، أفاد مدير عام الجمارك في دبي بخضوع جمارك دبي لبرنامج إعادة تأهيل وتحديث كبير سوف يؤثر على كل جانب من العمليات المعنية، بما في ذلك الرقابة والعمليات التجارية والأنظمة والمستخدمين. ويتضمن البرنامج إصلاح تكنولوجيا المعلومات بعمليات إتمام الوثائق الجمركية، وسيتم اعتماد إدارة مخاطر بقيادة مخابراتية باعتبارها الوسيلة الرئيسية لضبط التجارة لإتمام ذلك.

---

(42) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجية، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة، <http://www.ustr.gov/Document_Library/Reports_Publications/2005/2005_NTE_Report/Section_Index.html>.

(43) تقرير السياسات في منظمة التجارة العالمية، مصر، 2005 - http://www.wto.org/ english/tratop_e/ tpr_e/ s150-0_e.doc .

(44) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجية، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة.

(45) بنك عودة The Lebanon Weekly Monitor، عدد رقم 32 1-6 شهر آب/أغسطس 2005.

(46) قسم الجمارك في الأردن الموقع الإلكتروني - http://www.customs.gov.jo/news.asp#579.

(47) IRINnews.org، 2 شباط/فبراير 2005، http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=45362 .

يهدف هذا المشروع المقدر بملايين الدولارات، والذي تـم إطلاقه في العام 2003، إلى تقديم خدمات نظام جمركـي ذات مستوى عالمي في العام 2006[48].

بالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت، في شهر كـانون الأول/ديسمبر 2004، مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي، كأول ميناء في الشرق الأوسط، إلى حماية الجمارك والحدود الأمريكية التابعة لخطة أمن الحاويـات. وسوف تخصص حماية الجمـارك والحـدود الأمريكيـة فريقاً صغيراً مكوناً من عدة ضباط على مرفأ دبي، يهدف إلى التركيز على الحاويات البحرية المتجهة إلى الولايـات المتحدة الأمريكية. وسيتم تكليف ضباط من ميناء ديـي، بالتنسيق مع الجمارك والحدود الأمريكية، مسؤولية التفتيش الدقيق على الحاويات التي يمكن أن تشكل تهديداً إرهابيـاً محتملاً[49].

وبالرغم من التطورات الواعدة في تحديث الجمارك المنوه عنها أعلاه، تعتبر منظومة التجـارة والنقـل فـي الإسكوا بشكل عام غير فعالة وبطيئة كما تدل على ذلـك بعض الملاحظات التالية: بالنسبة لجمهورية مصر العربية، يشكو المصدرون الأوروبيون من أنظمة التخليص المعقدة التي تخضع للتعديل بشكل دائم، كما أنهم يـشكون أيـضاً من إجراءات التسجيل والتخليص التـي تـستغرق وقتـاً طويلاً، بما فيها تقدير القيمة الجمركية. وتكون عملية أخذ العينات من قبل عدة أعضاء حكومية لها نتـائج سـلبية، وبالأخص عندما تؤخذ هذه العينات مـن كـل صـندوق بضاعة. وكذلك، عندما يتم أخذ العينـات الواحـدة بعـد الأخرى بدلاً من أخذها بشكل متواز. ممـا يـنجم عنـه تكديس البـضائع فـي المـوانئ. واسـتناداً لمـصدرين أوروبيين، فإن عملية تقييم الرسوم الجمركية التي تتم فـي مصر تخضع للأهواء الشخصية، كما إنه غالباً ما تخـضع الأسعار المفروضة لقرارات عشوائية من قبـل مندوبي الجمارك[50].

إن عملية تخليص الواردات فـي دولـة الكويـت تستغرق وقتاً طويلاً، وتتطلب إحالات عدة وكذلك الكثيـر من المعاملات الورقية المتكررة، كما إن العملية خاضـعة للأخطاء والتزوير، حيث إن العامل البشري يـؤدي دوراً كبيراً في إنجاز العمليات، خاصة فـي عمليـات التـدقيق والتقييم والتفتيش. وفي معظم الأوقات، يعاد نفس الـشاط مرتين أو أكثر في مراحل العمليـة المختلفـة مـن أجـل تجميع بيانات متعلقة بالجمارك أو بسبب المصادقة علـى الوثائق[51]. وفي الجمهورية العربيـة الـسورية، تتميـز عمليات الجمارك بأنها معقدة وبطيئـة وتـستغرق وقتـاً طويلاً بسبب القوانين المعقـدة، كمـا يـشكو المـوردون من أن عملية توريد قطع الغيار قد تستغرق وقتـاً يـصل إلى ستة أشهر[52].

2- المعايير واختبارات الصلاحية

ضمن الحواجز التجارية غير الجمركيـة، تـشكل قضايا المعايير واختبارات الـصلاحية أكثـر الحـواجز صعوبة لتجاوزها، ومن الطبيعي في مرحلة التطبيق أن يتم عالمياً تحديد معايير لضمان الـصحة والـسلامة العامـة والفحوص المتعلقة بالمنتجات التجارية في سبيل التأكد من الالتزام بالمعايير. وتتفاقم المشاكل في مجالي التـصدير والاستيراد داخل وخارج منطقة الإسـكوا عنـدما تكـون المعايير في مختلـف البلـدان غيـر متجانـسة وتكـون الفحوصات غير معترف بها بشكل متبادل وعندما تكـون القوانين غير شفافة، والعينات والفحوصات بطيئة وغاليـة وذات نوعية ضعيفة، وكذلك عندما يكـون الهـدف مـن المعايير والفحوصـات حمايـة الـصناعة المحليـة مـن المنافسة الخارجية وليس لدواع صحية أو من أجل تحسين النوعية. وتتلخص بعض القضايا والتطورات الحديثة في منطقة الإسكوا في مجالي المعايير واختبارات الـصلاحية في ما يلي:

في جمهورية مصر العربية، واستناداً للتقرير عـن حواجز التجارة الخارجية للعام 2005[53]، هنـاك تنـسيق ضعيف أو شبه معدوم بين الوكالات المختـصة بوضـع وتطبيق المعايير، كما أن المعايير توضع من قبل الهيئـة المصرية للمعايير والتحكم بـالجودة فـي وزارة التجـارة الخارجية والصناعة. وبالنسبة للبضائع المـستوردة تقـع على عاتق الوكالات المنتسبة لعدة وزارات مسؤولية التأكد من الالتزام بها، بما فيها وزارة الصحة ووزارة الزراعـة والهيئة العامة للرقابة على الـصادرات والـواردات فـي

---

(48) Gulf News، 9 كانون الثاني/يناير 2005.

(49) حماية الجمارك والحـدود فـي الولايـات المتحـدة، مؤتمر صحفي، تاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2004.

(50) EU Market Access Database http://www.mkaccdb.eu.int/cgibin/stb/mkstb.pl?action=bycountry&country=220 .

(51) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجيـة، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(52) خدمات الولايات المتحـدة التجاريـة، مرشـد البلـد التجـاري، الجمهوريـة العربيـة الـسورية 2005 - http://www.buyusainfo.net/docs/x_724506.pdf.

(53) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجيـة، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وزارة التجارة الخارجية والصناعة. وتقتني مصر حالياً 500 4 مواصفة، 7 في المائة منها إلزامياً. وفي شهر شباط/فبراير 2005 أصدر وزير الصناعة والتجارة الخارجية قانوناً يلزم مستوردي ومنتجي منتجات وسلع غذائية معينة بالمقاييس والمواصفات المصرية. ولكن يبقى الكثير من المستوردين خاضعين لمقاييس وتفتيشات محددة دقيقة، وتبقى عملية الاستيراد غير شفافة بالرغم من قرار جمهوري صدر في العام 1999 الذي يعين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في وزارة التجارة الخارجية والصناعة (GOIEC) لتنسيق عمليات تفتيش الواردات. وكذلك، فإن عدد الواردات الخاضعة للتفتيش الإلزامي قد زاد من 69 إلى 131 صنفاً، بما فيها المواد الغذائية والأجهزة والمنتجات الكهربائية وكذلك قطع الغيار. وقد ضاعفت مصر الجهود لتجعل القوانين الإلزامية متكافئة مع المقاييس العالمية، ومع ذلك، فقد أفاد تقرير المستوردين بأن عمليات الفحص ليست موحدة ولا شفافة وأن مختبرات الفحص تفتقر للعدد الكافي من الموظفين والتجهيزات المناسبة مما يؤدي غالباً للوصول إلى نتائج فحوصات خاطئة.

ولاحظ البرنامج اللبناني للجودة المعروف بـ QUALEB بأن لبنان بحاجة لأن تخفض حالات الرفض لمنتجاتها الصادرة، ولحل هذه القضية، اتخذت QUALEB خطوات لإنشاء بنية تحتية للجودة على مستوى وطني وعلى صعيد منتجين محليين لحماية صحة وسلامة المستهلكين بشكل أفضل، على ضوء زيادة الصادرات اللبنانية إلى السوق الأوروبية المشتركة. واستناداً لـ QUALEB، يتبين أن 5 في المائة من الصادرات الغذائية اللبنانية المرفوضة مردها إلى شوائب في التصنيف، إذ لا يعلم الكثير من المصدرين والمنتجين اللبنانيين متطلبات البلد المستورد. إن 35 في المائة تقريباً من الحالات المرفوضة تكون بسبب استعمال إضافات وملونات غير شرعية وغير سليمة، كما أن 5 في المائة من الصادرات المرفوضة هي بسبب وجود مادة "السلونيلا"[54].

وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)، تقوم كل دولة بتطبيق مواصفاتها الخاصة أو مقاييس خاصة بالمجلس وهذا يسبب إرتباكاً بين الشركاء التجاريين. وتعمل البلدان المنتسبة للاتحاد الجمركي في مجلس التعاون الخليجي نحو توحيد مقاييسها وكذلك أنظمة مطابقة المواصفات، وقد تقدّمت بشكل ملحوظ نحو وضع مواصفة موحدة للأغذية، ومن المنتظر أن يتم تبنيها في عام 2006[55].

3- تحويل عمليات النقل للأسلوب التجاري

من وجهة نظر تسهيل التجارة والنقل، تكمن أهمية تحويل عمليات النقل للأسلوب التجاري في أن الشركات التي تربح التعهدات هي عادة شركات دولية ومختصة وتقوم بتطبيق أفضل الممارسات باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة. ومن المهم القول إنه لم تقيم أي دراسة التأثير على عمليات التجارة المحلية نتيجة تطوير البنية التحتية للنقل بشكل تجاري، ويبدو أنها ستكون قوة دافعة في إطار تنظيم عمليات التجارة. وبدأ تحويل عمليات النقل للأسلوب التجاري منذ بضع سنوات في منطقة الإسكوا واستمرت في العام 2005 بعد أن شهدت التطورات التالية:

في مملكة البحرين، ربحت مجموعة محطات الـ APM ومؤسسة يوسف بن أحمد خلدون كانو القابضة (WLL) إمتيازاً لمدة 25 سنة لإدارة المرافئ، لتشغيل ميناء سلمان وكذلك محطة حاويات خليفة بن سلمان في هيد[56].

وفي جمهورية مصر العربية يتم حالياً تحرير خدمات النقل البحري والجوي. وقد أنهى قانون صدر في العام 1998 الاحتكار الحكومي المزمن في مجال النقل البحري. ويقوم القطاع الخاص بأكثرية الأنشطة البحرية، بما فيها عمليات التحميل والتزويد وصيانة السفن وتداول الحاويات بشكل متزايد. إن ميناء عين السخنة هو أول ميناء مصري خاص. وقد شُيِّد ميناء آخر وهو ميناء شرقي بور سعيد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2004. وقد تم خفض احتكار مصر للطيران لنقل المسافرين، حيث تشغل شركات طيران عدة رحلات محلية منظمة وكذلك خدمات تأجيرية دولية، بالرغم من بقاء شركة النقل الوطنية اللاعب المهيمن في هذا القطاع. ولا يسمح لشركات النقل الجوية الخاصة والخارجية بالعمل في النقل المؤجر من وإلى القاهرة دون إذن الناقل الوطني أي مصر للطيران. وأصدرت مصر قوانين في عامي 1996 و1997 تسمح للشركات الخاصة ببناء وتشغيل مطارات جديدة. ويسمح لأصحاب الامتيازات الخاصة بإدارة بعض الأعمال وتزويد الخدمات داخل

(54) جريدة Daily Star ، عدد 17 آب/أغسطس 2005.

(55) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجية، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(56) Bahrain Tribune، 14 تموز/يوليو 2005.

المطارات، ولكن بقيت الملكية الخاصة للمطارات غير مسموحة. وهناك ستة مطارات تحت الإنشاء على طريقة بناء-تشغيل-ونقل في بداية العام 2001، أحدها في مرسى علم الذي افتتح في نهاية العام 2001. وتنوي الحكومة زيادة عدد المطارات في البلد من 18 إلى 25 على مدى العقد القادم[57].

وقامت مجموعة من المستثمرين الكويتيين: شركة نقل الوصل في الكويت والخليج ومجموعة عارف للاستثمار، بتوقيع مذكرة تفاهم مع سلطات ميناء دمياط في مصر تقضي بتلزيم لمدة 40 عاماً لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل محطة حاويات جديدة بقيمة مليون دولار حيث ستتمكن المحطة من تداول نحو 000 500 حاوية سنوياً في المرحلة الأولى، وتقدر الكلفة لهذا بمبلغ 420 مليون دولار، بينما ستزيد الطاقة الاستيعابية إلى 1.5 مليون حاوية سنوياً في المرحلة الثانية والمقدرة بمبلغ 580 مليون دولار[58].

وكذلك وقعت مؤسسة موانئ دبي الدولية، وهي الساعد الأيمن في مجال النقل البحري الدولي لسلطة دبي للموانئ على اتفاق تعهد لمدة 30 سنة لتشغيل وتطوير محطة الحاويات في ميناء الفجيرة. ويتضمن الاتفاق خيار تمديد التلزيم إلى 20 سنة أخرى. ووقعت مؤسسة موانئ دبي أيضاً على مذكرة تفاهم مع ميناء زايد في أبو ظبي لتطوير محطة الحاويات لديها مع رأي بالتوقيع على عقد تنازلي أو إداري تدريجياً. كما حصلت مؤسسة موانئ دبي مؤخراً على ممتلكات شركة CSX للموانئ الدولية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جعلت شركة دبي سادس أكبر مستثمر مرافئ في العالم[59].

كما أن مؤسسة موانئ دبي قد تسلمت تنازلاً على مدى 35 سنة لتستثمر وتدير محطة الحاويات في مدينة عدن في جمهورية اليمن وكذلك محطة الحاويات في "المعلا" المجاورة. وسيأخذ الاتفاق أساساً شكل عقد تزويد-تشغيل-ونقل، والذي يمكن تحويله إلى شكل عقد بناء-تشغيل-نقل في حال تطبيق توسع متوقع[60].

(57) تقرير التقدير الوطني في حواجز التجارة الخارجية، مكتب ممثل التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(58) MEED، 20-26 أيار/مايو 2005.

(59) MEED، 18-24 آذار/مارس 2005، وجريدة Daily Star.

(60) MEED، 10-16 حزيران/يونيو 2005.

هاء- قطاع الطاقة

تواجه الدول العربية ومن بينها دول الإسكوا تحديات مشتركة تتمثل في الحاجة لتوسيع نظمها الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، ويشكل توافر الموارد الطبيعية من نفط وغاز طبيعي في عدد من الدول الأعضاء ثروة قومية يمكن استغلالها في كافة الدول من خلال شبكات الربط الكهربائي من جهة أو من خلال إنشاء شبكات لنقل الغاز الطبيعي من جهة أخرى، حيث يشكل التوسع في ربط شبكات الطاقة الكهربائية والاستغلال الأمثل لاحتياطيات الغاز الطبيعي استثماراً استراتيجياً يحقق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، كما يسهل اندماجها في الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية من خلال الربط الكهربائي السوري-التركي والمغربي-الإسباني وشبكات نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

وتتعاظم فوائد الربط في حال استكمال ربط شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي في دول المشرق والمغرب العربي.

وتحقيقاً لذلك فقد بادرت الدول العربية إلى تنفيذ العديد من مشروعات التعاون والتكامل فيما بينها في مجال الطاقة ومن ذلك مشروعات لربط شبكات الكهرباء ومشروعات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي. كما يوجد عدد من الاتفاقيات الثنائية لتطوير مصادر الطاقات المتجددة وترشيد استخدامات الطاقة، كما أحدثت الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة لأجل التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

وتساهم عدة منظمات إقليمية مثل مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء في دعم وتطوير أوجه التعاون والتكامل بين الدول العربية.

1- مشاريع ربط الشبكات الكهربائية

حققت مشاريع الربط الكهربائي العربي إنجازات هامة جعلتها جديرة بأن تحظى باهتمام القادة العرب ودعمهم المستمر الذي تمثل في دعوتهم لوضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته. وكذلك دعوتهم لمؤسسات التمويل العربية والدولية للمساهمة في توفير التمويل اللازم لمشاريع الربط

الكهربائي بين الدول العربية، كما تم تكليف مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء إيجاد آلية - بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - لمساعدة الدول الأقل نمواً لاستكمال النظم الكهربائية لديها بما يؤهلها للربط مع الدول العربية (قمة الجزائر آذار/مارس 2005)[61]، كما أصدر مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء في دورته السادسة المنعقدة بتاريخ 13نيسان/أبريل 2005[62] عدداً من القرارات الهامة والهادفة إلى دعم مسيرة الربط الكهربائي ومن أهمها:

(أ) إعداد دراسة تتضمن تصوراً لسير أعمال ومشروعات الربط الكهربائي بين الدول العربية ومع الدول الأخرى لمدى السنوات العشرين القادمة، وإمكانيات استغلال النفط والغاز الطبيعي لتصدير الطاقة الكهربائية ومتطلبات المواءمة المؤسسية والقانونية اللازمة في الدول العربية؛

(ب) دعوة دول الربط السباعي ودول الربط المغاربي إلى عقد اجتماع فيما بينها لبحث ما يتعلق بتنفيذ قرار القمة العربية المنعقدة في الجزائر (آذار/مارس 2005) حول الإسراع في إقامة مركز المراقبة التنسيقي للدول العربية التي اكتمل ربطها.

كما تم تنظيم ندوة حول الربط الكهربائي في القاهرة بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2005[63] شارك فيها عدد كبير من الخبراء المتخصصين يمثلون 17 دولة عربية. وقد تركزت مواضيع الندوة حول التطور المستقبلي لربط المنظومات الكهربائية في المنطقة العربية وخبرات التشغيل وقد خلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

(أ) إنشاء مشروعات توليد كهربائية مشتركة ذات قدرات كبيرة بالقرب من مصادر الطاقة الطبيعية أو الأحفورية وإقامة شبكات الربط الكهربائي اللازمة فيما بينها لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية محلياً وتصدير الفائض؛

(ب) إعادة هيكلة قطاعات الكهرباء في الدول العربية وإصدار التشريعات والقوانين الناظمة للعلاقات بما يخدم إقامة سوق كهرباء عربية؛

(ج) إنشاء مراكز إقليمية ومركز تحكم رئيسي لشبكات الربط الكهربائية العربية؛

(د) إستحداث صناديق تمويل عربية جديدة وتحديث التشريعات والقوانين التي تساعد على جذب الاستثمارات لدعم مشاريع الربط الكهربائي.

وفيما يلي استعراض للتقدم الحاصل في مشروعات ربط الشبكات الكهربائية في الدول العربية:

(أ) مشروع الربط السباعي (جمهورية مصر العربية – الأردن - الجمهورية العربية السورية - لبنان - العراق – تركيا - الجماهيرية العربية الليبية)

(1) المرحلة الأولى

تم في عام 1993 التوقيع على اتفاقية التجارة العامة للربط الكهربائي بين جمهورية مصر العربية والأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وتركيا بهدف تنفيذ مشروع ربط الشبكات الكهربائية بين هذه الدول. وقد انضمت الجمهورية اللبنانية في عام 2000 إلى هذه الاتفاقية كما انضمت الجماهيرية العربية الليبية في عام 2003. وقد تحقق خلال الفترة التي تلت إصدار الاستعراض السنوي لعام 2004 الإنجازات التالية:

أ- جمهورية مصر العربية - المملكة الأردنية الهاشمية

تم التوقيع على عقد تزويد للطاقة الكهربائية بين الجانبين الأردني والمصري للفترة 2003-2005، والاتفاق على تعريفة تبادل الطاقة الكهربائية خلال نفس الفترة على أن تتم مراجعة هذا العقد سنوياً. ولغاية عام 2004 تم تصدير 681 جيجاوات ساعة من مصر إلى الأردن و210 جيجاوات ساعة من الأردن إلى مصر.

ب- الجمهورية العربية السورية - تركيا

تم استكمال كافة الأعمال المتعلقة بخط الربط السوري التركي على الجهد 400 ك.ف. ويرتبط وضع الخط موضع التشغيل بحصول تركيا على موافقة اتحاد تنسيق شبكات الكهرباء الأوروبية (UCTE).

---

(61) البيان الختامي للقمة العربية لمجلس جامعة الدول العربية، الدورة العادية السابعة عشرة، الجزائر 2005.

(62) الدورة السادسة لمجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء - مقر الأمانة العامة، 13 نيسان/أبريل 2005، التقرير والقرارات.

(63) التقرير والتوصيات - ندوة الربط الكهربائي، القاهرة، 14 نيسان/أبريل 2005.

ج- الجمهورية العربية السورية - جمهورية العراق[64]

بوشر بتنفيذ أعمال مشروع الربط داخل الأراضي السورية التي تتطلب تنفيذ خط بطول 500 كم وجهد 400 ك.ف. من المنطقة الوسطى وحتى الحدود السورية العراقية ومن المتوقع إنجاز الربط في نهاية عام 2006.

د- الجمهورية العربية السورية - الجمهورية اللبنانية

بوشر بتنفيذ مشروع الربط بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية على الجهد 400 ك.ف. وقد أنجز الجانب السوري توسيع محطة تحويل الديماس وإنجاز خط الربط ضمن الأراضي السورية بطول 22 كم، وبانتظار استكمال الأعمال لدى الجانب اللبناني حيث يتوقع إنجاز الربط في الربع الأخير من عام 2005.

•- جمهورية مصر العربية - الجماهيرية العربية الليبية

تم استكمال خط الربط الليبي المصري على الجهد 220 ك.ف. ووضع في الخدمة بتاريخ 28 أيار/مايو 1998[65] وقد أكدت خبرات التشغيل على الجدوى الكبير لهذا المشروع حيث تم تبادل حوالي 785 جيجاوات ساعة بين البلدين لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2004. وقد تم الاتفاق على تقوية هذا الربط بربط الشبكة المصرية بجهد 500 ك.ف. مع الشبكة الليبية بجهد 400 ك.ف. وقد بوشر بتنفيذ الدراسات ضمن دراسات تقوية الربط الكهربائي بين جمهورية مصر العربية ودول المغرب العربي. ويمول هذه الدراسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(2) المرحلة الثانية

تهدف المرحلة الثانية للمشروع إلى مضاعفة قدرة التبادل الكهربائي وتتضمن مبدئياً إضافة دائرة ثالثة 400 ك.ف. في الجزء الأردني-السوري داخل الأراضي الأردنية تمتد من محطة تحويل العقبة إلى محطة تحويل شمال عمان بطول 365 كم، وكذلك إضافة دائرة ثانية 400 ك.ف. تمتد من محطة تحويل شمال عمان في الأردن إلى محطة تحويل دير علي في سورية بطول حوالي 150 كم. وفي هذا الإطار، تم تشكيل لجنة فنية سورية–مصرية–أردنية مشتركة لإجراء الدراسات الفنية التي توضح وضع الشبكات الكهربائية للدول الثلاث خلال الفترة 2003-2010 لأغراض تفعيل وتقوية الربط الكهربائي بين هذه الدول. وقد أنجزت اللجنة المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بتجديد قدرات التبادل الكهربائية ونقاط الاختناق والذروات. وقد وقعت مؤسسات الكهرباء في مصر والجمهورية العربية السورية والأردن، بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2005، على اتفاقية لتوسيع الربط الكهربائي بين هذه الدول بهدف زيادة قدرات التبادل الكهربائية.

(ب) الربط الكهربائي لشبكات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وافق قادة دول مجلس التعاون على البدء بالإجراءات التنفيذية لمشروع ربط الشبكات الكهربائية لدول المجلس ينفذ على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى: ربط شبكات الكهرباء في كل من المملكة العربية السعودية – دولة الكويت – مملكة البحرين – دولة قطر؛ والمرحلة الثانية: ربط شبكات الكهرباء لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة – سلطنة عُمان؛ والمرحلة الثالثة: الربط بين دول المجموعتين بعد إنجاز المرحلتين الأولى والثانية.

وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع بـ 1 626 مليون دولار وقد اتفق على تمويلها من قبل دول مجلس التعاون وبالنسب التالية: المملكة العربية السعودية 31.6 في المائة، ودولة الكويت 26.8 في المائة، ودولة الإمارات العربية المتحدة 15 في المائة، ودولة قطر 11.8 في المائة، ومملكة البحرين 9 في المائة، وسلطنة عُمان 5.8 في المائة[66].

وتقدر كلفة المرحلة الأولى بـ 1 189 مليون دولار والمرحلة الثانية بـ 300 مليون دولار والمرحلة الثالثة بـ 137 مليون دولار.

أنجزت مستندات المناقصة للمرحلة الأولى والتي تشتمل على:

(64) مشروع الربط الكهربائي بين الجمهورية العربية السورية والعراق، نشرة صحفية، جريدة الوطن، 27 أيار/مايو 2005.

(65) الربط الكهربائي الليبي المصري، صعوبات التشغيل والمنافع المكتسبة. المهندس فتحي محمد أبو قراض وزملاؤه. قدمت في ندوة الربط الكهربائي، القاهرة، 14 نيسان/أبريل 2005.

(66) مشروع الربط الكهربائي الخليجي الموحد، نشرة صحفية، تاريخ 18 نيسان/أبريل 2005.

(1) إنشاء خطوط ربط مزدوجة الدارة جهد 400 ك.ف. وبطول حوالي 800 كم؛

(2) إنشاء ست محطات تحويل بجهود مختلفة ومحطة لتحويل الذبذبة؛

(3) إنشاء مركز تحكم رئيسي لتنسيق أعمال التشغيل والقيادة للشبكة المترابطة؛

(4) إنشاء الكابل البحري بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

وقد تم الإعلان عن المناقصة ومن المخطط تحديد الشركات الفائزة في آب/أغسطس 2005 على أن تنجز الأعمال في الربع الأول لعام 2008.

(ج) الربط الكهربائي بين اليمن والمملكة العربية السعودية

وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تمويل تحديث الدراسة حول جدوى الربط الكهربائي للجمهورية اليمنية مع المملكة العربية السعودية وتم توقيع العقد مع الاستشاري.

(د) الربط الكهربائي لدول المغرب العربي

ترتبط شبكات الكهرباء لدول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب). كما تم تبادل الطاقة الكهربائية بين المغرب وإسبانيا منذ عام 1997. وتم تنفيذ خط الربط بين الجماهيرية العربية الليبية وتونس ومن المتوقع تشغيله خلال عام 2005 بعد الاتفاق مع اتحاد تنسيق شبكات الكهرباء الأوروبية (UCTE).

(ه) الربط الكهربائي العربي الشامل

تم وضع عدة بدائل لربط شبكة الكهرباء في المملكة العربية السعودية بشبكة الكهرباء في جمهورية مصر العربية وذلك عن طريق كابل بحري عبر خليج العقبة أو عبر البحر الأحمر مقابل مدينة ينبع السعودية، إضافة إلى إمكانيات ربط شبكة الكهرباء العراقية بشبكة دول مجلس التعاون عبر الكويت. كما يجري البحث في إمكانية انضمام فلسطين والسودان وموريتانيا وجيبوتي إلى مشاريع الربط الكهربائي العربية.

(و) مشروع الربط الكهربائي العربي الأوروبي

يمكن أن يجرى ربط شبكات الكهرباء لدول المشرق والمغرب العربي مع الشبكة الكهربائية لدول أوروبا على جهد 400 ك.ف. عبر المحاور التالية:

(1) في الشرق: عن طريق تركيا بعد استكمال الربط الكهربائي بين الجمهورية العربية السورية وتركيا؛

(2) في الغرب: من المغرب إلى إسبانيا عن طريق كابل بحري على جهد 400 ك.ف. وتم تنفيذه ووضع في التشغيل الفعلي منذ آب/أغسطس 1997. كما تم التوقيع على اتفاق بين البلدين لتدعيم الربط بخط بحري ثان متوقع إنجازه في نهاية عام 2005 مما يساعد على مضاعفة القدرة الحالية لنقل الكهرباء بين المغرب وإسبانيا من 700 إلى 400 1 ميجاوات. كما قامت الجزائر بالاتفاق مع كل من إيطاليا وإسبانيا بإعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية للربط الكهربائي باستخدام كابل تيار مستمر (DC)، وهي بصدد إنشاء محطات توليد بسعة 000 2 ميجاوات بهدف تصدير الجزء الأكبر من إنتاجها إلى أوروبا؛

(3) في الوسط: توجد دراسات أولية للربط بين إيطاليا وإحدى الدول العربية في شمال أفريقيا.

ويجري إعداد دراسة من قبل استشاري وبمشاركة بعض الدول العربية بتمويل من الاتحاد الأوروبي تحت مسمى (MEDRING) لتقييم أداء الشبكة الأوروبية المتوسطية التي تنشأ نتيجة تنفيذ مشروعات الربط الجارية والمخطط لها حتى عام 2010 وينتظر الانتهاء من الدراسة قريباً.

2- مشاريع شبكات الغاز الطبيعي بين الدول العربية

شكلت احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2004 ما نسبته 31 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتشكل احتياطيات الغاز الطبيعي في دول الإسكوا أكثر من 88.4 في المائة من احتياطيات الدول العربية، بينما بلغت نسبة الإنتاج 11.4 في المائة من الإنتاج العالمي، ونسبة الاستهلاك 6.73 في المائة من الاستهلاك العالمي. وقد بلغ إجمالي كميات الغاز الطبيعي المصدرة إلى الأسواق العالمية في عام 2003 حوالي 97.5 مليار متر مكعب وقد استحوذت الجزائر على

حوالي 62.6 في المائة من إجمالي الصادرات تليها قطر بنسبة 19.7 في المائة فسلطنة عُمان 9.6 في المائة ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7.3 في المائة. وقد نما احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية أكثر من 5.75 مرات خلال العقود الثلاثة الماضية فقد ازداد من 9.2 تريليون م^3 في عام 1971 إلى 53 تريليون م^3 في عام 2004. ويتوافر الغاز الطبيعي بشكل رئيسي في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية[67].

وانطلاقاً من الأهمية الاقتصادية والبيئية للغاز الطبيعي فقد تنامى الطلب عليه في الدول العربية وتسارعت الخطى لإنشاء شبكات لخطوط الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي من مصادر الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك وخاصة في الدول العربية التي تعاني نقصاً في مصادر الطاقة. وفيما يلي التقدم الحاصل في مشاريع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بين الدول العربية.

(أ) مشاريع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بين دول شمال الإسكوا (خط نقل الغاز العربي)

(1) تستمر أعمال تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع والمكونة من خط أنابيب بطول 370 كم، يمتد ضمن الأراضي الأردنية وفق البرنامج الزمني الموضوع، ومن المتوقع إنجاز الخط في المواعيد المحددة خلال عام 2006؛

(2) تم الإعلان عن تنفيذ الجزء الأول من المرحلة التالية للمشروع والذي يتضمن إنشاء خط لنقل الغاز بطول 310 كم يمتد من الحدود الأردنية السورية وحتى منطقة الريان بالقرب من مدينة حمص في وسط سورية ومن المتوقع استكمال إجراءات التعاقد قبل نهاية عام 2005 على أن ينجز الخط في نهاية عام 2007؛

(3) تم استكمال تنفيذ الجزء الثاني من المرحلة الثالثة للمشروع والذي يتضمن إنشاء خط من منطقة الريان في حمص-سورية إلى محطة دير عمار في لبنان ويتم البحث حالياً في اتفاقية التزويد بالغاز بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

(ب) مشاريع خطوط أنابيب الغاز بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(1) يعتبر مشروع "دولفين" للغاز الطبيعي بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة من أهم المشاريع شبه الإقليمية في المنطقة العربية في مجال الغاز الطبيعي. ويتضمن هذا المشروع إنشاء خط أنابيب بحري بطول 370 كم وقطر 48 بوصة وبطاقة نقل 82 مليون م^3 من الغاز الطبيعي يومياً من قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تأسيس شركة دولفين للطاقة المحدودة ومقرها أبو ظبي لمتابعة تنفيذ المشروع.

وقد أنجزت الشركة عدة إجراءات إدارية وقانونية كما أرست العقود اللازمة لتنفيذ المشروع والتي تتضمن:

أ- عقد الهندسة والتوريد والإنشاء الخاصة بمحطة استقبال الغاز الطبيعي في الطويلة؛

ب- إنشاء محطة معالجة الغاز في رأس لفان وتوريد وحدات الضغط الخاصة بها؛

ج- عقد إنشاء منصتي إنشاء بحريتين؛

د- عقود الهندسة والتوريد الخاصة بخطي الأنابيب البحريين لنقل الغاز الخام عبر المياه القطرية إلى محطة المعالجة.

ومن المخطط استكمال أعمال التنفيذ في المواعيد المحددة بما يضمن وصول الغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2006؛

(2) في كانون الثاني/يناير 2004 بدأت شركة "دولفين" ضخ الغاز العُماني إلى إمارة الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتغذية محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه عبر خط بري تم إنشاؤه بين العين والفجيرة على أن يتم استبداله لاحقاً بغاز "دولفين" من قطر[68].

3- الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة

(67) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون.

(68) شركة "دولفين" للطاقة، قسم العلاقات الخارجية، نشرة صحفية، تاريخ 2 آذار/مارس 2005.

من أجل التنمية المستدامة

(أ) تتابع الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة من أجل التنمية المستدامة أنشطتها الهادفة إلى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء بالإسكوا للعمل على استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية والمشتركة فيما بينهما.
وتتضمن إنجازات الآلية:

(1) إصدار التقرير الإقليمي حول الطاقة المتجددة والذي يوفر معلومات كمية ونوعية عن الموارد المتاحة وبرامج وإمكانات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء؛

(2) تنفيذ برنامج إقليمي حول بناء القدرات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة ونظم الطاقة خلال الأعوام 2002-2004، حيث تم عقد أربع ورش عمل شارك فيها 85 متدرباً من ثلاث عشرة دولة عربية؛

(3) بدء مشروع إقليمي لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة من أجل التخفيف من الفقر؛

(ب) عقدت نقاط الارتكاز الوطنية للآلية الإقليمية اجتماعها الدور الخامس بتاريخ أيلول/سبتمبر 2005 في مواقع مزارع طاقة الرياح في الزعفرانة بجمهورية مصر العربية. وقد أوصى الاجتماع بتضمين خطة العمل لفترة السنتين 2006-2007 عدداً من الدراسات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك وخاصة ما يتعلق بالسخانات الشمسية للمياه في دول الإسكوا وتوجهات الدول الأعضاء حول استخدام إحصاءات كفاءة الطاقة.

واو- قطاع المياه

انبثق عن منطقة الإسكوا عدد من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، من بينها ما يلي:

1- تأسيس المجلس العربي للمياه

إن المجلس العربي للمياه هو منظمة إقليمية غير حكومية تعنى بتنسيق الجهود والرؤى فيما يخص موضوعات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في العالم العربي. وهو يهدف إلى زيادة منافع المياه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان العربية. وقد تم تأسيس المجلس رسمياً في نيسان/أبريل 2004 في القاهرة - جمهورية مصر العربية بحضور أكثر من 400 خبير معني بشؤون المياه يمثلون 17 دولة عربية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والجامعات، ومراكز البحوث والقطاع الخاص. ويهدف هذا المجلس أيضاً إلى تعزيز وتحقيق إدارة أفضل للموارد المائية في الدول العربية بطرق علمية مبتكرة وحديثة ليست لها أي أبعاد سياسية ونشر المعرفة وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات لتنمية الموارد المائية في المنطقة بشكل متكامل يحقق الفائدة القصوى لجميع المستخدمين المستفيدين في الدول العربية.

وقد سعى المؤسسون إلى إنشاء المجلس العربي للمياه للمشاركة في عملية صنع القرار وصياغة السياسات والاستراتيجيات لتحسين سبل إدارة المياه بالدول الأعضاء الـ 22 جميعها من خلال إعداد الدراسات والتقارير حول حالة الموارد المائية في المنطقة. وفي سياق الدراسات التي تم تحضيرها عن هذا الموضوع، تم إعداد تقرير عن وضع المياه الحالي في جميع الدول العربية، بالإضافة إلى تقرير آخر تناول مراجعة وضع خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية وهذا بالتوافق مع مبادئ خطة جوهانسبورغ التنفيذية. ومن أهداف المجلس أيضاً تمثيل وجهات النظر الإقليمية للمنطقة في المنتديات الدولية والعالمية بخصوص القضايا السياسية والمؤسسية والقانونية، ونقل المعرفة وتطوير السياسات، وخطط العمل والاستراتيجيات المتعلقة بموارد المياه واستعمالاتها في الدول العربية. وفي هذا الصدد، ينظم المجلس العربي للمياه عدداً من الاجتماعات الإقليمية تحضيراً للمشاركة في المنتدى العالمي الرابع للمياه الذي سيعقد في المكسيك في العام 2006.

وعقدت الإسكوا اجتماعاً إقليمياً تحضيرياً للمنتدى العالمي الرابع للمياه وفقاً لتوصية لجنة الموارد المائية التابعة للإسكوا التي أصدرتها في دورتها السادسة بغية تنسيق وإعداد دراسة تعكس موقف دول المنطقة تجاه قضايا المياه وتقديمها للمنتدى. وفي هذا الإطار، أعدت ورقة تحضيرية بالتشاور مع الدول الأعضاء في الإسكوا، والتي سوف يتم تضمينها في دراسة شاملة عن المنطقة العربية ككل بالتعاون مع المجلس العربي للمياه.

2- تأسيس الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية AWARENET لتعزيز مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية

تم اقتراح تأسيس الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال ورشة عمل عقدت في بيروت في آذار/مارس 2002 لزيادة وتدعيم القدرات التدريبية لمؤسسات وهيئات الموارد المائية بمنطقة الإسكوا. وخلال ورشة العمل، تمت الإشارة إلى التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دول منطقة الإسكوا ومن أهمها غياب سبل واليات التنسيق بين الهيئات

والمؤسسات في مجالات تنمية وإدارة المـوارد المائيـة، وغياب الإدارة المتكاملة للأراضي والمـوارد الطبيعيـة. وفي هذا السياق، تهدف شبكة AWARENET إلى الآتي:

(أ) تطوير التعاون الإقليمي بين مؤسسات بنـاء القدرات والمنظمات المعنية بالإدارة المتكاملـة للمـوارد المائية في المنطقة؛

(ب) تسهيل عمـل الأبحـاث عـن موضـوعات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة؛

(ج) تعزيز تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للمـوارد المائية في المنطقة. ومنذ تأسيس هذه الشبكة، بذل العديـد من الجهود لتدعيم الشبكة، وتوسيع نطاق العـضوية فيهـا عبر دعوة مؤسسات الأبحاث والتدريب العاملة في مجالات متعلقة بالمياه في كل أنحاء المنطقة للانضمام إليها. وفي الوقت الراهن، تضم الشبكة حوالي 60 مؤسسة من البلدان العربية التالية: الجزائـر، البحـرين، جمهوريـة مـصر العربية، العراق، الأردن، الكويـت، لبنـان، الجماهيريـة العربية الليبية، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكـة العربية السعودية، السودان، الجمهورية العربية الـسورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة والجمهوريـة اليمنيـة. ومن المقدر أن يتم توسيع العضوية لتتضمن المؤسـسات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ذات الـصلة بشؤون المياه. بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة اللـوائح التنظيمية للشبكة والتي تضمنت بنود وشـروط اسـتخدام الشبكة ووظائفها ومسؤوليات الأجهزة والهيئات المـسؤولة عن تشغيلها.

ويتوفر على شبكة AWARENET برنامج تدريبي لتعزيز المعرفة بالأدوات والإجراءات اللازمـة لتطبيـق سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائيـة. وفـي هـذا الصدد، ساهم الأعضاء فـي إعـداد دليـل عـن الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والذي تم استخدامه كمادة تدريبية أساسية في ورشة العمل الإقليمية حـول تطبيـق مبـادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة لمجموعـات مختلفة من المعنيين بشؤون المياه. وقد عقدت هذه الورشة في الكويت في الفترة من 14 إلى 18 أيار/مـايو 2005. وكذلك عقد اجتماع الشبكة التنسيقي السنوي في تلك الفترة حيث تم تشكيل خمسة فرق عمل للقيام بالمهمات الآتيـة: التعديلات القانونية والمؤسسة، دمج النـوع الاجتمـاعي، تفعيل المشروعات الوطنية، إعداد الأبحـاث المتطـورة. وسيقوم الأعضاء بالعمـل علـى تحفيـز أنـشطة تلـك المجموعات للقيام بدور فعال في تشكيل الشبكة وتطويرها. وعقد أيضاً برنامج تدريب وطني عـن الإدارة المتكاملـة للموارد المائية للمتخصصين في فلـسطين، وذلـك فـي أيلول/سبتمبر 2005.

كما وضع تـصور للخطـوط العريـضة لنـشرة الشبكة AWARENET حيث تمت دعوة الأعـضاء إلـى المساهمة في أجزائها المختلفة. ويقوم الآن أحد أعـضاء الشبكة بمهمة لفترة ثلاثة أشهر بالتعاون مع شـبكة بنـاء القدرات CAPNET لزيـادة القـدرات التقنيـة للـشبكة، وتطويرها، وتنظيم الأنشطة المشتركة بين هاتين الشبكتين. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تنفيذ برنامج أبحـاث علميـة مـن خـلال AWARENET بالتعـاون المـشترك مـع شـركائها(IFS, CAPNET) لتـدعيم القـدرات البحثيـة للمؤسسات في مجال الإدارة المستدامة للمـوارد المائيـة. ولهذا الغرض، تم تقديم ثلاثة مقترحات لمشروعات بحثية من الأردن وفلسطين ولبنـان لأمانـة الـشبكة وجـرت مراجعتها لدراسة كيفية تنفيذها طبقاً للـشروط واللـوائح الموضوعة.

ولهذا فقد نجحت شبكة AWARENET في كونهـا أداة لتعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا من خلال تبادل المعلومات والتواصل الفعال بـين صـانعي القـرار والخبـراء المتخصـصين. وتعتبـر AWARENET آلية وأداة هامـة يمكـن اللجـوء إليهـا لإنشاء تعاون إقليمي وتحقيق التكامل بين مؤسسات بنـاء القدرات والمنظمات العاملة في مجـال الإدارة المتكاملـة للموارد المائية في المنطقة لتقوية وتدعيم قدراتها.

3- الموارد المائية المشتركة في منطقة الإسكوا

هدفت دراسة حديثة أعدتها الإسـكوا إلـى تحديـد القضايا الأساسية المتعلقة بالموارد المائية المـشتركة فـي منطقة الإسكوا، ومراجعة سياسات الإدارة الحاليـة التـي تنتهكها دول الأعضاء لهذه الغاية، مع تسليط الضوء على فعاليتها والقيود التي تعوق تنفيذها في ضـوء الاتفاقيـات الإقليمية والعالمية الحالية. وركزت هذه الدراسـة علـى الوضع الراهن للموارد المشتركة والمشاكل التي تواجهها. وعلى الرغم من أن قضايا الميـاه قـد سـيطرت علـى الخصائص الجغرافية والمتغيرات السياسية لمنطقة الإسكوا طوال قرون عديـدة، وكانـت إدارتهـا هـدفاً للجهـود الإقليمية، فإن معظم الهيئات والمؤسسات المائية لا تخضع إلى أي اتفاقيات تفاهم إقليمية أو دولية في منطقة الإسكوا، حيث توجد فقط بعض الاتفاقيات والمعاهدات المبدئية والتي تعتمد على مبادئ القانون الدولي الخاص بالتعـاون لإدارة الموارد المائية المشتركة لتحقيق الفائدة لجميع الأطراف.

يؤدي الإفراط في استغلال الموارد المائية وتلوثهـا إلى تصعيد أزمة المياه فـي المنطقـة. ولإدارة المـوارد المائية المشتركة بين بعض الدول هناك عدد من الاتفاقيات والمفاوضات الإقليمية لمشاركة المياه في منطقة الإسـكوا

مثل: الاتفاقيات حول الإدارة المشتركة لحوض نهر دجلة والفرات بين العراق والجمهورية العربية السورية، والمفاوضات بين لبنان والجمهورية العربية السورية حول تقسيم حصة النهر الكبير، ومبادرة حوض النيل بين 10 دول من بينها مصر كدولة عضو في الإسكوا لتحقيق الاستفادة القصوى من مياه النيل والتي تعتمد على أساس المشاركة من العائد وتحقيق الفائدة لجميع الدول المتشاطئة.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقوم الإسكوا بدور قيادي وتنسيقي لبناء قدرات دول الأعضاء حول حل النزاعات والخلافات وبناء الثقة وتحسين مهارات التفاوض حول مسائل الموارد المائية المشتركة من خلال عقد اجتماعات فرق الخبراء وتحضير الأدلة والتقارير عن كيفية القيام بعمليات التفاوض وإجراءاته لتمكين الدول الأعضاء من القيام بالإدارة المشتركة للموارد المائية. ومن المتوقع أن تؤدي الإدارة الفعالة للموارد المائية المشتركة إلى تدعيم وتحفيز التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في الإسكوا، نتيجة لزيادة الثقة بين الدول المتشاطئة، وصياغة رؤية مشتركة لتحقيق الفائدة للجميع، ومشاركة كل الأطراف كالمؤسسات المعنية بشؤون المياه والهيئات العلمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المدنية في إدارة الموارد المائية بالإضافة إلى توحيد المعايير وآليات التعاون وتبادل البيانات المتعلقة بالموارد المائية المشتركة بمنطقة الإسكوا.

زاي- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن القدرة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منطقة الإسكوا يعد شرطاً جوهرياً للانضمام إلى اقتصاد المعرفة العالمي الجديد ولاستيعاب التحديات المنبثقة عن العولمة. ورغم أن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يصل بعد إلى المدى والمستوى المطلوبين لإنجاز تكامل إقليمي في المنطقة، إلا أنه ينمو باستمرار. وهناك محوران رئيسيان في هذا المضمار، الأول هو بناء قطاع إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثاني هو بناء مجتمع المعلومات. وفيما يلي لمحة عامة عن أهم التطورات في هذين المحورين بهدف تحقيق التكامل الإقليمي.

1- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المنطقة

يستعرض هذا الجزء إنجازات بعض دول المنطقة المتقدمة في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منها المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

تتقدم المملكة الأردنية الهاشمية على باقي دول المنطقة من حيث بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات، حيث بلغت نسبة صادرات هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.62 في المائة[69].

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر سوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط، حيث تبلغ عائدات مبيعات الحواسيب والبرمجيات نحو مليار دولار سنوياً[70]، وتجلب كتلة كبيرة من الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهم المشاريع في هذا المجال هو تأسيس مصنع لتجميع الحواسيب في المملكة من قبل شركة هيولت باكارد HP، الذي ساهم بتصدير حوالي 000 7 حاسوب إلى الدول العربية بما فيها عُمان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والأردن[71].

وقد قامت الإمارات العربية المتحدة بتغيير قوانينها لتسمح للشركات الأجنبية بأن تكون مالكة بنسبة 100 في المائة، مما يشجع الاستثمار عامة. كذلك وضعت نظاماً ضريبياً مشجعاً لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في

(69) الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، الإسكوا، 2005.

(70) http:// www. recexpo.com/ recweb/ show_ overview.asp ?id=9.

(71) http://ww.ameinfo.com/45516.html.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومدينتا دبي للإنترنت ولوسائط الإعـلام همـا محاولتـان طموحتـان لتطبيـق استراتيجية منطقة التجارة الحرة على صناعة تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في وسائط الإعلام.

كذلك قامت الحكومـة المـصرية بتـوفير البنيـة الأساسية الـضرورية لتـشجيع نمـو قطـاع تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات من خلال هيئة تطـوير صـناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى الحكومة لتقديم الحوافز لهذه الجهات مثل التخفيض الضريبي. وقد بلـغ الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع بدايـة عام 2004 حتى تموز/يوليو 2004 حوالي 572 1 مليون دولار، كما بلغ عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات نحو 132 1 شركة[72].

11- شركات الاتصالات العربية عبر الوطنية

والاتصالات دوراً بارزاً في تسهيل عملية التكامل الإقليمي والدولي حيـث إن لهـذا يح تطور هذا القطاع إحراز نسب نمو أعلى ويحد من الحواجز التقليدية مثل الوقت سلع التي تعتمد عليها الاقتصاديات الحديثة.

والاتصالات في دول الإسكوا، وبالرغم من زيادتها، لم تـصل بعـد إلـى المـدى اع الاتصالات في التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الإسكوا وغيرها من المناطق. نلقي الضوء على إنجازات شركتي اتصالات عربيتين قد أحرزتا تطوراً ملحوظاً في وشركة Orascom TELECOM المصرية.

Mobile Telecommunicatio التي أسست في الكويت عام 1983، فهي إحدى شركات الأوسط وأفريقيا وقد تجاوز رأس مالها الـ 10.5 مليار دولار فـي عـام 2005. الدول العربية أي الكويت والبحرين (MTCVodafone) والأردن (Fastlink) والعراق جاوز الـ 6.55 ملايين في أفريقيا حيث اقتنت شركة MTC شركة (Celtel) الأفريقية جنوبية.

هي إستراتيجية توسعية ستجعل منها مشغل الخدمات الخليوية الرئيسي فـي نهايـة لال فرص التملك والشراكة وإنشاء المشاريع الجديدة. والهدف من هذا، أن تـصبح ي نوعية الخدمات والفعالية ولتصبح الرائد في قطاع الاتصالات الخليوية بالإضـافة

ORASCO المصرية، فقد تم تأسيسها عام 1998 وهي إحدى أكبر وأكثـر شـركات يقيا وباكستان ويتعدى عدد المشتركين فيها الـ 20 مليوناً من مختلف أنحاء العـالم. (Mobinil) والجزائر (Djezzy) وتونس (Tunisiana) والعراق (Iraqna) تجاوز عـدد

(72) http://www.egyptexpats.com.

الإطار 11 (تابع)

ويعود تفوق ORASCOM TELECOM والشركات التابعة لها إلى الموارد المالية والفنية والإدارية التي تؤمنها بما في ذلك الدعم الشبكي وتمديد عمليات النظام العالمي للاتصالات عبر الهواتف الخليوية (GSM) وتدبير الأجهزة وتقديم خدمات ذات قيمة إضافة إلى عمليات عبر الإنترنت.

وعلى الدول العربية أن تسعى إلى زيادة الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي ومواجهة الصعوبات والتحديات المنبثقة عن العولمة.

المصدر: www.mtc.com.kw, www.orascomtelecom.com.

يتضمن الجدول 25 مقارنة لنسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي لبعض بلدان الإسكوا مقارنة مع كل من الهند وإيرلندا، كما يبين نسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي. وعند مقارنة مساهمة صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن نسبة هذه الصادرات في إيرلندا (19.77 في المائة) تشكل أضعاف نسبة صادرات الأردن ومصر ولبنان مجتمعة. ومن هنا يظهر حجم الجهود التي يجب بذلها للوصول إلى نفس مستويات الأداء وأن الطريق لا يزال طويلاً أمام بلدان المنطقة من أجل بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ ليس لهذا القطاع حالياً أي أثر اقتصادي يذكر في أي من بلدان المنطقة. ويبين الجدول 24 أيضاً مقارنة لنسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي لبعض بلدان الإسكوا مع الهند وايرلندا.

الجدول 25 - مقارنة لنسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي

الإجمالي لبعض بلدان الإسكوا

مع الهند وآيرلندا

الدولة	قيمة الصادرات (ملايين الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (ملايين الدولارات)[أ]	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي
لبنان	15	21 768	0.069
مصر	150	75 148	0.200
الأردن	70	11 196	0.625
الهند[ب]	13 100	691 876	1.893
إيرلندا[ج]	36 300	183 560	19.776

المصدر: (أ) تقرير البنك الدولي لعام 2004.

(ب) http://www.indiainbusiness.nic.in/whyindia.htm.

(ج) http://www.ictireland.ie.

2- بناء مجتمع المعلومات الإقليمي

اعتمدت بلدان الإسكوا وثيقتي إعلان المبادئ وخطة العمل التي وضعتها المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في بناء مجتمع معلومات جامع (انظر الإطار 11)، كما باشرت في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية لكل دولة. وباستثناء العراق ودولة الإمارات[73]، تمتلك جميع دول الإسكوا استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن بعض هذه الاستراتيجيات مازالت بانتظار المصادقة من الجهات المعنية، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن. أما بالنسبة لسرعة إنجاز الخطط التنفيذية فإنها تتفاوت من متوسطة في المملكة العربية السعودية ولبنان، إلى جيدة في مصر والمملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان وقطر، فيما تنفرد مملكة البحرين، أصغر بلدان الإسكوا، بسرعة إنجاز

(73) تتوفر لدى إمارة دبي استراتيجية مع سرعة إنجاز ممتازة.

ممتازة، لما يمكن اعتباره أكثر الاستراتيجيات طموحاً من بين دول الإسكوا[74].

يبرز الجدول 26 مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان الإسكوا مقارنة مع المعدل العالمي. وعند مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت وعدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد، يتضح أن كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة تتعدى المعدل العالمي. أما بالنسبة لعدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد، فهناك ست بلدان ذات معدل يفوق المعدل العالمي وهي البحرين والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت لكل 000 10 فرد عن المعدل العالمي في كل من البحرين والكويت وقطر. وليس هناك أي بلد في المنطقة يزيد فيه عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل 000 10 فرد عن المعدل العالمي. وبين الجدول 25 أيضاً مقارنة لمعدل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا مع المعدل العالمي وهذا يظهر حجم الجهود التي يجب بذلها للوصول إلى معدلات قريبة من المعدلات العالمية.

(74) الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، الإسكوا، 2005.

الإطار 12- القمة العالمية لمجتمع المعلومات - من جنيف إلى تونس

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 183/56 في كانون الأول/ديسمبر 2001، واعتمدت فيه الاقتراح المقدم من الاتحاد الدولي للاتصالات لعقد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وتهدف القمة إلى تقليص الفجوة الرقمية وتقديم الآليات لمساعدة الدول النامية على التحرك نحو مجتمع المعلومات الذي يؤمل ازدهاره ضمن اقتصاد عالمي مبني على المعرفة. وقسمت القمة إلى مرحلتين، عقدت المرحلة الأولى منها في جنيف (10-12 كانون الأول/ديسمبر 2003)، ونتج عنها اعتماد وثيقتي إعلان المبادئ وخطة العمل، وستعقد المرحلة الثانية من القمة في تونس (16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

وتتمحور أعمال مرحلة تونس من القمة حول عملية تنفيذ خطة عمل جنيف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع اهتمام خاص بالتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والآليات المالية لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وقضايا إدارة الإنترنت وآليات متابعة نتائج القمة. وتم التحضير لقمة تونس من خلال ثلاث اجتماعات للجنة التحضيرية للقمة عقدت ما بين تونس وجنيف في حزيران/يونيو 2004 وشباط/فبراير 2005 وأيلول/سبتمبر 2005، وأيضاً من خلال عقد مؤتمرات إقليمية وموضوعية، قدمت نتائجها إلى الاجتماعين الثاني والثالث للجنة التحضيرية للقمة. وقد تميزت المفاوضات خلال الاجتماعات التحضيرية بالصعوبة البالغة (خاصة الموضوع الشائك لإدارة الإنترنت) نظراً لوجود شرخ كبير بين مواقف معظم الدول النامية من جهة ومواقف الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ويؤمل أن يتم التوصل إلى اتفاق على موضوعي إدارة الإنترنت ومتابعة نتائج القمة قبيل قمة تونس.

وستساهم الإسكوا وغيرها من لجان الأمم المتحدة الإقليمية في تنظيم مائدتين مستديرتين على هامش القمة العالمية، الأولى عن "مناظير إقليمية لمجتمع المعلومات العالمي" والثانية عن "المرأة في مجتمع المعلومات: بناء اقتصاد مبني على المعرفة متوازن جندرياً". وكذلك تشارك الإسكوا في إطار الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض التنمية في تنظيم ندوة عن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في وضع السياسات في مجالات الحكومة والتجارة والتعليم والصحة الإلكترونية.

الجدول 26- مؤشرات مختارة لقطاع الاتصالات لعام 2004

الدولة	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد	إجمالي عدد خطوط المحمول (بالآلاف)	عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد	عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل 10 000 فرد	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 10 000 فرد
البحرين	25.92	649.8	87.92	16.37	25.03	2 066.59
مصر	13.52	7 643.1	10.92	3.29	0.5	557.17
العراق	3.78	1 598	6.29	1.89	...	177.17
الأردن	11	1 594.5	28.41	5.34	5.28	1 068.95
الكويت	19.15	2 000	77.07	17.34	10.76	2 312.14
لبنان	17.75	888	25.01	11.27	19.37	1 690.14
عمان	8.19	805	27.43	4.02	5.13	834.75
فلسطين	9.7	974.3	26.44	4.59	...	434.19
قطر	30.84	490.3	79.21	21.49	5.09	2 665.59
المملكة العربية السعودية	14.83	9 175.8	36.82	34.01	6.69	636.46
الجمهورية العربية السورية	14.6	2 345	12.87	3.29	0.01	439.01
الإمارات العربية المتحدة	27.32	3 683.1	84.71	11.99	61.11	3 185
اليمن	3.85	1 072	5.17	1.45	0.08	86.82
الإسكوا	11.79	32 918.9	17.73	7.53	3.44[أ]	597.74
العالم	19.04	1 748 105.4	27.75	12.97	421.75	1 388.03

المصادر: الاتحاد الدولي للاتصالات – 2004؛ مركز دراسات الاقتصاد الرقمي (مدار) - 2005 (فقط في العراق).

(أ) باستثناء فلسطين والعراق.

كما اعتمدت خطة العمل العربية العديد من البرامج والمشاريع المطروحة في خطة العمل الإقليمية للإسكوا[75]، واعتبرت الإسكوا شريكاً في إثني عشر

مشروعاً من مشاريع خطة العمل العربية (والتي بلغ عددها 49). وقد برزت من خلال خطة الإسكوا ثلاثة محاور هامة تعنى بالتكامل الإقليمي وهي:

(أ) **نظام الأسماء العربية للنطاقات**: قامت جامعة الدول العربية بتكوين فريق العمل العربي للأسماء العربية للنطاقات والذي يضم ممثلين من كافة الدول العربية وبمشاركة الإسكوا. وقد احتضن هذا الفريق مسودة الإنترنت[76] التي أعدتها الإسكوا بهذا الخصوص وأطلق المشروع العربي التجريبي لتطبيق هذه الإرشادات وبالتالي التوسع العملي في تقديم خدمات أسماء النطاقات باللغة العربية. سيؤدي ذلك إلى نشر الإنترنت لأكبر فئة من المواطنين في المنطقة، وإحداث نقلة نوعية في استخدام الإنترنت على المستوى الإقليمي؛

(ب) **صياغة استراتيجية مشتركة لمؤشرات مجتمع المعلومات**: أطلقت مبادرة عالمية لبناء "الشراكة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض التنمية"[77] والغاية منها هي جمع أصحاب المصلحة المهتمين في القياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للعمل معاً على رأب الفجوة الرقمية على المستوى الدولي، خاصة بالنسبة للدول النامية. وقد أسفر عن الشراكة العالمية لائحة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية يُمكن لجميع الدول اعتمادها، وتضم 42 مؤشراً موزعاً على 4 فئات. وعلى صعيد منطقة الإسكوا فقد تم وضع[78] قائمة تضم مجموعة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحورية المتسقة مع الاتجاهات العالمية. وكذلك تمت صياغة استراتيجية مشتركة وإنشاء مجموعة عمل إقليمية حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) **تطوير المحتوى الرقمي العربي**: إن المحتوى الرقمي العربي هو التحدي الحقيقي القادم، إذ تعتبر صناعة المحتوى فرصة سانحة لدخول الدول العربية في مجال صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أن لها دوراً هاماً في دعم التكامل الإقليمي. وعلى الرغم من ضعف حضور اللغة العربية على الإنترنت[79]، فلا بد من الإشادة بعدد من المشاريع الناجحة والمبادرات الجديدة التي تسعى إلى الإسهام في زيادة حضور المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، ولكن هذه الأعمال والمبادرات لا تمثل سوى جهد بسيط، مقارنة بما تقوم به البلدان المتقدمة. تمتلك مصر أكبر كمية من محتويات الوب في بلدان منطقة الإسكوا لكن القسم العربي منها ضئيل جداً إذ لا يتجاوز 12 في المائة. وتأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية من حيث كمية محتويات الوب الإجمالية، لكن القسم العربي منها يقدر بنحو 22 في المائة فقط. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة من حيث كمية محتويات الوب، لكنها تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية المحتوى العربي، الذي يمثل نحو 37 في المائة من إجمالي المحتوى العربي لمنطقة الإسكوا. وتحتل الجمهورية العربية السورية المرتبة الأولى من حيث نسبة المحتوى العربي إلى إجمالي المحتوى العربي والإنجليزي ولكن حجم هذا المحتوى ما زال متواضعاً. أما إمارة دبي فقد أنجزت العديد من مشروعات الحكومة الإلكترونية في عام 2003 التي أدت إلى ارتفاع نسبة استخدام اللغة العربية التي بلغت حوالي 43 في المائة. إلا أن نسبة العربية عادت للانخفاض إلى نحو 22 في المائة في منتصف عام 2005، بسبب توسع نشاط القطاع الخاص الذي يفضّل استخدام الإنجليزية.

خامساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

من أهم النتائج التي توصل إليها العدد الرابع من العرض السنوي للعولمة والتكامل الاقليمي:

1- حصول تقدم طفيف في نسبة مساهمة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية وصلت في عام 2004 إلى 2.1 في المائة مقابل نسبة 1.6 في المائة في عام 2003. إلا أنه بالرغم من هذا التحسن فما زال حجم الاقتصاد العربي دون المطلوب مع الأخذ في الاعتبار أن مساهمة الدول العربية تزيد عن 10 في المائة من مساهمة العالم وعدد سكانه قارب 5 في المائة من سكان العالم.

2- كذلك حقق العالم العربي تقدماً بسيطاً في حجم التجارة الخارجية، حيث وصلت نسبتها إلى التجارة العالمية في عام 2004 إلى 3.5 في المائة وهي نسبة تزيد عن نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي العربي في الاقتصاد العالمي في مقابل 2.7 في المائة في عام 2003.

3- حقق قطاع السياحة العربية تقدماً بسيطاً في عام 2004 حيث بلغ عدد السائحين القادمين 5.8 في المائة من عدد السائحين على مستوى العالم، مقابل 30.4 مليون بنسبة من العالم وصلت إلى 4,4 في المائة.

4- ما زال قطاع النفط أهم قطاع من حيث مساهمة العالم العربي في الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت نسبة إنتاج النفط في الدول العربية في عام 2004 إلى 31.2 في المائة من الإنتاج العالمي مقابل حوالي 26.3 في المائة في عام 2003. أما الاحتياطي النفطي فقد انخفض إلى 55.5 في المائة من الاحتياطي العالمي مقابل 56.7 في المائة في عام 2003. كما حقق الإنتاج من الغاز الطبيعي نسبة حوالي 12 في المائة من الإنتاج العالمي مقابل 16.9 في المائة في عام 2003.

5- أما على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شهد العام 2004 نمواً ملحوظاً في نسبة تدفقها والتي فاقت بكثير نسبة نمو التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلة 25 في المائة و2.5 في المائة على التوالي. لكن بالرغم من نسبة النمو المهمة التي سجلت في عام 2004، بالإضافة إلى جهود الدول الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وسن القوانين والإجراءات اللازمة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نسبة هذا التدفق في الدول العربية كنسبة من العالم لم تتعد الـ 1.9 في المائة فقط في عام 2004. وتعتبر هذه النسبة الأخيرة متدنية جداً لذا على الدول العربية مضاعفة جهودها لزيادة هذا التدفق.

6- عدم إحراز أي تقدم في مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات وخاصة بشأن صيغ تخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتخفيض الجمركي.

7- خطورة التوجه الجديد نحو عقد اتفاقيات ثنائية وآثاره المحتملة على الاقتصاد المحلي التي تعرض للخطر ليس فقط مصير النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف بل أيضاً مصير التكامل الإقليمي والأقاليمي وخصوصاً بين الدول النامية.

8- ارتفعت نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية في العالم العربي من 7.8 في المائة عام 2003 إلى 8,8 في المائة عام 2004. وإذا استثنينا النفط ارتفعت هذه النسبة إلى 14 في المائة عام 2004، وهو تحسن ملحوظ وقد تم عام 2005 إعفاء السلع العربية من كافة الرسوم الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي باتت تضم 19 دولة عربية.

9- حققت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً ملحوظاً من 3.8 مليارات دولار عام 2003 إلى 5.9 مليارات دولار عام 2004، أي أنها ارتفعت بنسبة 55 في المائة، كما وصلت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 48.2 في المائة عام 2004، أي حوالي النصف، وهي نسبة تعكس بدء اهتمام المستثمرين العرب بالاستثمار في الدول العربية وخاصة في قطاع الخدمات.

10- يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات في مجال التكامل الإقليمي العربي، إذ إن معظم السياح الوافدين إلى الدول العربية هم سياح عرب، وقد بلغت نسبتهم إلى إجمالي السياح في العالم العربي 40 في المائة عام 2003. وقد حقق هذا القطاع عام 2004 نمواً كبيراً في عدد من الدول كالأردن ومصر والجمهورية العربية السورية ولبنان.

11- لا يزال انتقال العمالة البينية من الدول ذات الفائض في العمالة إلى الدول ذات العجز في العمالة مؤشراً رئيسياً على التكامل الاقتصادي العربي رغم انخفاضه في السنوات الأربع الأخيرة، وتقدر نسبة تحويلات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي بـ 6,6 في المائة وهو ما يدل على أهمية هذه التحويلات في معالجة المشاكل الاقتصادية من بطالة وفقر وتوفير التمويل للتنمية. وتلعب المساعدات الرسمية للتنمية الدور نفسه خاصة من الدول المصدرة للنفط نحو الدول الأقل نمواً إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 1.44 في المائة عام 2003.

12- تم اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، ضمن فعاليات الدورة الوزارية الثالثة والعشرين للإسكوا التي عقدت في دمشق خلال الفترة من 9-12 أيار/مايو 2005، تعتبر الأولى من نوعها في العالم العربي. إن هذه المذكرة تعتبر ثالث مبادرة ترعاها الإسكوا في مجال النقل، وتأتي لتكمل منظومة النقل في منطقة الإسكوا التي أصبحت تشمل النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري. وقد وقع على المذكرة خلال حفل التوقيع الرسمي ثماني دول أعضاء هي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، وقطر، ولبنان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

13- من المعلوم أن اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي كان أول اتفاق دولي يعتمد في إطار الإسكوا في 10 أيار/مايو 2001 ودخل حيز التنفيذ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003 وصدق عليه حتى تاريخه سبع دول أعضاء هي: الأردن، وقطر، والجمهورية اليمنية،

ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية.

14- بدأ الاهتمام يتزايد في دول عديدة في منطقة الإسكوا لتطوير وتحديث شبكة السكك الحديدية لديها منذ أن تم اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي في 14 نيسان/أبريل 2003 وبشكل أكبر بعد أن دخل حيز التنفيذ بتاريخ 23 أيار/مايو 2005 بعد أن صادقت عليه أربع دول أعضاء وهي: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية.

15- لعل كل ذلك قد ساهم في زيادة الوعي بأن مشكلة السلامة المرورية أصبحت تتعدى الحدود، وهي مشكلة تمس كافة الدول، مما دفع إلى تضافر الجهود بين الدول ورغبتها في بذل المزيد من المساعي لحل المشكلة إقليمياً.

16- شكل التوسع في ربط شبكات الطاقة الكهربائية والاستغلال الأمثل لاحتياطيات الغاز الطبيعي استثماراً استراتيجياً حقق تقدماً في مجال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، كما سهل اندماجها في الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية من خلال الربط الكهربائي السوري-التركي والمغربي-الإسباني وشبكات نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وستتعاظم فوائد هذا الربط في حال استكمال ربط شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي في دول المشرق والمغرب العربي.

17- عند مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت وعدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد، يتضح أن كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة تتعدى المعدل العالمي. أما بالنسبة لعدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد، فهناك ست بلدان ذات معدل يفوق المعدل العالمي وهي البحرين والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت لكل 10 000 فرد عن المعدل العالمي في كل من البحرين والكويت وقطر.

باء- التوصيات

إن عصر العولمة وتشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية يتطلبان أن تتخذ دول منطقة الإسكوا والدول العربية إجراءات تعود بأقصى الفائدة من العولمة وتحد من آثارها السلبية. ونقدم، في هذا السياق، بعض الاقتراحات التي يمكن لصانعي القرار في المنطقة أخذها بعين الاعتبار:

1- تشجيع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المقام الأول، وتكثيف مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. والتفكير جيداً قبل توقيع الاتفاقيات الثنائية وذلك لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي كذلك على الدول العربية إبرام اتفاقية تجارة الخدمات.

2- التأكيد على مشاركة القطاع الخاص العربي في مشاريع تكاملية بين الدول العربية والعمل على تسهيل انتقال المستثمرين دون عراقيل.

3- على الدول العربية أن تعي حقيقة الالتزامات المتشددة في الترتيبات التجارية الإقليمية والتي تزيد كثيراً عن الالتزامات على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

4- على الدول العربية تشجيع التكامل القطاعي بين الدول العربية، وبالأخص في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والتكنولوجيا، ليلعب دوره لتسريع التكامل الاقتصادي العربي مع إيجاد آلية لتعويض القطاعات التي قد تتضرر على المدى القصير من التكامل.

5- على الدول العربية تحديد أولوياتها في هذه الاتفاقات والتنسيق في ما بينها للدفاع عن مصالحها التجارية بالتعاون مع بقية الدول النامية التي تتشارك معها في هذه الأهداف.

6- تعزيز التعاون في مجال الخدمات المالية عن طريق تسهيل الإجراءات البنكية ومجموعة الخدمات المالية والنقدية بين الدول العربية.

7- مواءمة القوانين الاقتصادية والمالية والتجارية العربية لتسهيل التكامل. وإنشاء بنك إقليمي للتنمية على غرار البنك الأوروبي يخصص لتمويل مشاريع التكامل فقط.